وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة: الانفاق العام في الجزائر في ظل الصدمات النفطية دراسة تحليلية للفترة 2000 – 2018

من إعداد:

- عبد اللطيف دويشين
- الصادق هبهوب

إشراف الأستاذ(ة):

د. عثمان عثمانية

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
رايس فضيل	أستاذ محاضر – أ–	رئيـــــــــا
عثمانية عثمان	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقـــــررا
ايت يحي سمير	أستاذ محاضر – أ–	عضوا مناقشـــــــا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

يقول الله تعالي في محكم تنزيله "**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**"

ولا يسعنا إلا أن نشكر رب العالمين شكر يليق بعظمة سلطانه الذي أنعم علينا لإتمام هذا البحث

كما لا يمكن أن ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والإمتنان الذين ساهموا في نجاح هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ المشرف على هذه المذكرة " د.عثمان عثمانية " على جميل صبره وسعة باله وتوجيهاته ونصائحه التي كلل بها مشوارنا

الشكر الموصول للأستاذة الأفاضل أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذا العمل .

نشكر كل أساتذة العلوم الإقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير و نخص بالذكر كل من:

د.حفيظ عبد الحميد ،د.بطوري رمضان ،د رايس فضيل ، د ايت يحي سمير ،أ.شنن نبيل ،د.مهري عبد المالك

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهم

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أصدقائي الأعزاء

إلى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع

هبهوب

1- فهرس المواضيع:

الموضوع	الصفحة
فهرس المواضيع	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
مقدمة	01
الفصل الأول: مدخل إلى الصدمات النفطية	
المبحث الأول: ماهية الصدمات النفطية	06
المطلب الأول: مفهوم الصدمات النفطية	06
المطلب الثاني: أنواع الصدمات النفطية	07
المطلب لثالث: الآثار المترتبة عن الصدمات النفطية	09
المبحث الثاني: الصدمات النفطية لسنتي 2004 و2009	12
المطلب الأول: صدمة النفط لسنة 2004	12
المطلب الثاني: صدمة النفط سنة 2009	13
المطلب الثالث: تأثير صدمتي النفط لسنة 2004 و2009	15
المبحث الثالث: مدخل لصدمة النفط لسنة 2014	17
المطلب الأول: إنخفاض أسعار النفط لسنة 2014	17
المطلب الثاني: أسباب انهيار أسعار النفط لسنة 2014	18
المطلب الثالث: إنعكاسات الصدمة على دول العالم	21
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: مدخل لسياسة الإنفاق العام	
المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام	28
المطلب الأول: الإنفاق العام وتطوره في الفكر الإقتصادي	28
المطلب الثاني: مفهوم النفقات العامة	30
المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العامة	31
المطلب الرابع: ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه	34
المبحث الثاني: الأثر الإقتصادي للنفقات العامة	36
المطلب الأول: الأثر الإقتصادي المباشر للنفقات	36
المطلب الثاني: الأثر الإقتصادي الغير مباشر للنفقات	37
المبحث الثالث: الإنفاق العام في الدول النفطية	39
المطلب الأول: مدخل إلى الإنفاق العام في الدول النفطية	39

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الدول النفطية	41
المطلب الثالث: تذبذبات أسعار النفط وأنماط الإنفاق العام	44
خلاصة الفصل	48
الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000–2018	
المبحث الأول: نظرة على الإقتصاد الجزائري للفترة 2000–2018	50
المطلب الأول: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري	50
المطلب الثاني: برامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2018	54
المطلب الثالث: أداء الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة 2000-2018	59
المبحث الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر	61
المطلب الأول: نفقات التسيير	61
المطلب الثاني: نفقات التجهيز	66
المبحث الثالث: تأثير الصدمات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000–2018	70
المطلب الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الإنفاق العام في الجزائر	70
المطلب الثاني: تأثير صدمة النفط لسنة 2004 على الإنفاق العام	72
المطلب الثالث: تداعيات صدمة النفط لسنة 2009 على الإنفاق العام	74
المطلب الرابع: انعكاسات صدمة النفط لسنة 2014 على الإنفاق العام	75
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	79
قائمة المراجع	82

فهرست الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور سعر برميل النفط من 2000-2004	12
02	تطور أسعار النفط من 2005-2009	14
03	يمثل سعر البرميل الموازن للميزانية العامة في بعض الدول لفترة من 2015-2018	22
04	معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للدول المصدرة	23
05	تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بعض الدول المستوردة من2015-2018	24
06	تطور الاحتياطي من النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017	51
08	تطور حصيلة الناتج الداخلي خلال الفترة من 2000-2017	53
09	التوزيع القطاعي للبرنامج الإنعاش الإقتصادي	55
10	أهم القطاعات المستفيد من برنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي	56
11	أهم القطاعات المستفيد من برنامج التوطيد الهيكلي	57
12	نموذج لتوزيع نفقات التسيير بحسب قانون المالية	62
13	يوضح تطور نفقات التسيير من 2000-2018	65
14	نموذج لميزانية التجهيز: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي بحسب القطاعات	68
15	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة من 2000-2018	69
16	مساهمة الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة	71

فهرست الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	يمثل العلاقة بين الصدمة الإيجابية والسلبية	09
02	يمثل التطور السعري للنفط من 2010-2018	18
03	العلاقة بين قيمة الدولار وسعر النفط	20
04	التغيرات في إجمالي الناتج المحلي العالمي	25
05	تقسيمات الإنفاق العام	33
06	مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بالموار والدول التي تتميز بوفرة أقل منها	42
07	تطور الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017	51
08	العلاقة بين سعر النفط وحجم الاحتياطات	52
09	توزيع برنامج التوطيد الهيكلي	57
10	تطور نفقات التسيير وسعر النفط خلال الفترة من 2000-2004	72
11	يوضح العلاقة بين سعر النفط ونفقات التجهيز خلال الفترة من 2000-2004	73
12	العلاقة بين نفقات التسيير وسعر النفط خلال الفترة من 2005 -2010	74
13	يوضح تأثير تقلبات النفط على نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2010	75
14	تأثير تقلبات النفط على نفقات التسيير خلال الفترة من2011 -2018	76
15	يوضح تأثير تقلبات أسعار على نفقات التجهيز خلال الفترة من 2011 -2018	77

مقدمة

مقدمة

يحتل النفط مكانة عالمية مهمة، بإعتباره المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأساسي للنمو، فمنذ إكتشافه في ولاية بنسيلفينيا الأمريكية Pennsylvanie أصبح الإعتماد على المصادر الطاقوية التقليدية مثل الفحم الحجري يقِلّ، إلى أن جرى التحول الكلي نحو إستخدامه كمصدر رئيسي للطاقة، وخاصةً بعد الإكتشافات الضخمة التي شهدها العالم والتطور التكنولوجي الذي مسّ هذه الصناعة في مجال الإستخراج والتكرير والتحويل.

ويعد النفط من بين أكثر السلع تداولا في الأسواق العالمية، حيث يستحوذ هذا الأخير على قيمة تبادلية ضخمة في التجارة العالمية وتتسم أسعاره بالتقلبات والصدمات الحادة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة فيه، فقد مرت السوق النفطية وخلال السنوات القليلة الماضية بالعديد من التقلبات والصدمات التي تأثرت بها الدول المنتجة والمستهلكة معاً، حيث شهدت السوق النفطية في سنة 2004 إرتفاع في الأسعار، مروراً بصدمة النفط لسنة 2009 والتي شهدت فيها تراجعا في أسعاره، وصولا إلى صدمة النفط 2014 التي تعد من بين أقوى الصدمات التي مست سعر برميل النفط خلال هذه الفترة، حيث فقد أكثر من 75% من قيمته، الأمر الذي أثر بصفة واضحة على الدول المنتجة والمستهلكة.

ويعد الإنفاق العام من بين أبرز أدوات السياسة المالية فهو يمثل ويعبر عن دور الدولة وتدخلها في الحياة الإقتصادية، وتبرُز أهمية النفقات العامة باعتبارها الأداة التي تركن لها الدول في تحقيق ما تتطّلع إليه من تقدم وتطور في أوجه ميدان الحياة كافةً، كما أن السياسة الإنفاقية تعكس بصورة واضحة الأهداف المرسومة من طرف الدول، والتي تسعى من خلالها إلى النهوض باقتصاداتها.

وترتبط البنية المالية في الدول النفطية بشكل شبه كامل بالنفط، حيث يطغى الإعتماد المفرط على النفط في تغطية الإنفاق العام على الإيرادات الحكومية الأخرى كالضرائب والرسوم وعوائد المؤسسات الإقتصادية العامة، وهذا ما أضعف من نسب مساهمة هذه الأخيرة في تمويل الموازنة العامة، وقد نجم عن هذا الإعتماد المفرط على العائدات النفطية في تغطية النفقات العامة أثر خطير، وذلك راجع لحساسية النفط في السوق العالمية، حيث أن النفط يتميز بالتقلبات ما ينعكس على الإنفاق العام في هذه الدول، التي تعتمد على هذا الأخير من أجل تحقيق النمو.

أولا: مشكلة الدراسة:

يعتبر الإنفاق أحد أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في الجزائر، إذ تطمح من خلاله إلى تحقيق نمو وتنمية مستدامين في إطار المحافظة على التماسك الإجتماعي، حيث تعتمد الدولة في تغطية نفقاتها العامة على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة. ومن هذا المنطلق يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **كيف أثرت تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000– 2018)؟**

ثانيا: الأسئلة الفرعية

من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي، سيتم تقسيمه إلى أسئلة فرعية تتم الإجابة عنها من خلال البحث كما يلي:

- ماهي أهم الصدمات النفطية التي مست أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018؟
- ماهي خصوصية الإنفاق العام في الدول النفطية؟
- ماهي تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري بصفة عامة والسياسة الإنفاقية بصفة خاصة؟

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن ذكرها فيما يلي:

- محاولة التعرف على أهم الصدمات النفطية وإبراز الأسباب وتأثيرات تلك الصدمات؛
- التعرف على بنية الإقتصاد الجزائري ومعرفة أهم تأثيرات أسعار النفط عليه؛
- محاولة فهم التأثير بين أسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال الجوانب التالية:

- أهمية قطاع النفط في الدول النفطية وخاصة في الجزائر التي يعتمد إقتصادها على العائدات المتأتية من النفط؛
- الدور المتزايد للجباية النفطية في تغطية النفقات العامة في ظل تزايد تلك النفقات من جهة، وضعف إمكانية تحسين الإيرادات الأخرى من جهة ثانية؛
- تسليط الضوء على الإنفاق العام في الجزائر ومعرفة الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط على الإنفاق العام.

خامسا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

هناك العديد من الأسباب الموضوعية التي ساهمت في اختيار الموضوع والتي يمكن إجمالها في:

- البحث عن الأسباب المؤثرة على حدوث الصدمات النفطية وإبراز أهم التأثيرات على الدول المصدرة والمستوردة؛
- صلة الموضوع بالتخصصات المدروسة؛
- إثراء البحوث والموضوعات التي تناولت هذا الموضوع.

سادسا: منهجية الدراسة:

قصد الإلمام بكافة جوانب الدراسة فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على أهم الصدمات النفطية خلال فترة الدراسة وأيضا لعرض المفاهيم المرتبطة بالإنفاق العام، وذلك بالإعتماد على مجموعة

واسعة من مصادر المعلومات. كما تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة الذي يقوم على دراسة حالة بعينها دراسة مفصلة للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، بالتركيز على تطور الإنفاق العام في الجزائر ومدى تأثره بالصدمات النفطية.

سابعا: هيكل الدراسة:

لتتمكن الدراسة من تحقيق أهدافها المسطرة، فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول تسيقها مقدمة وتنتهي بخاتمة:

الفصل الأول: تم تخصيص هذا الفصل للصدمات النفطية من الناحية النظرية، والتعرف على أبرز الصدمات التي مست السوق النفطية خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني: فقد تم تخصيصه للإنفاق العام بصفة عامة حيث تم التعرف على الإنفاق العام وتطوره التاريخي وكذا خصوصيته في الدول النفطية.

الفصل الثالث: تم في هذا الفصل تناول مكانة النفط والإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري، وكذا تأثير الصدمات النفطية خلال فترة الدراسة على النفقات العامة.

ثامنا: حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** فقد تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي 2000 و2018، وهي الفترة العديد من الصدمات النفطية.
- **الحدود المكانية:** تم إختيار الإقتصاد الجزائري كدراسة حالة.

تاسعا: الدراسات السابقة

بغرض إثراء البحث تم الإطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت جوانب مشتركة لموضوعنا، ومن بينها ما يلي:

- **سمية موري، "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"**، (مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، سنة 2009-2010).

في هذه الدراسة قامت الباحثة بدراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على العوائد النفطية، وقد تمحورت أهداف هذه الدراسة في تحديد العلاقة التي تربط تقلبات سعر صرف الدولار بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الإنخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو أصعب تحدي يواجه الجزائر، في ظل إرتباطها التجاري بالدول الأوروبية في إطار تكلفة الفوارق بين العملات.

- **داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"**، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012).

تم من خلال هذه الدراسة دراسة نموذج لتأثير المتغيرات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية، حيث تمحورت أهداف هذه الدراسة في محاولة تحليل تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، إلى جانب التعرف على أسباب وتأثيرات تلك التقلبات.

ليتوصل في نهاية الدراسة إلى عدة نتائج والتي كان من بينها ما يلي: السياسات المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر، تمارس نوعا من الاثار الاكينزية ،وهذا ما يؤثر بدوره في المتغيرات الإقتصادية وعلية السياسات المتبعة لم تساعد على رفع الإنتاج الوطني وهذا راجع لضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، حدوث صدمات هيكلية إيجابية في الإنفاق الحكومي من شأنه أن يكون له أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، السياسات الإنفاقية تمارس نوعا من الاثار الاكينزية من خلال ظهور اثار المزاحمة .

- **إيمان بوعكاز، "أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة من 2000-2011"**، (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2014-2015).

تم من خلال هذه الدراسة دراسة تأثير الإنفاق العام على النمو خلال الفترة من 2000-2011، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة العلاقة بين النمو الإقتصادي والإنفاق العام، إضافة إلى تتبع تطور هذا الأخير في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف، يمكن إبراز أهمها في: أن الإنفاق العام لم ينجح في التأثير على مستويات النمو الإقتصادي خلال الفترة (2001 -2011) بالرغم من إرتفاع مستوياته في الجزائر إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ البلاد، وتؤكد هذه النتيجة على أن النموذج الكينزي لسياسة الإنعاش الإقتصادي لا يصلح إلا في إقتصاديات ديناميكية يمتاز جهازها الإنتاجي بسرعة الإستجابة للتغيرات في الإنفاق العمومي عكس الإقتصاد الجزائري.

الفرق بين هذه الدراسة ودراسة **سمية موري** هو أن هذه الدراسة تناولت سعر الصرف والعوائد النفطية، أما الدراسة الحالية فقد تناولت الإنفاق العام وتأثير الصدمات النفطية.

أما الفرق بين الدراسة الحالية ودراسة **دواد سعد الله** هي تناول هذه الأخيرة السياسة المالية ككل، على عكس الدراسة الحالية فقد تناولت جزء من السياسة المالية والممتثل في النفقات العامة.

وفي دراسة **إيمان بوعكاز** تم تناول الإنفاق العام ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي، أما هذه الدراسة فتناولت تأثير الصدمات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر.

الفصل الأول:

مدخل إلى الصدمات النفطية

الفصل الأول:
مدخل إلى الصدمات النفطية

يعتبر النفط أحد السلع الأساسية التي تعتمد عليها الحياة الإنسانية المعاصرة، إذ يستعمل في تشكيلة واسعة من متطلبات الحياة كالنقل والتدفئة وغيرها، لذلك يعد سلعة هامة، سيما أنه يتميز بالندرة وتقلب أسعاره تبعا للكثير من الأسباب والعوامل، منها ما هو موضوعي كعوامل العرض والطلب، ومنها ما هو سياسي كالنزاعات السياسية والحروب. وقد اتسمت السوق النفطية بالعديد من التقلبات والصدمات خلال السنوات الماضية، ما أثر على النمو والاستقرار الإقتصادي بالدول المنتجة والمستهلكة.

وللإلمام بمتطلبات الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: ماهية الصدمات النفطية؛**
- **المبحث الثاني: الصدمات النفطية لسنتي 2004 و2009؛**
- **المبحث الثالث: مدخل لصدمة النفط لسنة 2014.**

المبحث الأول: ماهية الصدمات النفطية

تميزت صناعة النفط بالعديد من الصدمات والتقلبات، بين فترة تشهد انتعاش الطلب أكثر من العرض الأمر الذي يساهم في إرتفاع الأسعار، وبين فترة تشهد ركود في الطلب أكثر من العرض الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الأسعار، ولهذه الصدمات تأثيرات على الدول المصدرة والمستوردة والإقتصاد العالمي ككل.

المطلب الأول: مفهوم الصدمات النفطية

تعد الصدمات النفطية من بين الظواهر المدروسة بكثرة في العالم، خاصة وأن النفط هو المحرك الرئيسي للإقتصاد العالمي، وحدوث تلك الصدمات يؤدي إلى إنعكاسات على إقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة معا.

أولا: تعريف الصدمة النفطية

تعرف الصدمة النفطية على أنها إختلال مفاجئ في السوق النفطية، الذي ينتج عن إختلال في محددات الطلب أو العرض، بما يؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار إما بالإرتفاع أو بالإنخفاض.[1] يشير هذا التعريف إلى الطابع المفاجئ للصدمة النفطية، التي تؤدي إلى التأثير على أسعار النفط صعودا أو هبوطا، والتي تحدث غالبا جراء خلل في عوامل الطلب والعرض.

ويمكن تعريف صدمة النفط على أنها الإختلال المفاجئ في توازن السوق الذي يؤدي إلى إنخفاض أو إرتفاع حاد في الأسعار يمتد إلى فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد

[1] رمضان بن لوكيل، رزق قطوش "**تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، (2017)، ص178.

بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق (1970-1979) أو إنهيار التجمعات الإحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يكون مردّه عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية.[1] ويشير هذا التعريف إلى أن السوق النفطية تتسم بالتقلبات بين فترة تشهد فيها إنتعاشا للأسعار وتكون مصحوبة بإرتفاع الطلب (قلة العرض) وبين فترة تشهد إنخفاض في سعر النفط وتكون مصحوبة بزيادة العرض وإنخفاض الطلب.

ثانيا: خصائص الصدمات النفطية

يمكن إبراز أهم خصائص صدمة النفط والمتمثلة في:[2]

- حجم الصدمة: والتي يمكن قياسها من خلال نماذج الإقتصاد القياسي ويمكن توضيحها بالنسبة المئوية؛
- فترة الصدمة: تختلف حسب حدة الصدمة فكلما إزدادت حدتها كلما إرتفعت درجة الصعوبة في التعامل معها؛
- درجة تبعية الإقتصاد والطاقة: كلما كان الإقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى كانت شدة تأثره بالصدمة أكبر؛
- إستجابة السياسة النقدية والمالية: يتوجب على السلطات النقدية التدخل السريع من خلال تبني إجراءات مناسبة للتخفيف من حدة الصدمة وتفادي إنتقال تأثيرها إلى باقي القطاعات.

المطلب الثاني: أنواع الصدمات النفطية

توجد العديد من الصدمات النفطية التي من شأنها إحداث إختلال في السوق النفطية، وتتمثل هذه الصدمات فيما يلي:

أولا: صدمة العرض

هذا النوع من الصدمات ناتج عن تعطل الإمدادات بسبب تغير سلوك المنتجين فيما يخص قراراتهم بزيادة أو تقليل المعروض من النفط، فهي صدمات ناجمة عن حدوث تغير مفاجئ في المعروض في السوق نتيجة تغير في الإنتاج يؤدي إلى تغير في مسار الأسعار. فقد عرف سوق النفط صدمتين رئيسيتين للعرض وهما صدمة 1973 وصدمة 1979، حيث لم يكن إرتفاع أسعار النفط في هاتين الصدمتين ناجم عن إرتفاع الطلب، إنما بسبب إنخفاض الإنتاج والعرض في السوق النفطي وذلك نتيجة الصراعات السياسية. حسب باكوس وكروشني Backus and Crucini فإن صدمة العرض تمثل الزيادة الخارجية في السعر الحقيقي للنفط من وجهة نظر الإقتصاد المستورد، حيث تؤثر على قرارات الإنتاج في القطاع الصناعي. لذلك يعامل النفط على أنه مدخل وسيط في الإنتاج المحلي

[1] داود سعد الله،" **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012)، ص 19.

[2] Nouriel Roubini and Brad Setser**,** "The Effects of the Recent Oil Price Shock on the U.S. and Global Economy"**,** Working Paper Series, University College, Oxford (August 2004), p59.

ويدخل في دالة الإنتاج التي تولد القيمة المضافة المحلية، وبالتالي عرقلة المعروض من النفط قد يؤدي إلى إنخفاض في الناتج المحلي الحقيقي للبلد المستورد على أساس زيادة تكلفة المدخلات المتضمنة الواردات من النفط. وفي ظل وجود أسواق مكتملة لدى الدول المستوردة للنفط لا يتأثر الميزان التجاري غير النفطي بتعطل إمدادات النفط، أما في الأسواق غير المكتملة فإن الميزان التجاري غير النفطي يشهد عجزا نتيجة عرقلة المعروض من النفط.[1] ويشير هذا التعريف إلى أن هذه الصدمة عبارة عن الزيادة أو الإنخفاض في المعروض من النفط في السوق العالمية والتي تكون مصحوبة بإرتفاع أو إنخفاض الأسعار.

ثانيا: صدمة الطلب

تحدث الصدمة النفطية من جانب الطلب، فعندما يرتفع الطلب أكثر من العرض فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط، وهذا النوع من الصدمة ينجم عن سلوك المستهلك، وبعبارة أخرى يمكن القول إن صدمة الطلب تنشأ في حالة التوسع الإقتصادي للبلد، فصدمة النفط لسنة 2008 هي مثال عن صدمة الطلب حيث أن الدول الناشئة كانت تمر بفترة التوسع الإقتصادي.[2] ويتضح من خلال التعريف أن صدمة الطلب تكون إما بالزيادة في الطلب على النفط بسبب تحسن أداء إقتصاديات الدول المستهلكة وتكون مصحوبة بإرتفاع أسعار النفط أو بالتراجع في الطلب بسبب ركود النشاط الإقتصادي في الدول وتكون مرفقة بالتراجع في السعر.

ثالثا: الصدمة الإيجابية والسلبية

إن الصدمة الإيجابية عبارة عن إرتفاع سعر النفط والذي يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي وحجم الإنتاج والعمالة في الدول المصدرة، أما السلبية فتعني الإنخفاض في سعر النفط والذي يؤدي إلى إنخفاض حجم الإنتاج والنمو الإقتصادي في الدول المصدرة، والشكل التالي يمثل صدمة النفط الإيجابية والسلبية:[3]

[1] Haoua Kahina, "*L'impact* des Fluctuations du Prix du Pétrole sur les Indicateurs Economique en Algérie", (Mémoire Magister en Sciences Economique, Université de Tizi Ouzou, 2012), p.59.

[2] Kahina, opcit, p59.

[3] Ibid, p 60.

الشكل رقم 01: يمثل العلاقة بين الصدمة الإيجابية والسلبية

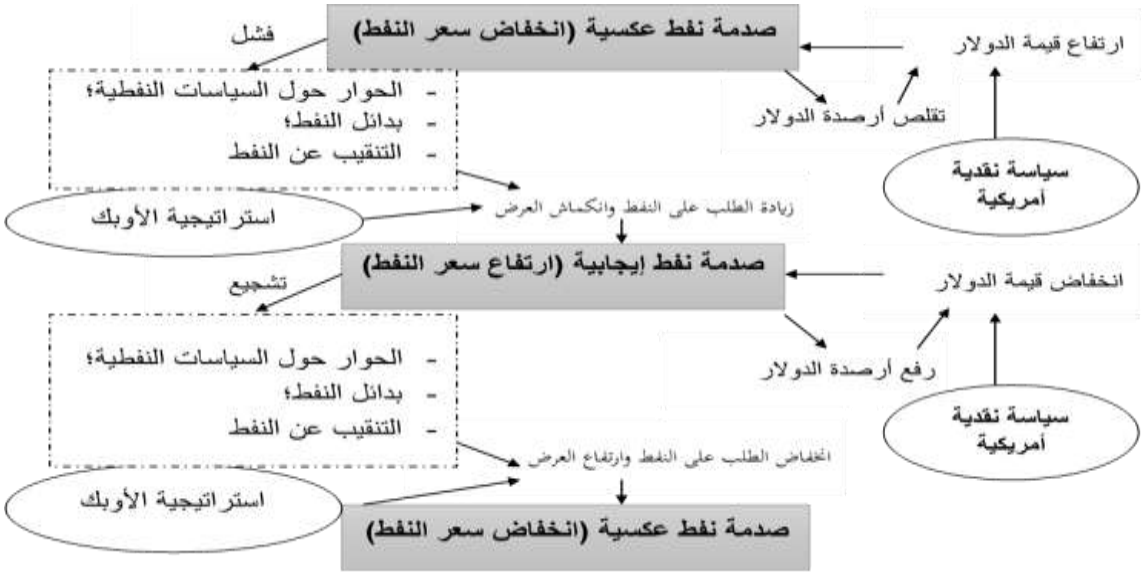

Source : Haoua Kahina, L'impact des Fluctuations du Prix du Pétrole sur les Indicateurs Economique en Algérie, (Mémoire Magister en Sciences Economique, Université de Tizi Ouzou, 2012), p.60.

يوضح الشكل رقم: 01 العلاقة بين صدمات النفط الإيجابية والصدمات العكسية، حيث تتمثل صدمة النفط الإيجابية في إرتفاع سعر النفط وبالتالي زيادة في النمو والعمالة في الدول المنتجة، أما صدمة النفط السلبية تتمثل في الإنخفاض المفاجئ في سعر النفط، وترتبط صدمة النفط الإيجابية والسلبية بالسياسة النقدية الأمريكية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الصدمات النفطية

تتميز السوق النفطية بالعديد من التقلبات والصدمات التي تمس أسعار النفط ويختلف تأثير الصدمة النفطية الإيجابية على الصدمة السلبية في الدول المصدرة والمستوردة والإقتصاد العالمي.

أولا: الآثار المترتبة عن صدمة النفط الإيجابية

نتيجة لحدوث صدمة نفط إيجابية فإن هناك أثر إقتصادي لهذه الصدمة على الدول المنتجة والمستهلكة، يتمثل فيما يلي:

1. أثار صدمة النفط الإيجابية على الدول المصدرة

وتتلخص أهم التأثيرات على الدول المصدرة في: [1]

- **زيادة كبيرة في العوائد النفطية:** حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم 167 مليار دولار سنة 2001 وقد أتاحت هذه العوائد

[1] موري سمية، **"أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"**، (مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، سنة 2009-2010)، ص 86.

فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية.

- **زيادة حجم الفوائض المالية النفطية:** حيث إرتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، إستثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

2. أثر صدمة النفط الإيجابية على الدول المستهلكة

يتلخص إرتفاع أسعار النفط على الدول المستهلكة فيما يلي:[1]

- **زيادة أعباء موازين المدفوعات:** تتحمل موازين المدفوعات لهذه الدول عبءً كبيرا جراء إرتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى إرتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة؛
- **إحتواء الفوائض المالية النفطية:** إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواءا في صورة إستثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة إضافة إلى زيادة في أسعار المواد والسلع المصنعة والتجهيزات وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيدة من زيادة العائدات المالية للدول النفطية ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول من إستيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

3. أثر صدمة النفط الإيجابية على الدول النامية المستوردة للنفط

تتمثل أهم التأثيرات في إرتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للنفط فمايلي:[2]

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي؛
- زيادة المديونية الخارجية: إرتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب إرتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981 إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الإقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الإقتصادية؛
- الإستفادة من الفوائض المالية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

ثانيا: الأثار المترتبة عن صدمة النفط السلبية

[1] داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص–ص 20-21.

[2] سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص87.

يختلف تأثير صدمة النفط السلبية، عن الصدمة الايجابية فالدول المصدرة يتأثر إقتصادها بشكل سلبي باعتبار أن سعر النفط هو العمود الفقري للإقتصاد، بينما تحقق الدول المستهلكة للنفط مكاسب من جراء التراجع في سعر النفط، كما أن الإقتصاد ككل يتأثر، ويكمن تأثير تراجع سعر النفط في:

1. أثر صدمة النفط السلبية على الدول المصدرة

تتلخص تأثيرات صدمة النفط السلبية على الدول المصدرة في:[1]

- **إنخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الإقتصادي:** إنخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، ولقد ترتب على ذلك إنخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع معدلات النمو الإقتصادي.
- **إنخفاض حجم الفوائض المالية النفطية:** ترتب على هذا الإنخفاض لجوء العديد من الدول النفطية إلى سحب أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الإقتراض، وتراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار سنة 1981.
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول وإتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛
- إنخفاض الصادرات البترولية لهذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها.

2. أثر صدمة النفط السلبية على الدول المستوردة

تتمثل أهم تأثيرات صدمة النفط على الدول المستوردة في:[2]

- إنخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول إضافة إلى إنخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية؛
- تخفيض الإستثمارات المخصصة للبحث عن البترول؛
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المالية على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من إستثماراتها في الدول الصناعية.

3. تأثير صدمة النفط السلبية على الدول النامية المستوردة للنفط

[1] داود سعد الله،مرجع سبق ذكره،ص26.

[2] سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 88.

تتمثل تأثيرات صدمة النفط السلبية على الدول النامية المستوردة في:[1]

- إنخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة إعتمادها على البترول المستورد؛
- إنخفاض عن أعباء خدمة الديون الخارجية؛
- تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول النفطية والتي بدورها ستخفض من وارداتها في هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول؛
- إنخفاض المعونات التي تقدمها الدول النفطية للدول النامية.

يتضح مماسبق أن صدمة النفط عبارة عن إختلالات تحدث على مستوى سعر البرميل، ما يؤدي إلى تأثيرات على الدول المصدرة والمستهلكة والإقتصاد العالمي ككل. ويختلف تأثير الصدمة الإيجابية عن الصدمة السلبية، حيث أن الصدمة الإيجابية تساعد الدول الريعية في تحقيق مكاسب على حساب الدول المستهلكة، أما الصدمة السلبية فإنها تساهم في إبراز الإختلالات الهيكلية في الدول النفطية وتساعد الدول المستوردة على تخفيض تكاليف الإستيراد.

المبحث الثاني: الصدمات النفطية لسنتي 2004 و2009

مرت السوق النفطية سنتي 2004 و2009 بصدمتين حيث وصلت الأسعار إلى مستويات قياسية في الصدمة الأولى ثم تراجعت في الثانية ما إنعكس على الدول المصدرة والمستوردة بدرجات متفاوتة.

المطلب الأول: صدمة النفط لسنة 2004

شهدت أسواق النفط سنة 2004 صدمة نفط إيجابية تمثلت في إرتفاع أسعار النفط إلى أن وصل إلى مستويات قياسية.

أولا: تقديم لصدمة النفط لسنة 2004

عرفت بداية سنة 2004 بعض الأحداث التي ساهمت في الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط ففي روسيا توقف إنتاج النفط الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة "**يوكوس**" Yukos النفطية وزاد الاعتماد على نفط الشرق الأوسط من خلال طلب الدول الصناعية من هذه الأخيرة زيادة إنتاجها حتى تحافظ على مخزونها الإستراتيجي، حتى أن دول الأوبك كانت تنتج 30 مليون برميل يوميا من النفط ومع ذلك لم تكن قادرة على مجاراة الطلب العالمي على النفط الذي إرتفع بالموازاة مع إرتفاع النمو الإقتصادي في الدول الصناعية الكبرى والصين والهند والبرازيل، فقد وصل سعر برميل النفط إلى مستويات قياسية في حدود 36 دولار للبرميل في الربع الأخير من سنة 2004.[2] فهذه الصدمة أدت إلى إرتفاع أسعار النفط كما هو مبين في الجدول رقم 01:

[1] داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] نعيمة حمادي، "**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الدول العربية خلال الفترة من 1986–2008**"، (مذكرة ماجستير، الشلف، سنة 2009)، ص 97.

الجدول رقم 01: تطور سعر برميل النفط من 2000-2004

الوحدة: دولار/البرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
سعر برميل النفط	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الأوبك المتوفرة على الموقع الإلكتروني:
https://asb.opec.org/index.php/data-download (accessed 02/02/2019).

من خلال الجدول رقم: 01 يلاحظ أن أسعار النفط في سنة 2000 كانت في حدود 27.60 دولار للبرميل وفي سنة 2001 إنخفضت إلى 23.12 دولار للبرميل لترتفع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى 36.05 دولار للبرميل في سنة 2004.

ثانيا: أسباب صدمة النفط لسنة 2004

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في حدوث صدمة 2004 وتتمثل في:[1]

- الإضطرابات السياسية في نيجيريا وإستهداف عمال النفط، كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004؛
- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس Yukos بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 دولار للبرميل؛
- الإضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛
- إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص؛
- تزايد معدلات نمو الإقتصاد العالمي في أمريكا وأوروبا والصين والهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها؛
- إرتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من إنقطاع الإمدادات لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في إرتفاع الأسعار.

المطلب الثاني: صدمة نفط سنة 2009

شهدت سوق النفط خلال فترة نهاية 2008 وبداية 2009 صدمة نفط جديدة وتتمثل هذه الصدمة في التراجع الحاد في أسعار النفط.

أولا: مدخل إلى صدمة النفط لسنة 2009

سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 حتى بلغت سقف 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر البرميل ليصل إلى حدود

[1] سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص-ص 83 -84.

61 دولار للبرميل في سنة 2009، ثم إرتفع مجدد.[1] والجدول رقم 02 يوضح تتطور أسعار النفط من 2005 إلى 2009:

الجدول رقم 02: تطور أسعار النفط من 2005-2009

الوحدة: دولار/البرميل

السنة	سعر النفط
2005	50.64
2006	61.08
2007	69.08
2008	94.45
2009	61.06

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الأوبك المتوفرة على الموقع الإلكتروني:
https://asb.opec.org/index.php/data-download (accessed 02/02/2019).

من خلال الجدول رقم: 02 يُلاحظ أن سعر البرميل وصل في سنة 2005 إلى حدود 50.64 دولار ليستمر في الإرتفاع إلى أن وصل إلى ذروته سنة 2008 عند 94.45 دولار للبرميل، ثم إنخفض سعره بحوالي الثلث بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

ثانيا: أسباب صدمة النفط لسنة 2009

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في إنخفاض سعر برميل النفط في الربع الثاني من سنة 2009، وتتمثل في:[2]

- **إنخفاض معدل النمو الإقتصادي العالمي وعلاقته بالطلب على النفط**: لقد تسببت التطورات المتسارعة للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث من عام 2008 في زيادة مستوى الضبابية مما أدى إلى إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي، فقد إنخفض معدل النمو الإقتصادي من 5.2% في سنة 2007 إلى 3% في سنة 2008 في الدول المستهلكة للنفط ونتيجة لإرتباط معدلات النمو العالمي بالطلب على النفط فقد إنخفضت معدلات الطلب على النفط.
- **إنحصار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط**: بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الإستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع وشراء البراميل

[1] مريم شبطي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**، (مداخلة مقدمة في أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الإدارة والإقتصاد، جامعة قسنطينة، يوم 14 ماي 2015)، ص 5.

[2] براهيم بلقلة، "**تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009**"، مجلة الباحث، عدد 12، (2013)، ص14.

الورقية* وذلك خلال مرحلة بروز الأزمة وفي ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي، فإنه وبعد تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الإقتصادي، مما أدى إلى إنحصار دور المضاربات في تلك الأسواق، وانعكس ذلك على إنخفاض حاد في الأسعار، مما يعكس تميز أسواق النفط من أنها من أسرع الأسواق حساسية تجاه المتغيرات المحيطة بها، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداولة في السوق الآجلة للنفط انحصارا عارما خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009.

- **الإرتفاع في مستويات المخزونات النفطية:** ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الإنخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و2009 إرتفاعا ملحوظا في إجمالي المخزونات العالمية (التجارية والاستراتيجية)، حيث بلغت 6805 مليون برميل مع نهاية 2008، أي بنسبة 2.5% عن سنة 2007، لتبلغ في سنة 2009 حوالي 6973 مليون برميل.
- **إرتفاع الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك:** تشير الأدلة التاريخية إلى أنه كلما كانت الإنتاجية الفائضة مرتفعة فسيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وعلى نفس القدر من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدودا وبلجوء أوبك إلى إقرار الخفض في إمداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط مع توفر العرض من طرف المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق، وذلك لمنع أسعار النفط من الإنخفاض حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاثة مناسبات خلال عام 2008 الأمر الذي يترتب عليه إرتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك، وهو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة ويساهم في تبديد مخاوف نقص الإمدادات وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

المطلب الثالث: تأثير صدمتي النفط لسنة 2004 و2009

إتسمت السوق النفطية لسنتي 2004 و2009 بالعديد من التقلبات والصدمات التي كان لها تأثير على الدول المصدرة والمستوردة والإقتصاد العالمي.

أولا: تأثير صدمة 2004

نتيجة لحدوث صدمة النفط لسنة 2004 فقد كان لها تأثيرات عديدة على:

*برميل النفط الورقية: ظهرت هذه التسمية نتيجة تزايد أنشطة المضاربة في السوق الآجلة، وهي تمثل العقود النفطية يمكن فيها الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى حيازته فعليا، ونتيجة تطور هذه العملية أصبح المعروض من هذه البراميل أكبر من الشحنات النفطية الحقيقية، هذا ما أدى إلى خلق طلب على البترول

1. **معدل نمو الإقتصاد العالمي**: نتيجة لإرتفاع سعر النفط أثر ذلك على معدلات نمو الدول المستهلكة، فقد تراجع فيها معدل النمو المبرمج بسبب إرتفاع سعر النفط حيث أن صندوق النقد الدولي عدل من توقعاته للنمو العالمي بالتخفيض من احتمال نمو الناتج العالمي إلى 4.3% بعد أن كانت توقعاته السابقة في حدود 4.9%، وقد توقع الإقتصاديون الأمريكيون بعد إرتفاع سعر النفط حيث بلغ حدود 46.90 دولار للبرميل حدوث تباطؤ في الإقتصاد الأمريكي وإرتفاع معدلات التضخم.[1]
2. **الفوائض النفطية من جراء الصدمة:** تلقت دول الأوبك عائدات من جراء إرتفاع سعر برميل النفط في سنة 2004 وقد تجاوز عتبة 50 دولار في سنة 2005 للبرميل الواحد وكانت تلك العائدات أكبر من عام 1979 لكنها لم تستعملها في تنويع إقتصادياتها حيث أن أغلب الإقتصاديات إعتمدت خلال تلك الفترة على سعر موازن يقدر بـ 70-80 دولار للبرميل من أجل تحقيق التوازن في ماليتها العامة.[2]
3. **إرتفاع معدل التضخم** : أثرت صدمة النفط لسنة 2004 على إرتفاع معدلات التضخم في الدول المستهلكة وذلك في ضل إصرار العمال على رفع الأجور لتعويض الإرتفاع في المنتجات الطاقوية مثل البنزين، وفي هذا الإتجاه فقد أدت هذه الصدمة إلى إرتفاع الضغوط التضخمية في دول الإتحاد الأوربي بنسبة 2%.[3]

ثانيا: تأثير صدمة 2009

لقد ساهمت صدمة النفط لسنة 2009 إلى عدة تأثيرات يُذكر منها:[4]

1. على الدول المصدرة:

- إنخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الإقتصادي؛
- إنخفاض حجم الفوائض المالية النفطية وتدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز للحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛
- إنخفاض الصادرات النفطية لدى الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية؛
- نتيجة لتراجع أسعار النفط دفع الدول المنتجة إلى ترشيد نفقاتها.

[1] ضياء مجيد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط 2004**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2005)، ص 84.

[2] مرجع نفسه ،ص 86.

[3] جاسم عبد الهادي حسين، "**الصدمة النفطية الثالثة الأسباب والنتائج المحتملة**"، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد 07، بدون سنة النشر، ص 136.

[4] موري سمية، مذكرة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص-ص 86-87.

2. **على الدول الصناعية:**

- إنخفاض قيمة الواردات من النفط وتحسين موازين مدفوعات هذه الدول إضافة إلى تخفيض الإستثمارات المخصصة للبحث عن النفط؛
- إنخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط خاصة بالنسبة للسلع الإستهلاكية والكمالية؛
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد النفط يؤدي إلى قيام الدول النفطية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من إستثماراتها في الدول الصناعية.

وفي الأخير يمكن القول إن صدمة النفط لسنة 2004 هي عبارة عن الإرتفاع في سعر برميل النفط الأمر الذي انعكس ايجابا على الدول المصدرة حيث تحصلت على فوائض مالية ضخمة، أما في سنة 2008 فقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على سوق أسعار النفط، حيث أدت إلى إنخفاض حجم الطلب على النفط وهذا ما أدى إلى تراجع سعره الأمر الذي انعكس سلبا على الدول المنتجة نتيجة تراجع العائدات وإيجابا على الدول المستهلكة.

المبحث الثالث: مدخل لصدمة النفط لسنة 2014

شهدت سنة 2014 إنخفاضا مستمرا في سعر النفط حتى وصل إلى مستويات متدنية ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي كان لها تأثيرا مباشرا في حدوث هذا التراجع وكذا الدور الذي لعبته الأوبك باعتبارها تضم اغلب الدول المصدرة للنفط.

المطلب الأول: إنخفاض أسعار النفط لسنة 2014

حافظت أسعار النفط العالمية على مستويات مرتفعة في السنوات التي سبقت سنة 2014 حيث تراوحت بين 107 و110 دولار للبرميل، ومع بداية النصف الثاني من سنة 2014 بدأت الأسعار تتهاوى بصورة كبيرة حتى وصلت إلى حدود متدنية.

أولا: تقديم لصدمة النفط 2014

عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية تقهقرا في الأسعار في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات فاشتدت المخاوف من أزمة تعود إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية إضافة إلى تراجع دور منظمة الأوبيك.[1] ويتضح مما سبق أن صدمة النفط لسنة 2014 هي عبارة عن تراجع في أسعار برميل النفط حيث فقد برميل النفط أكثر من 75% من قيمته.

[1] مريم شبطي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 05.

ثانيا: التطور السعري للنفط خلال الفترة 2010-2018

شهدت أسواق النفط تذبذبا كبيرا من سنة 2010 إلى غاية 2018، حيث يمثل الشكل رقم 02 التطور السعري للبترول خلال الفترة:

الشكل رقم 02: يمثل التطور السعري للنفط من 2010-2018

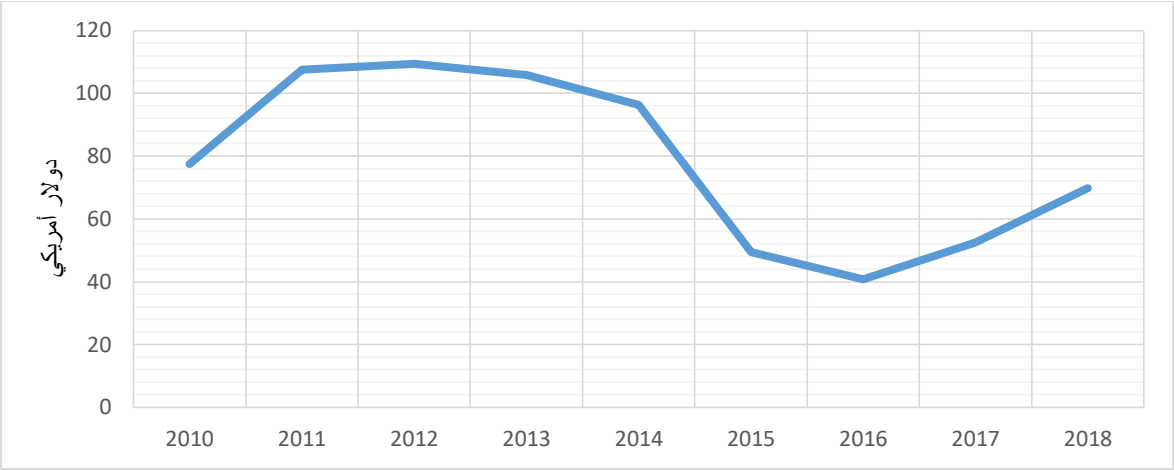

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات منظمة الأوبك على الموقع الإلكتروني:
https://asb.opec.org/index.php/data-download (accessed 02/02/2019).

يُلاحظ من الشكل رقم: 02 إستمرار إرتفاع الأسعار من سنة 2010 إلى غاية 2014 حيث بلغ أعلى قيمة له في سنة 2012 عندما وصل إلى حدود 109.45 دولار للبرميل وهذا بعد أن تعافى من خسارته من جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم إنخفاض سعر برميل النفط منذ سنة 2014 ليواصل تراجعه في نهاية 2015 وبداية 2016 ليصل سعر نفط إلى 40 دولار للبرميل لتنتعش الأسعار لتبلغ حوالي 52.43 دولار للبرميل سنة 2017 و 69.78 دولار للبرميل سنة 2018.

المطلب الثاني: أسباب انهيار أسعار النفط لسنة 2014

عرفت أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 تراجعا كبيرا، ويفسر هذا التقهقر إلى العديد من العوامل والأسباب التي عملت منفردة ومجتمعة في حدوث هذه الصدمة.

أولا: عامل الطلب

- **تباطؤ نمو إقتصاديات العالم**: أدى تراجع النمو الإقتصادي في العالم إلى إنخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الإقتصادي في الدول المستوردة للنفط على رأسها منطقة اليورو، فقد تراجع معدل النمو في منطقة اليورو حيث وصل إلى مستويات متدنية قدرت بـ 0.2% في الربع الثالث من عام 2014، وهذا مقارنة بـ 0.1% في الربع الثاني ولم يقتصر التراجع في النمو على الدول الصناعية المتقدمة وإنما إمتد أيضا إلى أهم

الإقتصاديات الناشئة في العالم فقد تراجع معدل النمو في الصين ليصل إلى 7.3% في الربع الثالث من عام 2015 وذلك مقارنة بـ 7.5% في الربع الثاني وقد قدر معدل النمو في عام 2016 بـ 3.7%.[1]

ثانيا: عوامل العرض

يعد عامل العرض أحد العوامل المتحكمة في الأسواق النفطية، ونظرا لزيادة المعروض في السوق النفطية فقد ساهم ذلك في حدوث صدمة النفط لسنة 2014:

1. **تركيز الأوبك على الحصص بدل الأسعار:** من المفترض أن منظمة الأوبك كإتحاد منتجين مهمتها الأساسية هي عمل توازن في السوق يضمن استقرار الأسعار أو ضمان إستمرارها مرتفعة، حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على إيرادات أعضاء الإتحاد في ظل هذه الأهداف يفترض تدخل الأوبك من وقت إلى آخر، غير أن الأوبك انتهجت سياسة تمثلت في الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية، بدل الأسعار في محاولة لإجبار الأطراف المنتجة خارجها على التعاون مع المنظمة في الخفض الجماعي، بدل أن تتحمل لوحدها مسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط.[2]

2. **الاستراتيجية السعودية في التعامل مع الوضع الجديد:** تلعب السعودية دور ما يعرف بـ "المنتج المرجح" بزيادة الإنتاج لمقابلة الطلب العالمي، للمحافظة على استقرار الأسعار. بيد أن هناك حسب المراقبين ما يشير إلى حصول تغيير هيكلي في الاستراتيجية السعودية هذه، إذ بدلاً من الدفاع عن نطاق سعري بحدود 100 دولار للبرميل، تتطلع السعودية إلى المحافظة على حصتها في السوق. حيث صرح وزير النفط السعودي "علي النعيمي" أن بلاده هدفها من تخفيض الأسعار إخراج المنتجين الهامشيين الذين أغرقوا الأسواق بالنفط. واستفادوا من إرتفاع الأسعار، في إشارة منه إلى النفط الصخري الأمريكي، وأشار إلى أن بلاده سوف تظل تنتج حصتها حتى لو وصل سعر النفط إلى 20 دولار للبرميل، كما إعتبر أنه من غير العادل مطالبة الأوبك بتقليص إنتاجها إذا لم يقم المنتجون خارج المنظمة بالخطوة نفسها.[3]

3. **تزايد إنتاج النفط الصخري:** بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجها النفطي من 10 ملاين إلى 14 مليون برميل يوميا (9.5 مليون برميل يوميا و4.5 مليون برميل صخري) متخطيا بذلك كلا من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجا للبترول وهي فارقة في تاريخ أسواق النفط،

[1] حمد الحساوي، "**مخاطر تراجع سعر النفط**"، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015، ص 07.

[2]. على قرود، نسرين كزير، سناء مرغاد، "**انعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات الدول المصدرة دراسة حالة سعودية والجزائر**" ، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 202

[3] أمين مخفي، عبير زاواد، "**أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010–2016**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 08 العدد 15، ديسمبر2018، ص 162.

وهذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة، وتعود هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخراج النفط والغاز الصخريين.[1]

ثالثا: عوامل أخرى

توجد عوامل أخرى ساهمت بشكل ما في أحداث أزمة النفط لسنة 2014، والتي أثرت بشكل كبير على أسعار النفط من بينها:

1. **إرتفاع قيمة الدولار**: يعد الدولار الأمريكي من بين أبرز العوامل التي ساهمت في إنخفاض أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية وذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى وبالتالي فإن إنخفاض سعر صرف الدولار سيؤدي إلى إرتفاع الطلب على النفط وبالتالي إرتفاع سعره والعكس صحيح.[2] حيث يمثل الشكل رقم 03 العلاقة بين قيمة الدولار وسعر النفط:

الشكل رقم 03: العلاقة بين قيمة الدولار وسعر النفط

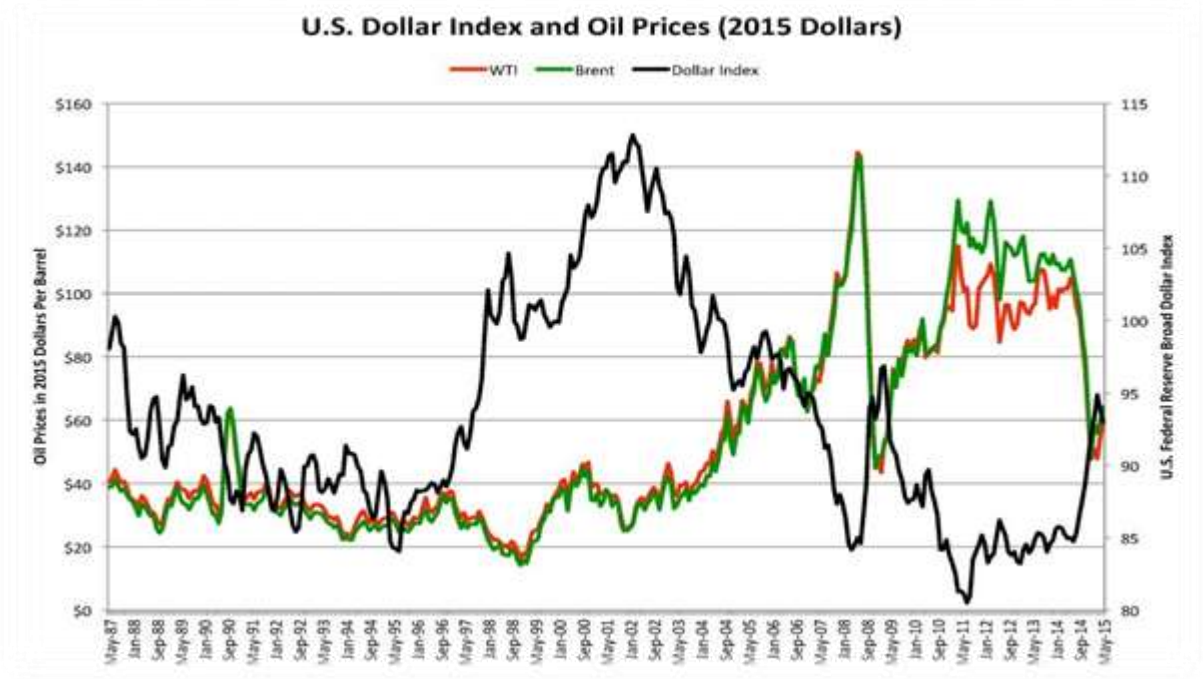

Source :https//oilprice.com/Energy/Oil-Prices/Current-Oil-Price-Slump-Far-From-Over.html (accessed 19/12/2018).

يوضح الشكل رقم: 03 وجود علاقة عكسية بين الدولار وسعر النفط حيث أنه مع بداية إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي خلال النصف الثاني من 2014 إلى غاية 2015 نتج عنه إنخفاض في أسعار النفط.

[1] طوبال لطيفة، " **أثار الصدمات البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط**"، مجلة المدير العدد 05، ديسمبر 2017، ص 144.

[2] أمين مخفي و عبير زواد، مرجع سبق ذكره، ص-ص 161-162.

2. **أسباب سياسة:** أرجع بعض المحللين الإقتصاديين والخبراء الإنهيار الحالي لأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحت، وذلك بالرجوع إلى مقالة الكاتب "توماس فريدمان Thomas Friedman" بعنوان "حرب المضخات"، وبنى فيها تحليله على وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز مما سيؤثر سلبا على روسيا وايران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الإنخفاض ففي روسيا كان إنخفاض سعر النفط العامل الأبرز في تراجع الإقتصاد الروسي بنسبة 4.8% في سنة 2015 بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية، أما في إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في سنة 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط.[1]

3. **تراجع المخاطر الجيوسياسية:** فقد ظلت أسعار النفط مرتفعة لفترة بسبب تركيز المتعاملين في السوق، التأثير الكامن للمخاطر الجيوسياسية العالمية المحيطة بالسوق وأنه من المتوقع أن يترتب على تلك المخاطر بصفة خاصة بالنسبة للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وبالتحديد العراق وليبيا التأثير سلبا على العرض العالمي من النفط ومن ثم إستمرار إرتفاع الأسعار، غير أنه بدا من الواضح أن حالة القلق من هذه المخاطر لم يكن لها مبرر علمي حيث لم تتحول هذه المخاطر إلى واقع فعلي على الأرض يمكن أن يهدد تدفقات النفط من مناطق الإنتاج إلى أسواق المستهلكين فالإنتاج لم يتأثر بالمخاطر الجيوسياسية واستمرت الدول المنتجة في الضخ عند مستويات مرتفعة، ما أدى إلى تزايد العرض في الوقت الذي تراجع فيه الطلب فقد تضاعف الإنتاج الليبي منذ جوان 2014 ثلاثة أضعاف تقريبا حيث بلغ الإنتاج حوالى 900 ألف برميل يوميا، والذي يمثل نحو 60% فقط من الإنتاج الطبيعي لليبيا، كما أن الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" لم يؤثر في تدفقات النفط من العراق وهو ما أدى إلى تلاشي التهديد من تأثر العرض العالمي للنفط نتيجة لهذا النوع من المخاطر، وبالتالي هدوء الضغوط على الأسعار نحو الإرتفاع وبدء تراجعها، وقد كان للإنتاج السعودي الفضل الأكبر في تأمين مخاوف الأسواق من تأثيرات مخاطر جيوسياسية في المنطقة.[2]

فصدمة النفط لسنة 2014 عبارة عن التراجع في سعر النفط نتيجة لعديد من العوامل والأسباب حيث فقد برميل النفط أكثر من 75% من قيمته، فقد تهاوى سعر برميل النفط من 109 دولار للبرميل في سنة 2012 ليصل إلى 49 دولار للبرميل منذ منتصف سنة 2014 وبداية 2015.

المطلب الثالث: انعكاسات الصدمة على دول العالم

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للتمويل في الدول النفطية ونظرا للتراجع الحاصل في سعره منذ منتصف سنة 2014، فقد حققت الدول الريعية خسائر وذلك بسبب تراجع إيراداتها، وفي المقابل ساهمت صدمة النفط في تحقيق مكاسب للدول المستوردة وذلك لتراجع التكاليف.

[1] فاطمة فوقة وكلثوم مرقوم، "**أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري**"، مجلة الإقتصاد و المالية العدد 03 سنة 2016، ص 23.

[2] حمد الحساوي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

أولا: انعكاس صدمة النفط على الدول المصدرة

في ظل التقلبات في أسعار النفط العالمية منذ 2014 تعتبر الدول الريعية من بين الدول الأكثر تضررا من هذا التراجع باعتبار أن عائدات المحروقات العمود الفقري لهذه الإقتصاديات والمصدر الرئيسي للتمويل في عملية التنمية.

1. انعكاسات الصدمة على الموازنة العامة للدول المصدرة

تستعمل الدول المصدرة إيرادات النفط بشكل كبير لمقابلة النفقات العامة، خاصة وأنها لا تملك نظما جبائيه كفؤة تمكنها من التصدي لتراجع الإيرادات، والجدول رقم 03 يبين السعر الموازن للميزانية العامة لبعض الدول المصدرة:

الجدول رقم 03: يمثل سعر البرميل الموازن للميزانية العامة في بعض الدول لفترة من 2015-2018

الوحدة: دولار/للبرميل

	2015	2016	2017	2018 ت.ق
المملكة العربية السعودية	94.2	96.4	83.7	83.4
العراق	59.1	46.3	42.1	56.0
إيران	43.0	58.4	64.8	98.6
الكويت	47.7	43.0	43.6	47.4

Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

من خلال الجدول رقم: 03 يتضح أن السعر الموازن للميزانية العامة في السعودية قد إنتقل من 94.2 دولار للبرميل سنة 2015 دولار ليصل سنة 2016 إلى 96.4 دولار للبرميل أي بنسبة زيادة وصلت إلى 2.33% ويفسر هذا الإرتفاع في السعر الموازن في سنة 2016 إلى عدم الإستجابة الفورية في السعودية لتراجع سعر النفط الحاصل منذ سنة 2014، حيث أنها لم تتقشف في نفقاتها العامة، أما في سنتي 2017 و2018 ومع إستمرار التذبذب في أسعار النفط فقد لجأت السعودية إلى تخفيض النفقات الأمر الذي إنعكس على السعر الموازن للميزانية حيث أصبحت السعودية تحتاج في سنة 2018 إلى 83.4 دولار للبرميل حتي تتوازن ماليتها العامة، أما السعر الموازن للميزانية العامة في إيران فقد أخذ منحا تصاعدي حيث إنتقل من 43.0 دولار للبرميل في 2015 ليصل إلى 98.6 دولار للبرميل في 2018 أي بزيادة وصلت إلى 55.6 دولار للبرميل ويعود ذلك إلى غياب مصادر تمويلية جديدة وإستمرار هيمنة النفط على تمويل الموازنة العامة، أما في كل من العراق والكويت فقد إنخفاض السعر الموازن للميزانية خلال الفترة (2015-2018) بسبب اللجوء إلى ترشيد النفقات العامة، حيث إنخفض السعر الموازن في العراق من 59.1 دولار سنة 2015 ليصل إلى 56.0 دولار للبرميل في 2018 أي إنخفض بمقدار (3.1- دولار) أما في الكويت فقد إنخفضت من47.7 دولار للبرميل لتصل 47.4 دولار للبرميل أي بنسبة إنخفاض قدرت بـ 0.6%.

2. أثر صدمة النفط على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للدول المصدرة

تعتمد الدول الريعية في تحقيق معدلات نمو في الناتج الإجمالي الحقيقي على الإيرادات المتأتية من النفط، باعتبار أن عائدات النفط تعد المصدر الرئيسي للتمويل، ونتيجة للتقهقر الحاصل على مستوي برميل النفط منذ منتصف سنة 2014، فقد أثر ذلك على الناتج الإجمالي الحقيقي في الدول الريعية، حيث يمثل الجدول رقم 04 معدلات الناتج الإجمالي الحقيقي في بعض الدول الريعية:

الجدول رقم 04: معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للدول المصدرة

الوحدة: %

	2015	2016	2017	2018
البحرين	3.7	3.2	1.4	3.2
قطر	3.7	2.1	1.6	2.7
الإمارات العربية المتحدة	5.1	3.0	0.8	2.9
العراق	2.5	13.2	-2.1	1.5

Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

يمثل الجدول رقم: 04 معدلات النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي في بعض الدول النفطية في تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض، حيث سجلت البحرين في سنة 2015 معدل نمو في الناتج الإجمالي قدر بـ 3.7% ليتراجع معدل النمو في الناتج المحلي في السنوات اللاحقة حيث وصل سنتي 2017-2018 إلى1.4% و3.2% على التوالي ويعود ذلك إلى التذبذب الحاصل في سعر النفط خاصة وأن البحرين تعتمد على النفط في نمو الناتج الإجمالي ، أما في الإمارات العربية المتحدة فقد تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي من 5.1% في سنة 2015 ليصل في 2017 إلى 0.8% ويعود ذلك إلى أن صدمة النفط لسنة 2014 التي ألقت بظلالها على معدلات النمو في الناتج الإجمالي ليرتفع في سنة 2018 حيث وصل إلى 2.9% بسبب التحسن في أسعار النفط، أما في العراق وبفعل التقهقر في سعر النفط فقد تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي فيها من 2.5% في 2015 ليصل في سنة 2017 إلى 2.1-% ليتحسن في سنة 2018 حيث وصل إلى 1.5% وذلك راجع إلى التحسن في سعر النفط في هذه السنة.

ثانيا: تأثير الصدمة على الدول المستوردة والإقتصاد العالمي

شكل إنهيار سعر النفط فرصة ذهبية للدول المستوردة لتحقيق عوائد مالية ضخمة، ويرجع ذلك إلى إنخفاض تكاليف الاستيراد والذي انعكس إيجابيا على مختلف القطاعات الإقتصادية في الدول المستوردة، كما أثر التقهقر الحاصل في سنة 2014 على الإقتصاد العالمي.

1. تأثير صدمة النفط على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول المستوردة

ساهم تراجع أسعار النفط إلى تحسن الناتج المحلي الاسمي في الدول المصدرة، الأمر الذي أدى إلى تخفيض تكاليف الاستيراد للنفط وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج وهذا ما ساهم، إلى إرتفاع الناتج المحلي الإسمي للدول المستوردة، كما يوضحه الجدول رقم 05 حيث يمثل الناتج المحلي الإسمي لبعض الدول المستوردة:

لجدول رقم 05: تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لبعض الدول المستوردة من2015-2018

الوحدة: مليار دولار

	2015	2016	2017	2018 ت.ق
مصر	332.1	332.5	236.5	249.5
لبنان	49.9	51.5	54.2	56.7
باكستان	270.6	278.7	305.0	306.9
الأردن	37.6	38.7	40.1	41.9

Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

يلاحظ من خلال الجدول رقم: 05 أن الناتج الإسمي في بعض الدول المستوردة للنفط قد تحسن بفعل تراجع صدمة النفط التي حدثت منذ منتصف 2014، حيث إنتقل الناتج الإسمي في مصر من 332.1 مليار دولار في سنة 2015 ليصل إلى 332.5 مليار دولار في 2016، لينخفض بين سنتي 2017-2018 حيث وصل في سنة 2018 إلى 249.5 مليار دولار وذلك بسبب التحسن في سعر النفط، وفي المقابل فإن الناتج الإسمي في الأردن إرتفع من 37.6 مليار دولار في سنة 2015 ليصل إلى 41.9 مليار دولار في سنة 2018 وذلك بسبب تذبذب أسعار النفط بين الإرتفاع والإنخفاض، كما تحسن الناتج الإسمي في لبنان خلال الفترة 2015-2018 بسبب تراجع أسعار النفط حيث تعد لبنان مستوردا صافيا للنفط، إذ ساهم هذا الإنخفاض في أسعار النفط إلى إرتفاع الناتج الإسمي من 49.7 مليار دولار سنة 2015 ليصل إلى 56.7 مليار دولار، كما أن باكستان وبإعتبارها مستوردا للنفط فقد نجم عن الانزلاق الحاد في سعر برميل النفط إلى تحسن الناتج الإسمي فيها حيث وصل سنة 2018 إلى 306.9 مليار دولار أي بزيادة عن سنة 2015 بنحو 36.3 مليار دولار.

2. انعكاس صدمة النفط على الإقتصاد العالمي

بشكل عام يعتبر إنخفاض أسعار النفط بسبب تحولات العرض تطورا إيجابيا بالنسبة للإقتصاد العالمي، ولا شك انه يقترن بآثار توزيعية كبيرة بين البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة له، إن تراجع أسعار النفط وبصورة آنية إلى تراجع حجم التجارة الدولية بالقيمة نفسها. ويعتبر النفط ومنتجاته من أهم السلع المتبادلة على المستوى العالمي حيث تزيد الكميات المتبادلة دوليا على 50 مليون برميل يوميا، ما يعني أن حجم التجارة الدولية سينخفض نحو مليار دولار في اليوم وذلك على افتراض تراجع متوسط أسعاره بنحو 20 دولار للبرميل.

إن تراجع أسعار النفط ومنتجاته (لفترة معقولة) سيقود إلى رفع معدلات النمو العالمي، حيث سيستفيد المستهلكون سواء كانوا أسرا أو شركات من تراجع أسعار النفط ويتفقون على سلع وخدمات أخرى، ما سيزيد الطلب على باقي السلع والخدمات ويرفع معدلات النمو العالمية. وقد يضغط تراجع أسعار النفط على أسعار أنواع الطاقة الأخرى مما يساهم في تعزيز معدلات النمو. حيث أن إنخفاض سعر النفط إنخفاضا دائما بمقدار 10% (مدفوع بعوامل العرض) يؤدي إلى زيادة الناتج العالمي بما يقارب 0.2% وفي حالة مساهمة مكون العرض في إنخفاض الأسعار بنحو 25% (60% من مجموع الإنخفاض البالغ 40%)، تعني هذه التقديرات زيادة الناتج العالمي بنحو 0.5%، وتتفقى هذه النتائج العالمية أثارا غير متماثلة يحدثها إنخفاض الأسعار عبر البلدان المختلفة، حيث البلدان المستوردة (الصافية) للنفط هي الأطراف الفائزة. والبلدان المصدرة (الصافية) للنفط هي الأطراف الخاسرة.[1]

ويبين الشكل رقم 04 التغيرات المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي العالمي وفق أحد السيناريوهات الممكنة وفق خبراء صندوق النقد الدولي:

الشكل رقم 04: التغيرات في إجمالي الناتج المحلي العالمي

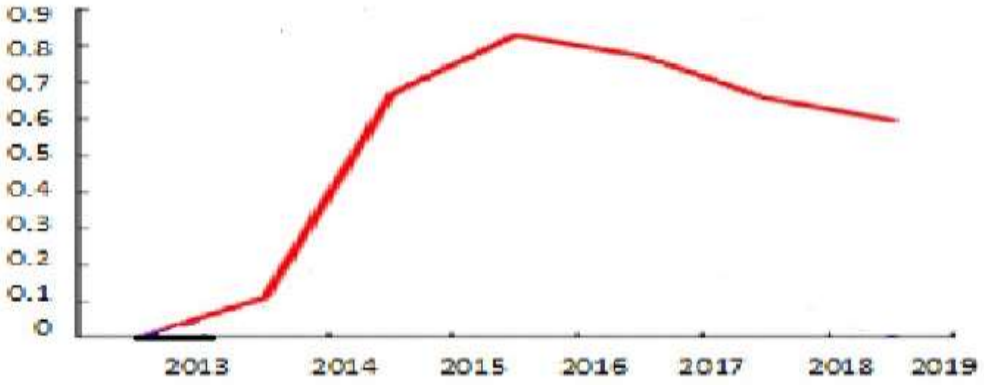

المصدر : راهم فريد وبوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط**، ا(لمؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015)، ص 10.

ويوضح الشكل نتائج التغيرات بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي العالمي. وينطوي هذا السيناريو (الوضع في ظل هبوط أسعار النفط) على زيادة في الناتج العالمي بمقدار الفصل 0.7% في عام 2013 و0.8% في عام 2016، ثم يبدأ في الإنخفاض ليصل سنة 2019 إلى 0.6%.

[1] راهم فريد وبوركاب نبيل، **"انهيار أسعار النفط"**، ا(لمؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف)، 2015، ص–ص 09-10.

خلاصة الفصل

تتسم السوق النفطية بعدم الإستقرار بسبب العديد من العوامل والأسباب، وهذا ما يفسر حدوث الصدمات النفطية المتتالية التي مرت بها هذه السوق والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة بالسلب على الدول المنتجة والمستهلكة، حيث مرت السوق النفطية وخلال السنوات القليلة الماضية بالعديد من الصدمات ولعلى أبرزها صدمة 2004 والتي تعد بمثابة المنعرج في الأسعار إذ إرتفاع فيها السعر، الأمر الذي إنعكس إيجابا على الدول المصدرة للنفط بتحقيقها عوائد مالية معتبرة، كما شهدت 2009 صدمة إتسمت بإنخفاض النفط وذلك راجع إلى حدوث الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي، أما في سنة 2014 فقد عرفت هذه السوق تراجعا حادا في سعر برميل النفط بفقدانه أكثر من 75% من قيمته وهذا ما إنعكس على دول المنتجة والمستهلكة.

الفصل الثاني:

مدخل لسياسة الإنفاق العام

الفصل الثاني:
مدخل لسياسة الإنفاق العام

يعد الإنفاق العام من أبرز أدوات السياسة المالية المستخدمة من طرف الدولة، وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية أو لمواجهة الفجوة التضخمية أو الإنكماشية، وذلك بزيادة الإنفاق وتخفيضه بحسب المشكلة التي تواجهها. فالإنفاق العام هو المرآة العاكسة لدور الحكومات والدول في المجال الإقتصادي والإجتماعي، وقد تطور الإنفاق عبر الزمن بتطور دور الدولة الأمر الذي ساهم في ظهور النظريات المفسرة له، ويختلف الإنفاق العام في الدول المنتجة للنفط عن الدول المستهلكة، وذلك راجع إلى أن الإيرادات متأتية من العائدات النفطية.

وقصد التعمق فيما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام؛**
- **المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي للنفقات العامة؛**
- **المبحث الثالث: الإنفاق العام في دول النفطية.**

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق العام

يُشكل الإنفاق العام محوراً أساسيا للنشاط المالي للدولة وهو السبيل لتنفيذ سياستها المالية، وعليه يعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية وهو يعبر عن دور الدولة في الحياة الإقتصادية، ونظرا لأهمية النفقات العامة بإعتبارها الأداة التي تركن إليها في تحقيق أهدافها فقد تطور عبر تاريخ الفكر الإقتصادي وذلك بتطور دور الدولة.

المطلب الأول: الإنفاق العام وتطوره في الفكر الإقتصادي.

لقد مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الإقتصادي بعدة مراحل، تحدد فيها مفهومه وحجمه حسب دور الدولة للوظائف المنوطة بها، وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الإقتصادية المتعددة كالمذهب الكلاسيكي في ظل النظام الإقتصادي الحر والدولة الحارسة والفكر الكينزي في ظل الدولة المتدخلة، بالإضافة إلى الفكر النقدي.

أولا: الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي

لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود والمتمثلة في المهام التقليدية لها، أولا حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج، ثانيا حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين و ثالثا دعم المؤسسات والأشغال العمومية، دون محاوله التأثير على حرية النشاط الإقتصادي الذي يعتمد على الحوافز الفردية وفقا لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق.

وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يعطي الكلاسيك أهميه تذكر لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الإقتصادية، ويعتبر آدم سميث Adam Smith الذي ألف كتاب "ثروة الأمم" عام 1776 من

أهم المفكرين الكلاسيك، الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة، والإعتماد على آلية السوق في إعادة التوازن، وكانت نظرته للإنفاق العام بأنه غير منتِج من حيث خلق الثروة، وبالتالي لم يقبل سميث فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الإقتصادي بل أنه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي للأغراض غير المنتِجة، وقد أثرت هذه الآراء على الإقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال "ديفيد ريكاردو David Ricardo" (1772-1823) الذي كان موافقا لسميث بأن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة، ويعتقد ريكاردو كذلك أنه لا يرفع من النمو الإقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ويرى "جون باتيست ساي Jean-Baptiste Say" (1767-1832) أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الإستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة، ودعا إلى تقييد حجمه واعتبره عملا ضروريا لتوفير رأس المال واستخدامه في الصناعة والتجارة ولعل عبارته الشهيرة "إن أفضل النفقات أقلها حجما".[1]

ثانيا: الإنفاق العام في الفكر الكينزي

وذلك من خلال الكتاب الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" الذي صدر في عام 1936، والذي ضمِنه نقدًا شديدا للنظرية الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة وإتساع دورها في الحياة الإقتصادية، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا، فقد تزايد الإهتمام بها وليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع، فالإعانات الموجهة للصناعة تختلف عن الإعانات الموجهة للمحتاجين أو العاطلين، فالأولى تهدف إلى رفع مستوى الصناعة وزيادة الأرباح بينما الثانية تهدف إلى رفع المستوى الإستهلاكي لفئة المحتاجين.

ويرى كينز Keynes وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الإستهلاكية والإستثمارية أو بصفة مختصرة "هو مجموع الإستهلاك والإستثمار"، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة.[2]

ثالثا: الإنفاق العام في الفكر النقدي

لقد تعرض النظام الرأسمالي لظاهرة إقتصادية لم يعرفها من قبل، تمثلت في تعايش التضخم والركود جنبا إلى جنب، وتحول التضخم إلى أزمة حقيقية مستعصية الحل، فعجز الفكر بأدواته التحليلية عن مواجهتها وحلها.

---

[1] محمد بن عزة، "**ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009**"، (مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2009)، ص-ص 2-3.

[2] فوزي مرابط، نادية شطاب، "**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببية Granger**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، (2015)، ص 288.

وبذلك نشأت المدرسة النقدية على نقد الفكر الكينزي بقيادة "ميلتون فريدمان Milton Friedman" الذي أعاد إحياء النظرية الكمية التقليدية، وإستطاع الترويج لأفكاره وتقديم الحلول للحكومات للخروج من الأزمة، ومن أهم أفكار المدرسة النقدية،[1] فيما يخص الإنفاق:

- إن الإعتماد على السياسة الإنفاقية لا يؤدي إلى حل المشكلات الإقتصادية؛
- على خلاف كينز رأو أنه بالإمكان إستخدام سعر الفائدة (بالإرتفاع أو بالإنخفاض) لتقليص أو تشجيع الإئتمان حسب الظروف؛
- إعتبروا أن تخفيض الضرائب يؤدي نظريا وآليا إلى زيادة الإدخار الخاص مما يمكن من رفع مستوى الإستثمار الإنتاجي.

لقد تطور الإنفاق العام عبر مختلف المدارس حيث كانت الدعوة عدم تدخل الدولة عن طريق الإنفاق ولكن بمجرد حدوث أزمة الكساد عام 1929 دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام في كافة المجالات وبمجرد حدوث ظهور الركود التضخمي فقد دعا النقديون إلى عدم الإنفاق بالصورة التي دعا لها كينز.

المطلب الثاني: مفهوم النفقات العامة

بتطور دور الدولة في المجتمع اختلف مفهوم النفقات العامة بالإنتقال من الدولة الحارسة* إلى الدولة المتدخلة* إذ كان في البداية دورها يقتصر على مراقبة النشاط الإقتصادي دون تدخل ولكن وبمجرد حدوث أزمة الكساد سنة 1929، دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق آلية الإنفاق العام من أجل إعادة التوازن للإقتصاد ونتيجة لزيادة التدخل في الإقتصاد أدى إلى زيادة النفقات العامة للدولة وتغيرت طبيعتها ومفهومها ودورها.

أولا: تعريف النفقات العامة

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للنفقات العامة على أنها:

- "هي مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة".[2]

[1] محمد بن عزة،، مرجع سبق ذكره، ص 8.

*الدولة الحارسة: وهي التي يقتصر دورها على أعمال الجيش والبوليس والقضاء وهذه الأعمال ميزت حجم النفقات العامة بالانخفاض لكونها نفقات استهلاكية يجب تضييقها وقلة أنواعها.

*الدولة المتدخلة: بسبب الأزمة الاقتصادية ظهر ما يعرف بالمالية الوظيفية والتي من خلالها يسمح للدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية وذلك لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

[2] طارق الحاج، "**المالية العامة**"، (الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، سنة 2009)، ص122.

– "هي مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".[1]

ثانيا: عناصر النفقات العامة

يتضح من خلال التعريف أن النفقات العامة تتكون من ثلاث عناصر أو أركان وتتمثل في:

– **النفقة مبلغ نقدي:** إن النفقات العامة تتخذ عادة طابعا نقديا يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها كدفع رواتب وأجور العاملين ودفع نفقات الجيش والأمن والخدمات والمرافق العامة.[2]

– **تدفع النفقة العامة من قبل شخص عام:** تصدر النفقة عن الدولة أو هيئاتها بما في ذلك هيئة الإقتصاد العام ومؤسساته التي تتمتع بشخصية معنوية وقد تكون هذه الهيئة هي الشخص العام وبناءًا على ذلك لاتعد المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والمعنوية نفقة عامة حتى لو هدفت إلى تحقيق النفع العام ويعتمد الفكر المالي في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على معيارين، أحدهما قانوني والثاني وظيفي، ويعتمد المعيار الوظيفي على الطبيعة التي تدفع من أجلها النفقة العامة ووفقا لهذا المعيار تقتصر النفقة العامة على تلك النفقات التي تقوم بها الدولة نتيجة لما تتمتع به من سلطة سيادية، أما النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام في نفس الظروف التي يعمل فيها القطاع الخاص فإنها تعتبر نفقات خاصة، كما تعتبر نفقات عامة تلك النفقات التي تقوم بها بعض المنشآت الخاصة أو المختلطة التي تفوضها الدولة.[3]

– **هدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة:** من المعروف أن النفقات العامة تهدف أساسا إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام وبهذا المعنى لا تعد النفقات العامة تلك التي لا تُشبع حاجة عامة ولا تحقق نفعا للأفراد، ويمكن تبرير ذلك في أنه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب) فإنهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه، أي أن النفقة سداد لحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة، علما بأنه يصعب في كثير من الاحيان مراعاة الكفاءة الإقتصادية المثلى عند الأخذ بهذه القاعدة بسبب صعوبة تحديد ترتيبية أهمية الحاجات العامة تحديدا موضوعيا.[4]

المطلب الثالث: تقسيمات النفقة العامة

---

[1] بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي، "**دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003–2012**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، (2014)، ص 192.

[2] محمد حسن عودة، "**دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (2014/1975)**"، مجلة الإقتصادي الخليجي، العدد 33، (2017)، ص 122.

[3] طاهر الجنابي، "**علم المالية العامة والتشريع المالي**"، العراق: (كلية القانون، بدون سنة النشر)، ص 18.

[4] المرجع نفسه، ص 18.

إن تطور مفهوم الدولة وخروجها من دورها الكلاسيكي الذي كان يتمثل في الأمن وعدم تدخلها الكلي في الإقتصاد إلى دورها المهم في الإقتصاد وذلك يكون عن طريق النفقات العامة وبسبب إتساع حجم النفقات، فقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من تقسيمات للنفقات بحسب الدور الذي تلعبه هذه الأداة، حيث يتم تقسيمها إلى:

أولا: المعيار الإقتصادي

يعتبر إحدى التقسيمات للنفقات العامة ويتم تقسيم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى العديد من التقسيمات والمتمثلة في:

1. **نفقات حقيقية:** وهي تشمل النفقات في سبيل حصول الدولة على السلع والخدمات الإنتاجية (الأرض العمل، رأس المال) لقيامها بوظائفها التقليدية من أمن ودفاع وعدالة وكذلك إقامة المشاريع الإستثمارية ومشاريع البنية التحتية ذات النفع العام كإنشاء الطرق والمستشفيات والمدارس والجامعات...الخ كلها تعتبر نفقات حقيقية.[1]
2. **نفقات تحويلية:** والتي تتمثل بالنفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات كالإعانات مثل التي تمنح للأفراد والتي يتم تمويلها من الإيرادات الضريبية حيث أنها تمثل تحويلا للموارد من جهات معينة في المجتمع، والتي تمثلها الفئات غير القادرة والأقل على القدرة عن طريق إستخدامها بإنفاقها بشكل إعانات أو خدمات وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة دخولهم الناجمة عن النفقات التحويلية.[2]

ثانيا: تقسيمات الإنفاق حسب المعيار الوضعي

يتم تقسيم الإنفاق حسب المعيار الوضعي إلى العديد من التقسيمات والمتمثلة في:

1. **التقسيم الإداري:** وفق هذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب لجهة إدارية أو وزارة معينة فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب معين ووزارة التعليم العالي باب معين وهكذا، وكل باب خاص بوزارة معينة ينقسم إلى فروع إنفاقية وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة أقل في مستواها التنظيمي، من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد.[3]
2. **التقسيم الوظيفي:** يعتمد تقسيم النفقات العامة وظيفيا على الفكرة في علم المالية العامة وقد إقترحت لجنة (هوفر Hoover) هذا التقسيم وجرى تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية وكتفت أثرها كل من

[1] حمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] فليح حسن خلف، "**المالية العامة**"، (الأردن: دار عالم الكتب الحديث، سنة 2008)، ص 128.

[3] حمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

فرنسا وهولندا منذ سنة 1958 غير أنه في فرنسا يجري تطبيق التقسيم الإداري القديم إلى جانب التقسيم الوظيفي، وتطلق وزارة المالية الفرنسية على التقسيم الإداري القديم إلى جانب التقسيم الوظيفي إسم (نفقة وعائد المرافق العامة).

وبناء عليه يتم تقسيم النفقات العامة وفقا للوظائف الرئيسية في الدولة والتي يبلغ عددها ثماني وظائف وهي:[1]

- الإدارة والسلطات العامة؛
- العدالة والأمن؛
- العلاقات الخارجية؛
- الدفاع الوطني؛
- التعليم والثقافة؛
- الإجراءات الإجتماعية؛
- الإجراءات الإقتصادية؛
- الإسكان.

يضاف إلى ذلك أنواع أخرى من النفقات العامة غير التنظيمية (الدين العام) والنفقات غير المصنفة (المعاشات).

1. **التقسيم النوعي**: وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقية أو أربعة بنود إنفاقية وهي:[2]
   - نفقات مقابل خدمة العمل وتتمثل في الأجور والمرتبات؛
   - نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها مصاريف جارية؛
   - نفقات مقابل مشتريات خدمية؛
   - نفقات مقابل أصول رأسمالية ويطلق عليها النفقات الرأسمالية.

والشكل رقم 05 يوضح تقسيمات النفقات العامة:

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، "**المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**"، (مصر: الدار الجامعية، سنة 2011)، ص 477.

[2] حمد بن عزة،، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الشكل رقم 05: تقسيمات الإنفاق العام

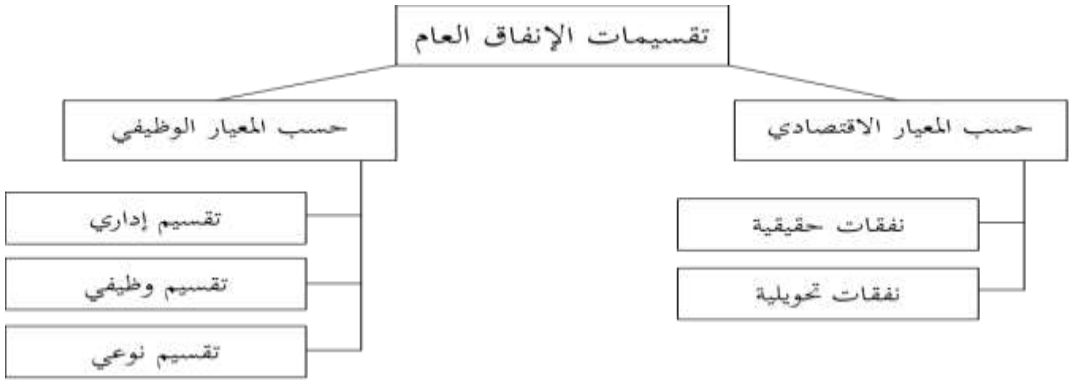

المصدر: محمد بن عزة،" **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2009/1990**" ، (مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة 2009)، ص 23.

المطلب الرابع: ضوابط الإنفاق العام والعوامل المؤثرة فيه

يخضع الإنفاق العام إلى مجموعة من الأسس والضوابط التي من الواجب على الدول أن تراعيها وأن لا تتجاوزها حتى تحقيق أهدافها، وكذا وجود عوامل تحدد الإنفاق العام في أي دولة.

أولا: ضوابط الإنفاق العام

حتى تقوم الدولة بالإنفاق العام يتعين عليها إحترام جملة من الضوابط والإلتزامات والتي من شأنها تحقيق المنفعة العامة وهذه الضوابط يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

1. **ضابط المنفعة:** يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فان تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة لا مبرر له.
2. **ضابط الإقتصاد في النفقات العامة:** يعد ضابط الإقتصاد في النفقة العامة شرطا ضروريا لابد منه ويقصد به إلتزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة، ويقف وراءها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري كفء وعند المسؤولية، وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط إستخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة.

غير أن الإقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها، ولكنه يقصد به حسن التدبير وعدم الإسراف والتبذير، والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة فالتبذير يؤدي إلى ضياع الأموال العمومية في أوجه غير مجدية، وهذا متفشي في الدول المتخلفة.

[1] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 20-22.

3. **ضمانات التحقق من إستمرار المنفعة والإقتصاد في الإنفاق العام:** حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والإقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى.

هذا من جهة أما من جهة أخرى، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة وعادة ما تأخذ ثلاثة أشكال وهي:

- **الرقابة الإدارية:** تتم هذه الرقابة من طرف الرؤساء على مرؤوسيهم وكذلك من طرف وزارة المالية أو إحدى تنظيماته من خلال إجراء عمليات رقابية لكل الجهات التي تستعمل المال العام وتكون الرقابة سابقة لتنفيذ النفقات.
- **الرقابة التشريعية (البرلمانية):** والتي يتولاها البرلمان من خلال متابعة تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة، وإيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع، كما له الحق في استجواب الوزراء على عمليات الإنجاز.
- **الرقابة المحاسبية (المستقلة):** تتولى هذه الرقابة جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة ومتخصصة وذات صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ النفقات العامة وفق ما تنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية في الدولة والتأكيد على ضرورة احترام قواعد التنفيذ، ويعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية بحيث تقدم تقرير سنوي حول الوضعية ويوجه للجهات المختصة لتطبيق القوانين على الجهات المخالفة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإنفاق

هناك العديد من العوامل التي تؤثر وتحدد الإنفاق العام في الدول تتمثل هذه المحددات في ما يلي:[1]

1. **العوامل المذهبية:** إن تحديد مايعتبر حاجة عامة، ومن ثم القيام بإشباعها عن طريق الإنفاق العام إنما يخضع لحد كبير للفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة، فردية، تدخلية أو جماعية، فهو قرار ذو طابع سياسي في التحليل الأخير.
2. **مستوى النشاط الإقتصادي:** حيث تؤثر الظروف الإقتصادية التي يمر بها البلد بدورها في حجم وحدود الإنفاق العام، ففي أوقات الكساد مثلا ووفقا للنظرية الكينزية يزداد الإنفاق الحكومي لأجل إحداث زيادة في الطلب الكلي والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الإرتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة العملة والنقود.

[1] كلثوم صافي، "**أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)**"، (مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2015)، ص –ص 10-11.

3. **العوامل المالية:** وتعني قدرة الإقتصاد الوطني على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية الوطنية حيث تضع الإيرادات التي يمكن للدولة الحصول عليها الحد الأقصي للإنفاق العمومي

تتوقف المقدرة المالية الوطنية بإفتراض ثبات حجم الدخل الوطني، على عدة اعتبارات إقتصادية وإجتماعية وسياسية أهمها :

- مستوى الناتج الوطني الصافي وكيفية توزيعه بين الفئات الإجتماعية المختلفة، حيث تُرفع المقدرة المالية القومية بإرتفاع مستوى الدخل الوطني؛
- إعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية واعتبارات تنميتها؛
- مدى إتساع النشاط الخاص بالقياس إلى النشاط العام وهو مايتعلق بطبيعة الدولة؛
- إعتبارات المحافظة على قيمة النقود.

المبحث الثاني: الأثر الإقتصادي للنفقات

تطور دور النفقات العامة وأصبح دوراً مهما في الإقتصاد، حتى أصبحت من أهم أدوات السياسية المالية، فأصبح تأثير النفقات يشمل العديد من المجالات في الإقتصاد ويكون تأثير مباشر في الإقتصاد أوتأثير غير مباشر على الإقتصاد.

المطلب الأول : الأثر الإقتصادي المباشر للنفقات

وتتمثل في الأثر المباشر الذي يحدث في الإقتصاديات وذلك بمجرد قيام الدولة بسياسة الإنفاق وتمثل تأثيراتها على الناتج الوطني والإستهلاك وكذا مستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار.

أولا: أثار الإنفاق العمومي على الناتج الوطني

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي، ولما كان الإنفاق العمومي أحد مكونات هذا الإنفاق فإنه من الطبيعي أن يتأثر على مستوى الناتج بالتغيرات التي تطرأ على هذا الأخير، وتظهر أهمية الإنفاق العمومي على الناتج الوطني من خلال دوره في رفع القدرة الإنتاجية الوطنية من خلال تأثيرها على الطلب الفعلي.[1]

[1] إيمان بوعكاز، "**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة من 2000-2011**"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015)، ص 71.

ثانيا: الأثار المرتبطة بالإستهلاك الوطني

إذا كان للنفقات العامة أثارا مباشرة على الإنتاج الوطني، فإن لها أثر مباشر على الإستهلاك الوطني أيضا، من خلال الزيادة الأولية التي تحدثها في الطلب على أموال الإستهلاك من جراء الإنفاق العام ويحدث ذلك من خلال نفقات الإستهلاك الحكومي وكذا نفقات الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة لموظفيها.[1]

- **نفقات الإستهلاك الحكومي**: تتضح أثار هذه النفقات على زيادة الإستهلاك من خلال ما تقوم به وهي بصدد إشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يتخذ شكل سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة؛
- **نفقات الإستهلاك المتعلقة بالأجور والمرتبات**: تظهر أثار هذه النفقات عندما تخصص الدولة جزء من النفقات العامة للمرتبات والأجور بصورة معاشات لموظفيها وعمالها (لمن هم في الخدمة والمتقاعدين).

ثالثا: تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل

إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الإقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة، الإستقرار في الأسعار، العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الإقتصادي.

يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي وزيادة الإستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الإستثمار وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل والمحافظة على إستقراره، وذلك من خلال:

- التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي: العمل، رأس المال، التنظيم والإبتكار؛
- تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الإقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد، فينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها، وتعتمد في تمويله على عدة مصادر منها الدين العام والإصدار النقدي.[2]

رابعا: على المستوي العام للأسعار

إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص، مثل الإعانات الإجتماعية، كما أن تركيز النفقات على الإستهلاك أو الإستثمار يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وُجهت النفقات للإستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض

[1] طاهر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] مُحَمَّد بصديق، "**النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،سنة2009)، ص 53.

نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب، ويكون مستوى التوازن عند مستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق.

أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الإستهلاك، فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الإنخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، ولهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الإقتصادي العام، فيكون أثر النفقات العامة على الأسعار قليل في حالة الركود الإقتصادي، ويكون كبيرا في حالة الإزدهار، لذى يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد وانكماشية في حالة الإنتعاش الإقتصادي.[1]

المطلب الثاني: الأثر الإقتصادي الغير مباشر للنفقات

للنفقات العامة أثر إقتصادي غير مباشر يعرف بأثر المضاعف والمعجل حيث يرتبط أثر النفقات على الإستهلاك بالأثر على الانتاج نتيجة لتفاعل كل من:

أولا: أثر المضاعف

يقصد بـ "المضاعف" في التحليل الإقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى زيادة الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الإنفاق أي أثر زيادة الإنفاق الوطني على الإستهلاك، ولقد إستخدم كينز فكرة المضاعف لتفسير أثر الإستثمار على الدخل الوطني ومفاد هذه الفكرة أن الزيادة في الإنفاق الإستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ليس بمقدار هذه الزيادة فقط بل بكميات مضاعفة تقدر بما تؤديه هذه الزيادات في الإستثمارات من نفقات متتالية على الإستهلاك وتسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الإستثمار بمضاعف الإستثمار، وقصر كنيز تحليله لنظرية المضاعف على دراسة أثر الزيادة الأولية في الإستثمار وهو المتغير الأساسي في نظريته، وقد أظهر التطور اللاحق لفكرة المضاعف إمكانية إستخدامها بصورة عامة، وفي جميع الحالات التي تشهد زيادة في النفقات العامة، بحيث أنها تتوزع في شكل (أجور، فوائد، ريوع، أرباح) وتؤدي إلى ظهور حلقات متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص للإستهلاك في كل مرة حتي ينعدم، وبالتالي فإن إصطلاح المضاعف يهدف إلى الإشارة إلى الأثار المتكررة والتي قد تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني، ويعتمد أثر المضاعف على الميل الحدي للإستهلاك وعلى الرغم من إرتفاعه في الدول النامية وإرتفاع قيمة المضاعف إلا أن أثره على الإقتصاد ضعيف وذلك لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وضعف قدرته على التجاوب مع زيادة الإستهلاك وحتى تعطيله نهائيا في بعض الحالات، أما في الدول المتقدمة فيتميز جهازها الإنتاجي بالمرونة الكافية، ويتم التجاوب مع الزيادة في النفقات العامة (من خلال المضاعف)، حيث تؤدي إلى زيادات متتالية في الإنفاق الكلي ومن ثم إلى الزيادة في الناتج الوطني.[2]

[1] محمد بصديق، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير سامية، "**أسس المالية العامة**"، الطبعة الثانية، (الاردن :، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2008)، ص 104.

ثانيا: أثر المعجل

يمثل إصطلاح المعجل في التحليل الإقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الإستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنهما بمبدأ المعجل، وبعبارة أخرى: الطلب على السلع الإستهلاكية يؤدي إلى تغير أكبر في الإنفاق الإستثماري وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل الوطني بشرط عدم وجود طاقة إنتاجية فائضة، ويتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال (معامل الإستثمار) أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من منتج معين وحيث أن إنتاج كمية معينة من سلعة ما يتطلب إستخدام حجم معين من رأس المال فإذا ما إرتفع الإنفاق على صناعة معينة وإرتفع الطلب النهائي عليها، فإن هذا الإرتفاع سيستلزم إرتفاع الإنتاج لمقابلته وبالتالي التوسع وبنفس النسبة في رأس المال المستخدم في هذه الصناعة لكن هذا الإستثمار المولد لن يتوقف عند هذا المستوى بل سيؤدى إلى سلسلة متتالية من الإستثمارات المولدة ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج والتي تختلف حسب درجة تقدم الفن الإنتاجي وتبعا لطبيعة كل صناعة.[1]

المبحث الثالث: الإنفاق العام في الدول النفطية

تعتمد الدول النفطية في ماليتها العامة على النفط بنسبة عالية وأمام هيمنة العوائد النفطية على الإنفاق العام فإن حدوث التقلبات في سعر البرميل يؤدي إلى تغير سياسة الإنفاق العام في تلك الدول وهذا مايؤثر على التنمية الإقتصادية في هذه الدول بسبب الإرتباط الوثيق بين التنمية الإقتصادية والإنفاق العام فيها.

المطلب الأول: مدخل إلى الإنفاق العام في الدول النفطية

يعد الإنفاق العام إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تركن إليها الدول النفطية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد إزدادت النفقات العامة في هذه الدول نتيجة العديد من العوامل والأسباب، وتلعب الحكومات دور الوصاية على هذه الموارد حيث تقوم بتوجيه هذه الإيرادات بحسب حاجتها.

أولا: أسباب تزايد الإنفاق العام في الدول النفطية

تتسم النفقات العامة في الإقتصاديات الريعية بأنها متنامية بشكل كبير فهي خاضعة لظاهرة التزايد المستمر سواء كان التزايد معبر عنه بأرقام مطلقة أو بنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهدت النفقات العامة توسعا ملحوظا في معظم البلدان النفطية منذ سبعينيات القرن العشرين، لأجل تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي

[1] يوسف معلاش، "**مدى مساهمة الإنفاق في تفعيل المنظمات غير سوقية دراسة حالة مراكز التكوين المهني**" ، (مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، سنة2011)، ص54.

وعدالة توزيع الدخول وإشباع الحاجات العامة وغيرها من الأمور التي تقع على عاتق الدولة لتنفيذها والقيام بها وهناك العديد من الأسباب لزيادة النفقات العامة في الدول النفطية أهمها:[1]

- بسبب تحسن الوضع الصحي والمعيشي فيها، إنعكس ذلك إيجابا على زيادة النمو السكاني ومن ثم زيادة النفقات العامة كما صاحب إرتفاع معدلات النمو السكاني تركز معظم أفراد المجتمع في سن العمل واتباع سياسة التوظيف الحكومي غير الخاضع لمبدأ الإقتصاد في التكاليف مما فاقم من حجم البطالة المقنّعة* والمصحوبة بتزايد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات والمعاشات.
- نظرا لما تمتلكه هذه الدول من إحتياطات نفطية، وبسبب أهمية تلك الموارد الريعية في السوق العالمية بسبب الطلب العالمي المتزايد على النفط من قبل مختلف دول العالم، وتزداد سهولة وغزارة الإيرادات الدولارية المتدفقة وبالتالي يزداد ميل الحكومة إلى التوسع في الإنفاق العام لأهداف سياسية وإقتصادية وإجتماعية.
- كان لمتطلبات النهوض بالواقع التنموي الكبير تأثير في زيادة النفقات العامة في الدول الريعية، إذ أتاحت الإمكانات والموارد الهائلة فرص التوجه نحو وضع خطط للتنمية الإقتصادية للتعويض عما شهدته هذه البلدان من فقر وتخلف وهذا ما يدفع إلى إنفاق مبالغ ضخمة في ظل وجود عائدات ضخمة من النفط.
- كان للقدرة العالية على الإقتراض الدور الفعال في تشجيع الدول الريعية على التوسع في الإنفاق العام لما يوفره من أموال ضخمة دون جهد يذكر، وبسبب ما تنتهجه المصارف الأجنبية من عروض مغرية وتقديم التسهيلات الإئتمانية كافة وتذليل العقبات أمام الدول في مجال منح القروض بشروط ميسرة وبدون شروط معقدة كونها دولا قادرة على السداد والوفاء بإلتزاماتها في أي وقت لما تمتلكه من إحتياطات نفطية مؤكدة، تفاقم حجم الأموال المقترضة وتفاقمت معدلات أصل وفوائد الدين العام وقد وُجهت تلك الأموال إلى التوسع في الإنفاق بشكل كبير ومبالغ فيه بحيث فاق مستواه مستوى معدلات نمو الناتج المحلي.
- تتسم النفقات العامة بقدرتها على إعادة توزيع الريع أو توجيهه إلى القطاعات أو الفئات الإجتماعية وعن طريق هذا الدور أصبحت الدولة راعية للإقتصاد وموجهة له، ويعود السبب إلى إتاحة الريع المتدفق من مصادر خارجية فرصة الإمساك بزمام الأمور على المجالات والأصعدة كافة، ونظرا لما تمتلكه الدولة من قوة مالية ضخمة ومن ثم التوسع في نفقاتها العامة لتشمل المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وهذا يعطي للنفقات العامة صفة الشمولية، إذ تهدف الدولة إلى إشباع حاجات جماعية وليست فردية مثل التعليم والصحة والأمن والضمان الإجتماعي، نظرا لشمول منفعتها كافة أفراد المجتمع.

ثانيا: اتجاهات الإنفاق في الدول النفطية

[1] حيدر حسين وأحمد آل طعمة، كاظم سعد الاعرجي، "**الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في بلدان الريع النفطي ديناميكيات التلازم والارتباط**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، (2018)، ص-ص 49-50.

*__البطالة المقنعة__: هي مصطلح يعبر عن مجموعة من العمال الذين يحصلون على أجور أو رواتب دون مقابل من العمل أو الجهد الذي تطلبه الوظيفة.

يتم توظيف العوائد النفطية في أغلب الدول المنتجة في العديد من المجالات ويمكن تحديد هذه الوجهات الرئيسية لسياسة الإنفاق العام كما يلي:

- **البنية الأساسية:** وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأقطار قد أنفقت كثيرا على ما يسمى بمشاريع البنية الأساسية، بل لقد أسرفت في كثير من الأحيان في إنفاقها وكلفت هذه المشاريع كثيرا بسبب الإسراف حيث بدت وكأنها غاية في حد ذاتها وغلب الإنفاق على المظهر الحضاري للتنمية بل بلغت تكاليف هذه المشاريع أضعافها في بعض الأحيان بسبب ان الشركات الأجنبية التي يتم الركون إليها لتنفيذ المشاريع ترفع من قيمتها.[1]
- **الرفاه الإجتماعي:** إن الإيرادات المالية المتدفقة من النفط ساعدت هذه الدول على تحسين مستوى المعيشة، وإن لم يكن هناك تحسين متكافئ أو متقارب بين الشرائح المختلفة بل زادت من الفجوة بين قلة تمكنت من الوصول إلى الثراء الفاحش وشريحة أخرى تعاني من الفقر.[2]
- **تسديد الديون الخارجية والداخلية:** عمدت العديد من الدول النفطية بعد إنخفاض أسعار النفط في سنة 1986 إلى اللجوء إلى الدين الداخلي والديون الخارجية للوفاء بحاجة التمويل في إقتصاداتها ومع تحسن أسعار النفط استفادت تلك الدول من عوائدها المالية للوفاء بجانب من التزاماتها.[3]
- **الإنفاق العسكري:** تعتبر الدول النفطية وخاصة الدول العربية أكثر إنفاقا على شراء الأسلحة من الدول غير النفطية بفعل ضغوط الدول المصدرة للأسلحة التي هي نفسها تستهلك النفط، والملاحظ أن واردات الأسلحة لا تأخذ نفس حركة أسعار النفط دائما فبين 1992-1993 ارتفع الإنفاق العسكري للسعودية مثلا حيث بلغ سنة 1993 حوالي 2477 مليون دولار، ويأخذ الإنفاق العسكري اتجاها تصاعديا في الدول النفطية.[4]

المطلب الثاني: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الدول النفطية

شهدت البلدان المصدرة للنفط معدلات نمو أقل في المتوسط من مجموعة البلدان النامية ومجموعة الدول غير المصدرة للنفط رغم تدفق الإيرادات النفطية بغزارة في هذه الدول ولم تتخذ البلدان النفطية السياسات السليمة للتحول من الإقتصاديات الريعية المعتمدة على الإستخراج والتوزيع إلى إقتصاديات تعتمد على العمل والإنتاج وتنويع الأنشطة والصادرات وتحويل الموارد الناضبة إلى أصول يتولد عنها نمو إقتصادي مستدام، فنموذج النمو

[1] أسامة عبد الرحمان، "**المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربي ضمن الشامل للتنمية المنشودة**"، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 84.

[2] المرجع نفسه، 85.

[3] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[4] المرجع نفسه، ص 119.

السائد في هذه البلدان يعتمد على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الإقتصاد من خلال آلية الإنفاق، جزء من هذا الإنفاق متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم (إنفاق إستهلاكي)، وجزء آخر متعلق بإنفاق رأسمالي (إستثماري) في مشاريع التنمية والبنى التحتية والخدمات ولايزال نشاط القطاع الخاص بعيد كل البعد عن تصدير النفط ويرتكز نشاطه في ثلاث مجالات وهي: المقاولات والخدمات وإستيراد السلع الأجنبية مع الاستفادة من الإنفاق الحكومي الضخم في أوقات الطفرات النفطية من رأس مال حكومي ومدخلات الطاقة الرخيصة، فالقطاع الخاص يسعى لتحقيق الأرباح السريعة من الطفرات النفطية عبر وفورات الإنفاق العام المصاحبة لها في حين أن معظم المواطنين موظفون لدى الدولة في قطاع عام مترهل قليل الكفاءة والإنتاجية وهم يتقاضون رواتب ينفقون جلها في الطلب الإستهلاكي على مخرجات القطاع الخاص، لذا يستفيد القطاع الخاص من الإنفاق الحكومي الرأسمالي بصفة مباشرة عبر المقاولات وبصفة غير مباشرة عبر الرواتب والأجور التي تشكل لاحقا طلبا إستهلاكيا على منتجات القطاع الخاص، ومع الطفرات النفطية وإرتفاع الإنفاق الرأسمالي يذهب جزء كبير من رؤوس الأموال والإستثمارات المتولد من هذه الطفرات إلى قطاع السلع غير المتاجر بها دوليا مثل الخدمات والتي تؤدي إلى مزاحمة قطاع السلع المتاجر بها دوليا وتساهم في تنويع الصادرات ولايتولد منها قيمة مضافة ولانمو قابل للإستدامة بعد إنفجار الفقاعات وانقضاء الطفرات النفطية،[1] والشكل رقم 06 يوضح النمو الإقتصادي في الدول الريعية:

الشكل رقم 06: مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بالموارد والدول التي تتميز بوفرة أقل منها

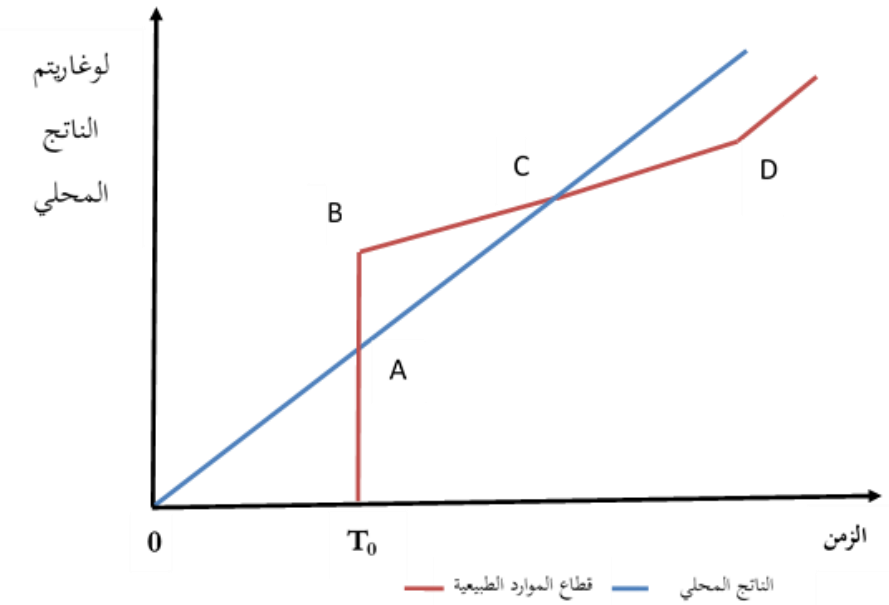

المصدر: نوري مُحَّد عبيد الكصب، **التنويع الإقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية المرض الهولندي، لعنة الموارد وعدم اليقين**، الطبعة الاولى، (مصر المكتب الجامعي الحديث، 2015)، ص 38.

[1] حيدر حسين وأحمد آل طعمة وكاظم سعد الاعرجي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 50-51.

الشكل السابق يفرض وجود إقتصاديين لهما نفس معدل النمو، يمثله لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي في شكل خط مستقيم بين نقطتين **A** و**0**، وبفرض أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الإقتصاديين حقق إنتعاشا في الزمن $\mathbf{T_0}$ فيترتب عن ذلك إرتفاع لحظي لناتجه الإجمالي إلى النقطة **B**، أي أنه سوف يحقق في المدى القصير نموا إقتصاديا أكبر من الذي يحققه الإقتصاد الآخر، غير أنه في المدى الطويل سوف ينخفض من جديد نمو الإقتصاد المنتعش نحو النقطة C ثم النقطة D، لأن الإنتعاش في قطاع الموارد يؤدي إلى تخصيص أقل للعمل ورأس المال لصالح قطاعات المنتجات الصناعية، فيؤدي هذا إلى تحول رأس المال من قطاعات الإنتاجية إلى القطاعات غير الإنتاجية مما يؤدي إلى إنكماشها، وهذا ما يبينه الخط المنطلق من النقطة D، حيث يتميز الإقتصاد المنتعش بمعدل منخفض دائما بالنسبة لنمو الإقتصاد الآخر، وفي هذا السياق توجد العديد من الفرضيات والحجج لتفسير ضعف معدلات النمو في الدول النفطية أهمها:

– **لعنة الموارد**: المقصود بها فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في إستغلال ثرواتها لتحقيق النمو الإقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية المرجوة ويمكن تعريف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية حيث يكون مستوى التنمية الإقتصادية والأداء الحكومي فيها أسوأ من الدول التي لا تمتلك الموارد.[1]

– **المرض الهولندي**: أُطلق المصطلح لأول مرة من قبل المجلة البريطانية الإيكونومست The Economist في سنة 1977 هي من الأعراض التي ظهرت على الإقتصاد الهولندي، ويعرف المرض الهولندي على أنه العلاقة بين التوسع في إستغلال الموارد الطبيعية (زراعي أو إستخراجي) وبين إنكماش الصناعات التحويلية وهذا الإنكماش في القطاعات يحصل لسببين، الأول زيادة العوائد المالية الكبيرة المتدفقة من العملات الأجنبية نتيجة بيع الصادرات من الموارد، مما يؤدى إلى إرتفاع سعر الصرف وإرتفاع قيمة العملة أمام العملات الأجنبية ويؤدي ذلك إلى رفع أسعار السلع المحلية مقارنةً بالسلع الأجنبية المستوردة، لذلك تقل التنافسية للسلع المحلية وبالتالي تتراجع الصناعة وتتحول إلى قطاع الموارد الطبيعية لأنه أكثر ربحا والسبب الثاني هو أن زيادة الدخول يؤدي إلى زيادة الطلب الكبير على السلع الإستهلاكية وإنخفاض المرونة الإنتاجية لقطاع الصناعة والزراعة وهذا يقلل الإنتاج والتصدير للسلع المحلية ومن ثمة ترتفع البطالة.[2] وهناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور المرض الهولندي تتمثل في:[3]

- إكتشاف مورد استراتيجي مهم عالميا وإقتصاديا؛
- إرتفاع حاد في أسعار الموارد الطبيعية مما يزيد صادرات الموارد الطبيعية وتدفق النقد الأجنبي؛

[1] منال منصور، "**لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها**"، مجلة الدراسات العدد 03، (ديسمبر 2015)، ص 181.

[2] محي الدين حداب، ثابتي الحبيب، "**دراسة إحصائية لأثر العنة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1980–2013**"، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 02، (2014)، ص 108.

[3] مايح شبيب ألشمري، "**مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي**"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 03، (2008)، ص 172.

- إرتفاع سعر الصرف بسبب تدفق كميات كبيرة من العملات الأجنبية وزيادة المعروض منها؛
- ظهور قطاع منتعش يتلقى تكنولوجيا متطورة وخبرات متدربة.

أما عن العوامل المساعدة لظهور المرض الهولندي فيمكن عرضها فيما يلي:[1]

- **فشل السياسات الإقتصادية:** حيث أن الإقتصاديات التي أصيبت بهذا المرض تعاني من عدم وجود أهداف وإستراتيجيات واضحة للتنمية الإقتصادية؛
- **سوء إستغلال السلطة للموارد الطبيعية:** إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الإقتصادية؛
- **ضعف المبادرة والاتكال على الدولة:** إن أغلب الدولة النامية عاشت التهميش والتبعية في ظل المرحلة الإستعمارية وظهور حالة الركود والقناعة بالأوضاع المتردية وحالة الإسترخاء والركون إلى الراحة أضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع. إن حالة الإتكالية على الدولة في توفير الإحتياجات الشخصية هي عامل إحباط الأفراد في النشاط الإقتصادي.

المطلب الثالث: تذبذبات أسعار النفط وأنماط الإنفاق العام

إن الإعتماد على النفط كمورد رئيسي في تمويل الموازنات العامة وتوفير العملات الأجنبية ووسيلة لتنفيذ الخطط والمشروعات الإقتصادية لا يأثر في نشاط تكوين طبقات إجتماعية فحسب، بل إنه يحدد تكوين مؤسسات الدولة نفسها وإطار صنع القرار سواء السياسي منه أم الإقتصادي وبخاصة ما يتعلق بالإنفاق العام إذ تعطي العوائد النفطية المتدفقة على الخزائن الوطنية للإقتصاديات النفطية صفة خاصة.

أولا: التأثير المالي للنفط

يؤثر النفط بصورة مباشرة على الإيرادات العامة للدول النفطية حيث تعد الإيرادات النفطية المورد الرئيسي لنفقات الدولة، وإن حجم الإيرادات المتأتية من العوائد النفطية يتحدد أساسا بمستوى مداخيل الصادرات النفطية بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية مما يعني إرتباط الموازنة العامة في معظم الدول النفطية بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط دوليا، وعلى اعتبار أن تمويل وتنفيذ سياسات برامج التنمية الإقتصادية يتم بواسطة الإنفاق العام للدولة، فإن أداء القطاع النفطي يعد المحدد الرئيسي لمدى إستقرار مختلف السياسات الإقتصادية في الدول النفطية وفقدان القرار المستقل في هذه البلدان لصالح الإرتباط بتقلبات أسعار النفط الخام، وتمارس العائدات النفطية تأثير مباشر على الموازنة العامة للدول النفطية بالإرتفاع أو بالإنخفاض، فأي تغير يطرأ على الإيرادات النفطية أو أسعار النفط ينعكس على الموازنة العامة بتحقيقها لفائض أو عجز، وحيث أن الموازنات متكونة من إيرادات ونفقات فيمكن أنه القول توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والإنفاق العام وبصورة مباشرة عن طريق

[1] عباس كاظم جاسم، "**الاقتصاد العراقي وتداعيات المرض الهولندي**"، مقالة اقتصاديه منشورة على الموقع الالكتروني:
http://business.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2015/01/14/abbasarticle/ (accessed 21/04/2019).

زيادة العوائد، ويعد الإنفاق العام المحرك الأساسي لكافة النشاطات الإقتصادية في هذه الدول بإعتباره المغذي الرئيسي لكافة القطاعات والدخول والأنشطة، ونظرا لإستحواذ الحكومة على مجمل الإيرادات الناتجة عن قطاع النفط تقوم بإعادة تدوير هذه الأموال في الإقتصاد عن طريق الإنفاقّ، ويهيمن المورد النفطي على سلوك الإنفاق العام نظرا لضعف الموارد الأخرى كالضرائب مما ولد سياسية مالية تعمل في جانب مساير وبشكل مباشر لدورات أسعار النفط.[1]

ثانيا: مرونة السياسية المالية والطاقة الإستعابية للنفقات التشغيلية

لقد وردت عدة تعاريف للطاقة الاستيعابية كلها تتمحور حول القدرة على التنفيذ والإنتفاع من حجم الموارد المالية المتوفرة في الإقتصاديات النفطية وخاصة بعد الطفرتين الأولى والثانية، وحصول هذه الإقتصاديات على موارد مالية ضخمة، حيث أصبح يشار بحجم الدخل النفطي اللازم لتوليد مستوى معين من الإنفاق الذي يحقق أهداف وبرامج تلك الدول سواء تعلق الأمر بالإنفاق الإستهلاكي أو الإستثماري وأن أي إنحراف عن ذلك يعني عدم القدرة على الإنتفاع من الإنفاق، وفي الدول النفطية وبسبب الوفرة المالية التي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الإقتصاد من أجل تحقيق النمو الإقتصادي فتزيد تلك الأموال عن الطاقة الاستيعابية في ضوء البنية الهيكلية والمؤسسات القوى العاملة وبخاصة في إقتصاديات "دول مجلس التعاون الخليجي"، الأمر الذي يؤدي إلى إنحراف مستوى الإنتفاع من الإنفاق العام لصالح الإنفاق التشغيلي في الموازنات العامة وتضائل الإنفاق الإستثماري فيها، فإرتفاع أسعار النفط وتعاظم حجم الإيرادات النفطية يتيح للدول المنتجة المرونة الكافية للسياسة المالية، ومن المعروف أن نموذج النمو الإقتصادي نموذج توزيع كثيف الأحادية صوب القطاع النفطي مع ضعف النمو والإنتاجية بسبب غلبة التوزيع والإستخدام غير الوظيفي وغير المنتج وخلق سوق إستهلاكية أقرب إلى المضاربة منها إلى الإستثمار على حساب النشاط الإنتاجي، وهذا يعنى أن الأداء الإنفاقي للسياسة المالية ينحرف دائما نحو الإنفاق التشغيلي وذلك يعني أن الطاقة الإستيعابية للإنفاق الجاري يمتلك القدرة العالية على الإمتصاص والإنتفاع والتنفيذ المالي بعكس الإنفاق الإستثماري فإن طاقته الإستعابية تنحرف هبوطا عن معدلات الإنتفاع.[2]

ثالثا: الإيرادات النفطية والإنفاق العام

تعتمد موازنة الأقطار النفطية بشكل أو بآخر على إيرادات النفط الخام، إذا يعتبر قطاع النفط من أهم وأكثر القطاعات الإنتاجية في هذه الأقطار لما يحققه هذا القطاع من إيرادات ضخمة بشكل مباشر أو بشكل غير

[1] حيدر حسين وأحمد آل طعمة، هاني ومالك عطشان، "**النفط وأنماط الإنفاق العام في الاقتصاديات الريعية**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 20، 2017، ص-ص 07-08.

[2] يوسف علي عبد الأسدي وهيثم عبد الحميد روضان، "**تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، (2014)، ص 41.

مباشر في تمويل الموازنات الحكومية بسب إفتقار هذه البلدان إلى روافد أخرى تعزز خزينة الدولة ومواردها المالية حتى أصبحت الإيرادات العامة دالة للإيرادات النفطية، إلا أن هذا الإعتماد يختلف من بلد إلى آخر، وبما أن الموازنات متكونة من إيرادات ونفقات فيمكن القول أن علاقة طردية بين هذه الإرادات والإنفاق عن طريق الأسعار، وبذلك يصبح الإنفاق العام تابعا للتغيرات الحاصلة في الأسعار والإيرادات النفطية في تلك الأقطار.[1]

رابعا: العوامل المؤثرة في كفاءة الإنفاق في الدول النفطية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في الإنفاق العام في الدول النفطية نذكر منها:

- **نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يؤثر حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي على درجة أداء وكفاءة الإنفاق العام حيث استنتجت عدة دراسات أن الحكومات ذات الحجم الأصغر التي لا يتجاوز إنفاقها 40% من الناتج المحلي الإجمالي عادة ما تتمتع بمستويات أعلى في الأداء والكفاءة على حد سواء، وذلك مقارنة بتلك الحكومات ذات الأحجام الأكبر، فكلما كبر حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق العام من الناتج المحلى الإجمالي، انخفض مستوى كفاءة ذلك الإنفاق، ويوجد في حكومات الدول النفطية نموذج لهذا النمط حيث توجد في الدول النفطية مؤسسات الدولة بيروقراطية متضخمة وغير كفؤة تستخدم الإنفاق العام في كسب الولاء للسلطة الحاكمة عن طريق إستعاب المزيد من أعداد العاملين في أجهزة الدولة المختلفة رغم غياب أوجه الإرتباط بين الأجر والإنتاجية مما إنعكس سلبا على مخرجات ذلك الإنفاق وإضافة إلى ذلك أدى تضخم عدد هؤلاء العاملين إلى زيادة حجم الإنفاق العام الذي أصبح يقترب كثيرا من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.[2]
- **نمط تخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية:** إتفقت أغلب الدراسات على أن نمط الإنفاق على القطاعات الفرعية المختلفة التي يشتمل عليها كل قطاع ويعني ذلك أن تعديل ذلك النمط دون تعديل حجم أو نسبة الإنفاق من شأنه أن يؤثر على مستوى كفاءة ذلك الإنفاق، وذلك يعنى أن تعديل ذلك النمط دون تعديل حجم أو نسبة الإنفاق على القطاع ككل من شأنه أن يؤثر على مستوى كفاءة ذلك الإنفاق.[3]
- **مصادر تمويل الإنفاق:** توصلت بعض الدراسات إلى أن الدول التي تعتمد بدرجة أكبر على الموارد الخارجية في تمويل نفقاتها غالبا ما ينخفض بها مستوى كفاءة ذلك الإنفاق، وذلك مقارنة بتلك التي تعتمد بدرجة أكبر على الضرائب في تمويل الموازنة العامة، ويرجع ذلك إلى ضعف الرقابة لحسن استغلال تلك الموارد، فالمواطنين الذين يتحملون نسب أعلى من الضرائب يطالبون حكوماتهم بتقديم خدمات أفضل، مما

[1] حيدر حسين وأحمد آل طعمة وهاني مالك عطشان،، مرجع سبق ذكره، ص-ص 11.
[2] مرجع نفسه،ص12.
[3] مرجع نفسه، ص 12.

يدفع الحكومة للبحث عن السبل الأفضل لزيادة كفاءة الإنفاق العام، وكذلك الحال في حالة توسيع القاعدة الضريبة حيث يزداد عدد الموطنين الذين يراقبون أداء الحكومة، لكن الحال يختلف في الدول النفطية حيث المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق العام هي الصادرات النفطية والتي تتحدد قيمتها خارج هذه الإقتصاديات كما أن الحكومات النفطية عندما تستحوذ على مبيعات كافية من النفط لا تعود بحاجة إلى فرض الضرائب الباهظة، وبالتالي ستنخفض مطالبات الأفراد بمحاسبة الحكومة .[1]

- **الحوكمة والفساد ودرجة الرقابة على أداء الحكومة:** توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الحوكمة الرشيدة الذي تحققه الدولة وبين أداء وكفاءة الإنفاق العام فيها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن تحسن مستويات الحوكمة يؤدي لتحسن أداء وكفاءة قطاع الإدارة العامة، مما ينعكس بالإيجاب على أداء وكفاءة القطاع الحكومي ككل، وذلك نظرا لأن قطاع الإدارة العامة هو أحد القطاعات الفرعية التي يُعتمد عليها لقياس أداء وكفاءة القطاع الحكومي ككل، إلا أن النجاح الكبير للدول النفطية في التخلص من إسقاط المدنية ومطالبة المجتمع للمشاركة في صنع القرار من خلال مداخيل الريع النفطي التي تم توظيفها في شراء الشرعية وإسكات الأغلبية وأعطاها الإستقلالية في القرارات المالية والقابلية الكبيرة في ترويض المعارضة وتجنب المسائلة (بسبب ضعف القاعدة الضريبية)، الأمر الذي يجعل الإنفاق العام فيها يتجه نحو غاية محددة تتمثل في توليد نموذج دولة الرعاية وتوجيه النفقات العامة صوب الأنشطة ذات الطبيعة الخدمية التوزيعية دون التوجه إلى المجالات التي تخدم عملية النمو الإقتصادي وبدلا من ذلك إنصراف الإنفاق إلى المجالات غير التجارية والمشكوك في جدواها الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي.[2]

[1] حيدر حسين وأحمد آل طعمة وهاني مالك عطشان، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[2] مرجع نفسه، ص 13.

خلاصة الفصل:

يظهر جليا أن للإنفاق العام أهمية بالغة إذ يعد الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الإقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد خاصة، ونظرا للأهمية البالغة للنفقات بإعتبارها الأداة التي تركن لها الدول في تحقيق أهدافها فقد تطورت عبر التاريخ، وتُحدث النفقات العامة تأثيرات على المتغيرات الإقتصادية من خلال التأثير المباشر والذي يكون على الناتج الوطني والإستهلاك والمستوى العام للأسعار وتأثير غير مباشر من خلال المضاعف والمعجل، ويحظى الإنفاق العام في الدول النفطية بأهمية بالغة إذ يعد عصب الحياة الإقتصادية فلا يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية في هذه الدول دون تدخل الدولة عن طريق السياسة الإنفاقية، ونتيجة للإرتباط بين هذه السياسة والعائدات النفطية فإن ذلك أسهم وبشكل كبير في تذبذب الإنفاق العام بفعل الصدمات النفطية وهذا ما أظهر الإختلالات الهيكلية في هذه الدول.

الفصل الثالث:

أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

الفصل الثالث:

أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

يعد الإقتصاد الجزائري من بين الإقتصاديات النفطية الذي يعاني من إختلال الهيكل الإنتاجي فمعظم الناتج المحلي الإجمالي يتركز في القطاع النفطي، وبذلك فإنه إقتصاد أحادي المورد فهو يعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة هي النفط، وبما أن أسعار هذه السلعة الحيوية تتميز بالتقلبات الشديدة والمستمرة فإن هذا يجعل موارد الريع النفطي غير مستقرة بسبب الصدمات السعرية التي تشهدها السوق النفطية الأمر الذي يجعل الإقتصاد الوطني يعاني من تذبذب حجم الإيرادات العامة وبالتالي عدم الإستقرار في النفقات العامة.

وللإمام أكثر بمتطلبات الدراسة فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: نظرة على الإقتصاد الجزائري للفترة 2000-2018؛**
- **المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام في الجزائر؛**
- **المبحث الثالث: تأثير الصدمات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2018.**

المبحث الأول: نظرة على الإقتصاد الجزائري للفترة 2000-2018

يعد الإقتصاد الجزائري إقتصادا ريعيا، حيث تمثل الصناعة النفطية المصدر الرئيسي لإستمراريته في ظل تشوه وضعف الهياكل والقطاعات الإقتصادية مثل الزراعة والصناعة، الأمر الذي ألزم الدولة باتباع برامج تنموية من أجل تحسين أداء الإقتصاد الوطني، وقد أُستخدمت في تلك البرامج العوائد النفطية المتأتية من جراء إرتفاع سعر النفط. ونظرا للإرتباط الوثيق بين العائدات النفطية ونشاط الإقتصاد الجزائري فقد جعل الاقتصاد الوطني يتأثر بالتقلبات النفطية التي تحدث على مستوى السوق العالمية.

المطلب الأول: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري

يحتل القطاع النفطي أهمية إستثنائية في الإقتصاد الجزائري كونه إقتصادا ريعيا يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط، حيث تشكل صادرات النفط نسبة عالية من إجمالي الصادرات، ويعد هذا القطاع المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية باعتباره المصدر الأساسي للتمويل في ظل تضاؤل نسب مساهمة مصادر التمويل الأخرى في توفير الموارد المالية.

أولا: إمكانيات الجزائر النفطية

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط والجدول رقم: 06 يبن تطوره خلال الفترة من 2000-2017:

الجدول رقم 06: تطور الاحتياطي من النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000–2017

الوحدة: (مليون برميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200	12200	12200
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

Source: OPEC. Oil data: upstream Table (3.1): World proven crude oil reserves by country https://asb.opec.org/index.php/data-download (accessed 06/04/2019)

يُلاحظ من خلال الجدول رقم: 06 أن حجم الإحتياطي من النفط بقي على مستوى ثابت خلال الفترة 2000-2002 حيث قدرت بـ 11314 مليون برميل، لتعرف بعدها إرتفاعا في سنة 2003 حيث وصلت إلى 11800 مليون برميل و11350 مليون برميل في سنة 2004، أما في سنة 2005 فقد وصل حجم الإحتياطي النفطي إلى 12270 مليون برميل وهذا راجع إلى إكتشافات جديدة ليحقق ثباتا خلال الفترة من 2006 إلى غاية 2017 بحوالي 12200 مليون برميل.

ثانيا: تطور إنتاج النفط في الجزائر

تمتاز الجزائر بطاقة إنتاجية تضعها في المرتبة الثالثة إفريقيا والشكل رقم: 07 يوضح تلك الطاقة خلال الفترة 2000-2017:

الشكل رقم 07: تطور الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر خلال الفترة من 2000–2017

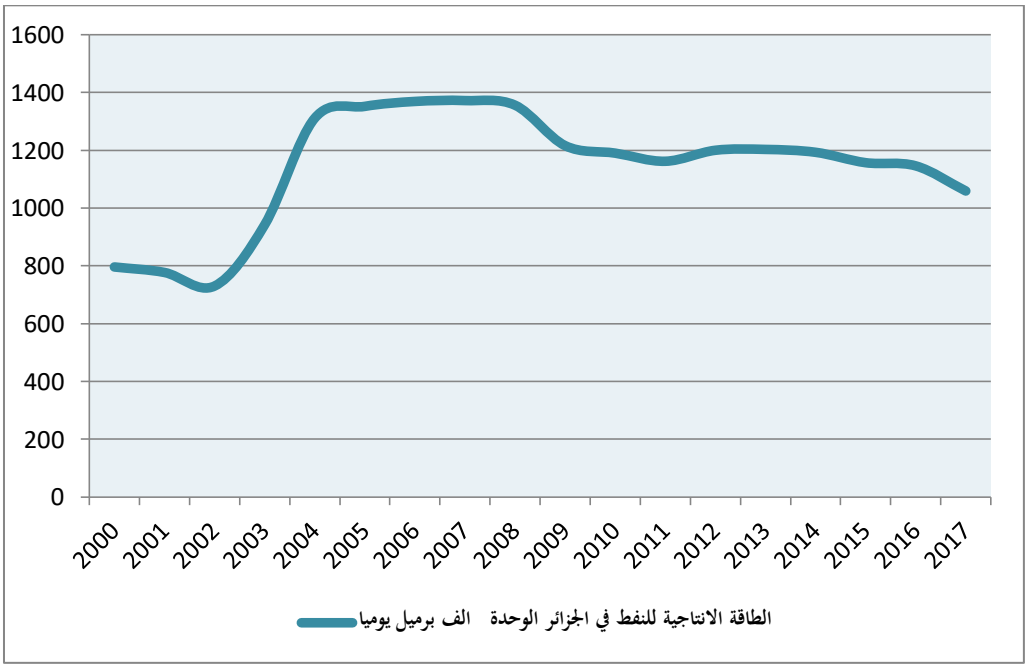

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المتوفرة على الموقع:

Source: OPEC. Oil data: upstream Table (3.6): World proven crude oil reserves by country https://asb.opec.org/index.php/data-download (accessed 06/04/2019)(14:00).

من خلال الشكل رقم: 07 يُلاحظ أن الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر قد إنتقلت من 796 ألف برميل سنة 2000 ليصل سنة 2005 إلى 1352 ألف برميل أي بزيادة قدرت بـ 556 ألف برميل لتصل في سنة 2006 و2007 إلى 1369 و 1372 ألف برميل وتفسر هذه الزيادة بإرتفاع الطلب العالمي على النفط وزيادة الإكتشافات، لتشهد تراجعا خلال الفترة 2008-2017 حيث تراجعت بمقدار (279-) ألف برميل وذلك بسبب تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

ثالثا: دور النفط في تراكم إحتياطات الصرف

شكلت الجزائر احتياطي صرف كبير خلال الفترة 2000–2014 ويرجع ذلك إلى إرتفاع سعر برميل النفط، والشكل رقم 08 يوضح العلاقة بين سعر برميل النفط واحتياطي الصرف في الجزائر:

الشكل رقم 08: العلاقة بين سعر النفط وحجم الاحتياطات

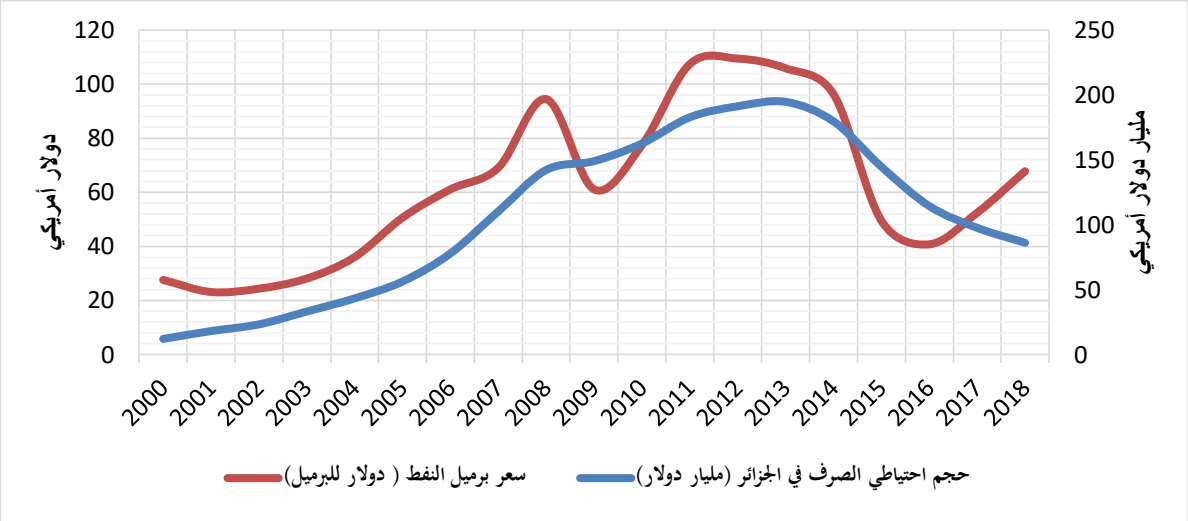

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات المتوفرة على الموقع الإلكتروني:

- https://data.albankaldawli.org/indicator/fi.res.xgl (accessed) (10/04/2019).
- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الجزائري حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 و2018 متوفر على الموقع الإلكتروني:
- https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_apn122018.pdf (accessed) (03/05/2019).

من خلال الشكل السابق يُلاحظ أن إحتياطي الصرف في الجزائر قد إنتقل سنة2000 من 12.02 مليار دولار أمريكي ليصل في سنة 2006 إلى 77.91 مليار دولار، أي تضاعف أكثر من 6 مرات في ظرف 6سنوات، وفي المقابل إنتقل سعر برميل النفط من 27.6 دولار للبرميل ليصل إلى 61.08 دولار للبرميل خلال نفس الفترة، لينتقل سنة 2007 إحتياطي الصرف من 110.32 مليار دولار ليصل سنة 2013 إلى 194.71

مليار دولار وفي المقابل إنتقل برميل النفط من 69.08 دولار للبرميل في 2008 ليصل إلى105.87 دولار للبرميل سنة 2013، ويرجع تراكم إحتياطي الصرف خلال هذه الفترة إلى تحسن أسعار النفط التي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، كما شهدت الفترة من 2014 إلى 2018 تراجع في إحتياطي الصرف حيث إنخفض من 179.62 مليار دولار في سنة 2014 ليصل إلى 86.08 مليار دولار سنة 2018، وفي المقابل إنتقل برميل النفط من 96.29 دولار للبرميل في 2014 ليصل إلى 67.79 دولار للبرميل في سنة 2018، ويفسر تآكل إحتياطي الصرف خلال هذه الفترة إلى تراجع سعر برميل النفط الذي حدث منتصف سنة 2014 الأمر الذي دفع الجزائر إلى تغطية العجز في ميزان المدفوعات عن طريق اللجوء إلى إحتياطي الصرف.

رابعا: مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام

يعتبر الناتج الداخلي الخام كل ما تنتجه الدول داخل حدودها الجغرافية، وباعتبار الجزائر بلد نفطي بامتياز فإن ذلك أدى إلى سيطرة قطاع النفط كما هو موضح في الجدول رقم 08:

جدول 08: تطور حصيلة الناتج الداخلي خلال الفترة من 2000–2017

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	الناتج الداخلي الخام (PIB) (مليار د.ج)	حصة قطاع المحروقات (مليار د.ج)	نسبة مشاركة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي %
2000	4 123.5	1 616.3	39.20
2001	4 260.8	1 443.9	33.89
2002	4 537.7	1 477.1	32.55
2003	5 264.2	1 873.2	35.58
2004	6 112.0	2 319.0	37.94
2005	7 563.6	3 352.9	44.33
2006	8 520.6	3 882.2	45.56
2007	9 306.2	4 089.3	43.94
2008	10 993.8	5 000.1	45.48
2009	9 968.0	3 109.1	31.19
2010	11 991.6	4 180.4	34.86
2011	14 519.8	5 242.1	36.10
2012	15 843.0	5 208.4	32.88
2013	16 647.9	4 968.0	29.84
2014	17 228.6	4 657.8	27.04
2015	16 702.1	3 134.2	18.77
2016	17 406.7	3 025.6	17.38
2017	18 906.6	3 608.8	19.09
المتوسط	199 896.7	61 288.40	30.66

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات تقرير بنك الجزائر لسنوات (2004، 2008، 2012، 2017) المتوفرة على الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm (accessed 11/04/2019).

من خلال الجدول 08 يُلاحظ أن الناتج الداخلي قد إزداد خلال الفترة 2000-2017، حيث بلغ متوسط الناتج الداخلي حوالي 199896.70 مليار دينار جزائري، وأن نسبة مشاركة قطاع المحروقات إزدادت خلال الفترة 2000-2008، فقد إنتقلت من 39.20% إلى 45.48% أي بزيادة قدرت بـ 3383.8 مليار دينار جزائري ويعود ذلك لتحسن العوائد النفطية حيث وصلت هذه العوائد إلى 5000.1 مليار د.ج في 2008، لتنخفض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي في سنة 2009 حيث وصلت إلى 31.19% ويفسر ذلك بتراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة، لترتفع في سنة 2010 حيث وصلت إلى 34.86% بسبب تحسن أسعار النفط، لتنخفض نسبة مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2011 إلى 2018 حيث إنتقلت من 36.10% سنة 2011 لتصل إلى 19.09% في سنة 2018، ويعود ذلك إلى تراجع الطاقة الإنتاجية من جهة وتراجع أسعار النفط التي مست السوق العالمية منذ النصف الثاني من سنة 2014 من جهة أخرى.

المطلب الثاني: برامج التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000–2018

بدأت الجزائر في تطبيق جملة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الإقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الإستثمار، وإخراج الإقتصاد الجزائري من تبعيته للمحروقات وتجسد ذلك من برامج التنمية وذلك منذ بداية سنة 2001 والتي أنفقت فيها الجزائر مبالغ مالية هامة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001–2004

بعد إستعادة التوازنات الإقتصادية الكبرى بفعل تحسن مداخيل المحروقات إتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء إقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 3.2% كمتوسط لمعدل نمو الناتج الحقيقي الخام خلال الفترة 1995–2000 كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة، لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الإجتماعية وظروف المعيشة، فقد تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق النمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل سنويا عن 5% وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004. وخصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بـ 525 مليار دينار جزائري خصص للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والفلاحية وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، والهياكل القاعدية، وتحسين الإطار

المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية والتنمية البشرية.[1] والجدول رقم 09 يمثل القطاعات المستفيدة من برنامج الإنعاش الإقتصادي:

الجدول رقم 09: التوزيع القطاعي للبرنامج الإنعاش الإقتصادي

الوحدة: مليار د.ج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية سياسية الإنعاش الإقتصادي في الجزائر في الفترة 2000–2010**"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، (2013)، ص 46.

من خلال الجدول رقم: 09 يتبين أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خُصص له أكبر غلاف مالي خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي بمبلغ قدر بـ 210.5 مليار دينار أي بنسبة قدرت بـ 40.1% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، ويعود ذلك للظروف التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبل بداية الألفية الجديدة من تدهور البنى التحتية القاعدية إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم وتهيئة الأرضية للنهوض بالنشاط الإقتصادي، ثم يأتي بعده قطاع التنمية البشرية بغلاف مالي قدر بـ 204.2 مليار دينار بنسبة تقدر 38.8%، وركزت الحكومة على هذا القطاع لما يكتسيه من أهمية في تحسين الظروف الإجتماعية باعتبار الإنسان محور التنمية، كما اهتمت الحكومة بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خُصص له مبلغ 65.4 مليار دينار أي أن القطاع إستحوذ على ما نسبته 12.4% من المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج، كما أنه تم تخصيص مبلغ لدعم الإصلاحات قدرت بـ 45 مليار دينار بنسبة قدرت بـ 8.6%، وهذا من أجل رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية والحد من النزوح الريفي كما يهدف إلى تدعيم الصيد البحري وإستغلال الثروة السمكية من خلال تهيئة الموانئ وتوفير المعدات والإمكانيات.

[1] نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية سياسية الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000–2010**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، (2013)، ص 46.

انيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

وفي هذا الصدد قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4202.2 مليار دينار جزائري، من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي،[1] والجدول رقم 10 يبين القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج:

الجدول رقم 10: أهم القطاعات المستفيد من برنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

الوحدة: مليار د.ج

القطاعات	المبلغ	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.42
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337.2	08.02
تطور الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	04.85
برنامج التكنولوجيات الجديد للاتصال	50.0	01.19
مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009)	4202.7	100

المصدر: شراف عقون، وسام وبوقجان خديجة، وبوفنغور "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019**" مجلة سماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 2، (أفريل 2019)، ص 203.

من خلال الجدول رقم: 10 يلاحظ أن الدولة قد وجهت جزءا هاما من الإعتمادات المالية لتحسين الظروف المعيشية وهذا من خلال توفير السكن وتجهيز المدارس حيث خصص لهذا البند ما قيمته 1908.5 مليار د.ج أي بنسبة 45.5%، كما تم الإهتمام بتطوير المنشآت الأساسية حيث تم تخصيص غلاف مالي قدر بـ 1703.1 مليار د.ج أي بنسبة وصلت إلى 40.52%، وتم الإهتمام بقطاع التنمية الإقتصادية حيث خُصص له غلاف مالي قدر بـ 337.2 مليار د.ج أي بنسبة 8.02% والذي يستهدف قطاع الفلاحة والسياحة والصيد البحري، كما إهتمت الجزائر بتطوير الخدمة العمومية حيث خصص لها مبلغ قدر بـ 203.9 أي بنسبة وصلت إلى 4.85% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وإهتمت الدولة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال حيث خصصت لها مبلغ قدر بـ 337.2 مليار د.ج أي بنسبة قدرت بـ 8.02%.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010 -2014

جاء البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014) عقب مجموعة من البرامج التي تبنتها الجزائر منذ 10 سنوات إبتداء من برنامج الإنعاش الإقتصادي، مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو ليأتي هذا البرنامج والذي خصص له

[1] إيمان زويان، "**دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**" ، (مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010-2011)، ص 96.

غلاف مالي قدر بـ 20412 مليار د.ج،[1] والجدول 11 يوضح أهم القطاعات المستفيدة من برنامج توطيد النمو الإقتصادي:

جدول رقم 11: أهم القطاعات المستفيد من برنامج التوطيد الهيكلي

الوحدة: مليار د.ج

القطاعات	المبلغ	النسبة %
المحور المتعلق بالتنمية البشرية	10122	49.59
المحور المتعلق بالمنشئات الأساسية	6448	31.59
المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية	1666	08.16
المحور الخاص بالتنمية الإقتصادية	1566	07.67
المحور المتعلق بمكافحة البطالة	360	01.76
المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	01.22
مجموع البرنامج الخماسي (2010-2014)	20412	100

المصدر: شراف عقون، وسام وبوقجان خديجة، وبوفنغور "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019**"، مجلة سماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 2، (أفريل 2019)، 205.

ولتوضيح اكثر لأرقام الجدول يتم ترجمته إلى الشكل التالي:

الشكل رقم 09: توزيع برنامج التوطيد الهيكلي

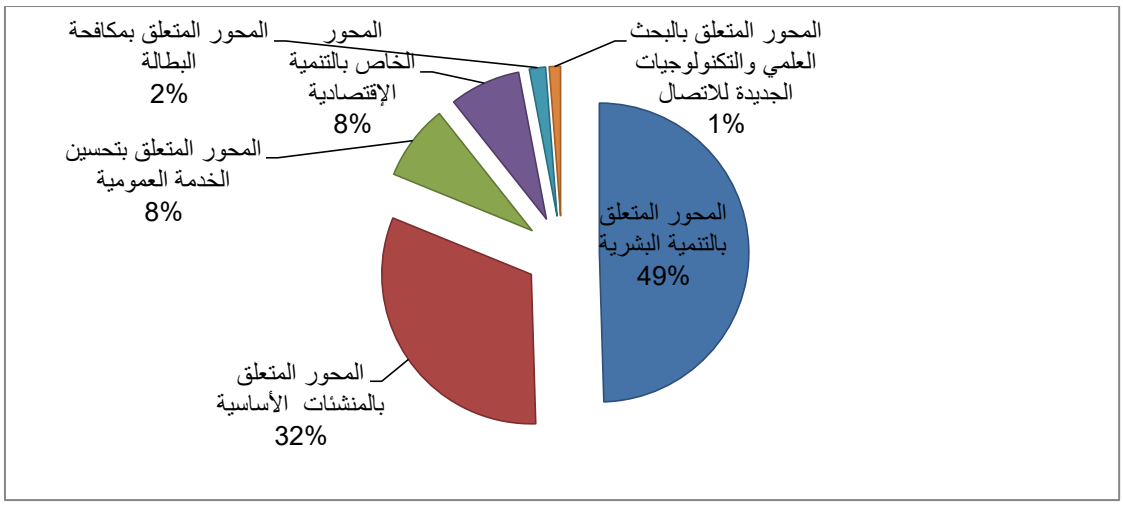

المصدر :من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم 11

من خلال أرقام الجدول ونسب الشكل أعلاه يلاحظ أن المخطط الخماسي 2010 -2014 تم تقسيمه إلى 6 أقسام تتمثل في:

[1] شراف عقون، وسام وبوقجان خديجة، وبوفنغور "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019**" مجلة سماء للاقتصاد والتجارة المجلد 2 (أفريل 2019)،ص204

1. **تحسين التنمية البشرية:** خصص لهذا القطاع غلاف مالي قدر بـ 10122 مليار د.ج أي ما نسبته 49.59% من إجمالي المبالغ المخصص لهذا البرنامج، وهذا لتحسين التنمية البشرية عن طريق إنشاء وحدات سكانية، ومنشئات للشباب والرياضة وتوصيل الكهرباء والغاز والماء الشروب للأرياف.
2. **المحور المتعلق بالمنشئات الأساسية:** خصص لهذا القطاع مبلغ قدر بـ 6448 مليار د.ج أي بنسبة وصلت إلى 31.59%، وهذا من أجل فك العزلة عن السكان في كافة المناطق وذلك عن تحديث شبكة الطرقات ومد السكك الحديدية.
3. **المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية:** خصصت الجزائر في هذا المبلغ غلاف مالي قدر بـ 1666 مليار د.ج أي بنسبة وصلت إلى 8.16% من إجمالي المبلغ المخصص في هذا القطاع، وهذا من أجل تحسين الخدمة العمومية.
4. **المحور المتعلق بالتنمية الإقتصادية:** خصص لهذا القطاع 1566 مليار د.ج بمعدل 7.67% وهذا من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية، عن طريق دعم التنمية الفلاحية والريفية حيث تم رصد مبلغ 1000 مليار د.ج من أجل ذلك، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق إنشاء المناطق الصناعية والدعم العمومي عن طريق رصد مبلغ قدر بـ 156 مليار دينار.
5. **المحور المتعلق بمكافحة البطالة:** خصص لهذا القطاع مبلغ 360 مليار د.ج وذلك من أجل مكافحة البطالة أي بنسبة وصلت إلى 2% من أجل فتح مناصب الشغل جديد.
6. **المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيا:** خصص لهذا القطاع مبلغ 250 مليار د.ج أي بنسبة وصلت إلى 1.22%، وهذا من أجل تطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم إستعمال وسائل الإعلام الالي داخل المنظمة الوطنية للتعليم، وكذا في المرافق العمومية.

رابعا: برنامج النمو الجديد (2016-2019)

رصدت الدولة الجزائرية لتنفيذ هذا البرنامج الخماسي نحو 262 مليار دولار وفي هذا الصدد تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019.[1] وقد هدف برنامج النمو الجديد إلى ما يلي:[2]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الإقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- إستحداث مناصب شغل؛
- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والإتصال؛

[1] شراف عقون وسام وبوقجان خديجة وبوفنغور ، مرجع سبق ذكره، ص 206.
[2] مرجع نفسه ،ص 207.

- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- تشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- عصرنة الإدارة الإقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء طابع اللامركزية على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج.
- عصرنة المنظومة المالية والمصرفية.

المطلب الثالث: أداء الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية للفترة 2000-2018

يعد الإقتصاد الجزائري إقتصادا ريعيا بامتياز، حيث يعتمد على مصدر واحد من مصادر الدخل ألا وهو قطاع المحروقات، حيث يغطي هذا القطاع أكثر من 95% من إيرادات الدولة، الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري يتأثر بالتقلبات الحادثة على مستوى السوق النفطية.

أولا: تأثير صدمة 2004 على الإقتصاد الجزائري

مع بداية سنة 2004 إرتفعت أسعار النفط، الأمر الذي انعكس إيجابا على دول الأوبك بصفة عامة وعلى الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة، باعتباره إقتصاد نفطي يعتمد على الإيرادات المتأتية من المحروقات. ومن أهم الآثار الإقتصادية لصدمة النفط لسنة 2004 على الإقتصاد الجزائري ما يلي:[1]

- إرتفاع الناتج الداخلي PIB من 85.1 مليار دولار في سنة 2004 ليصل في سنة 2007 إلى 135 مليار دولار؛
- إنخفاض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 إلى 1.6% وهذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الإستهلاكية ليشهد إرتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5%؛
- إرتفعت الإحتياطات من العملة الأجنبية من 43.11 مليار سنة 2003 لتصل في سنة 2005 إلى56.18 مليار دولار ؛
- إنخفاض معدل البطالة خلال الفترة من 2004-2007، فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7% لتنخفض إلى 15.3% سنة 2005 ثم 11.8% سنة 2007؛
- إنخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006.

[1] سمية، موري مرجع سبق ذكره، ص-ص 155-156.

ثانيا: تداعيات صدمة النفط لسنة 2009 على الإقتصاد الجزائري

تزامنا مع الإنخفاض الذي شهدته أسعار النفط سنة 2009، إنعكس ذلك سلبا على الإقتصاد الجزائري، حيث إنخفض حجم الصادرات من المحروقات في الجزائر خلال العشر الأشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من 10% وذلك بعد قرار التخفيض الذي إتخذته دول الأوبك في إجتماعها خلال شهر أكتوبر 2008 كما تراجع سعر نفط الجزائر من 108.6 دولار للبرميل في شهر أكتوبر سنة 2008 إلى 59.2 دولار في نفس الشهر من سنة 2009، وقد إنعكس هذا التراجع سلبا على مؤشرات الإقتصاد الوطني نتيجة لتقلص قيمة الصادرات النفطية بنسبة 42%، مع العلم أن قيمة الصادرات خارج المحروقات بلغت 725 مليون دولار أي ما نسبته 2.947% فقط من إجمالي الصادرات، كما سجل الميزان التجاري الجزائري فائض متواضع سنة 2009 قدر بـ 1.499 مليار دولار في مقابل 4.853 مليار سنة 2008 في ظل إعتماد الجزائر شبه الكلي في تمويل عملياتها الإقتصادية على عوائد قطاع المحروقات التي تساهم بـ 90% من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة. ولتجنب تآكل إحتياطي الصرف لجأت الحكومة إلى تبني السياسية الحمائية بهدف وقف نزيف العملة الأجنبية والمتمثل في منع القروض الإستهلاكية وتضييق الخناق على المستوردين وإسقاط الجزائر لـ 1511 منتوج من قائمة البضائع المعفاة من الضرائب.[1]

ثالثا: انعكاسات صدمة نفط سنة 2014 على الإقتصاد الجزائري

نتيجة للتقهقر الحاصل على مستوي سعر النفط منذ سنة 2014، إنعكس ذلك سلبا على الإقتصاد الجزائري وتتمثل تلك الإنعكاسات فيما يلي:[2]

- **تأثير الصدمة على ميزان المدفوعات:** أدى التدهور الحاد في سوق النفط، الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014 إلى أول عجز لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998 وعلى الرغم من الإنخفاض الكبير في الواردات من السلع المقدرة بـ 11.8%، أدى التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة 2015 بنسبة 47.1% إلى عجز في الحساب الجاري وكذا في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قدرت بـ 27.3 مليار دولار في 2015 و27.5 مليار دولار سنة 2016.
- **إنخفاض الإحتياطات الرسمية من العملة الأجنبية:** إن حوالي 98% من العملة الصعبة مصدرها الصادرات النفطية كما أن الجزائر تستورد 70% من إحتياجات المواطنين، الأمر الذي حتم على الحكومة الجزائرية

[1] عبد الرحمان عية، "**دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسية الاقتصادية 2000-2011**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (جوان 2011)، ص-ص 215-216.

[2] بن موفق زروق،" **إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة**، (أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018)، ص-ص 156-157.

اللجوء لرصيدها من العملة لتغطية العجز وبلغ إحتياطي الصرف قبل إنخفاض سعر النفط 200 مليار دولار ليصل في سنة 2018 إلى 86.08 مليار دولار أمريكي كما هو موضح في الشكل رقم 08.

- **إنخفاض سعر صرف الدينار الجزائري:** سمحت الجزائر خلال هذه الفترة بإنخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وقد كان الغرض من هذه السياسة التي اتبعتها السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي في محاولة منها لتخفيض قيمة العملة من أجل تحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر، من خلال جعل الواردات أكثر كلفة نسبيا مقارنة بالصادرات و أرخص نسبيا أي تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر

إحتلت النفقات العامة أهمية بالغة في الجزائر باعتبارها الأداة التي تسمح للحكومة بتنفيذ البرامج التنموية، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى تبويبها وفقا لدورها في النشاط الإقتصادي، حيث تم تقسيمها إلى نفقات تسيير وتجهيز.

المطلب الأول: تطور نفقات التسيير

من بين تقسيمات المشرع الجزائري للنفقات هي نفقة التسيير، وتعد هذه النفقة هي الأداة التي تسمح للدولة بضمان السير الحسن للمرافق والهيئات الحكومية.

أولا: تعريف نفقة التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة، معدات مكتب وهي عبارة عن الإعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية كل واحدة على إنفراد، طبقا لقانون المالية فكل وزارة لها إعتماد مالي خاص بها ثم تأتي السلطة التنفيذية لتوزيع هذه الإعتمادات داخل كل وزارة معينة.[1]

ثانيا: تقسيم نفقات التسيير

تنقسم نفقات التسيير بدورها إلى العديد من الأشكال والمتمثلة في:

1. الوزارة كوحدة أساسية لنفقات التسيير:

نفقات التسيير هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية وتعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في موازنة الجزائر، ثم تتوزع نفقات التسيير لكل وزارة

[1] العمرية لعجال ومحمد يعقوبي، "**تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5ديسمبر(2016)، ص 204.

من الوزارات إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام، وتصدر نفقات التسيير لموازنة الجزائر في قانون المالية بالجريدة الرسمية،[1] والجدول رقم 12 يوضح توزيع نفقات التسيير بحسب قانون المالية:

الجدول رقم 12: نموذج لتوزيع نفقات التسيير بحسب قانون المالية

الدوائر الوزارية	المبالغ (د.ج)
رئاسة الجمهورية	
مصالح الوزير الأول	
الدفاع الوطني	
الشؤون الخارجية	
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	
العدل	
المالية	
المجاهدين	
الشؤون الدينية والأوقاف	
التربية الوطنية	
التعليم العالي والبحث العلمي	
التكوين والتعليم المهنيين	
الثقافة	
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	
الشباب والرياضة	
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	
الصناعة والمناجم	
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	
السكن والعمران والمدينة	
التجارة	
الاتصال	
الأشغال العمومية والنقل	
الموارد المائية	
السياحة والصناعة التقليدية	
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	
العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي	
العلاقات مع البرلمان	
البيئة والطاقات المتجددة	
المجموع الفرعي	

[1] بصديق محمّد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

التكاليف المشتركة	
المجموع العام	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً: القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ص 66.

2. تصنيف النفقات حسب العناوين لكل وزارة

وبعد توزيع الإعتمادات المالية بحسب الحاجة لكل وزارة وصدور قانون المالية المتضمن ميزانية الدولة، يتم توزيع كل إعتماد خاص بكل وزارة وفق تنظيم معين، بحيث يتم توزيع هذه النفقات بحسب "عناوين" والتي تتفرع إلى "أقسام" التي تتفرع إلى "فصول" التي تنقسم إلى "مواد" والتي تقسم بدورها إلى "فقرات" بحسب ما يحدده القانون، وتصدر في مراسم تنفيذية يطلق عليها "مراسم توزيع الإعتمادات".[1] ويتم تبويب نفقات التسيير إلى أربعة عناوين محددة في المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ في07 /1984/07. وتكون العنوانين مبوبة كما يلي:[2]

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة

- القسم الأول: دين قابل للإستهلاك (إقتراض الدولة)؛
- القسم الثاني: دين داخلي –الديون العامة (فوائد سندات الخزينة)؛
- القسم الثالث: دين خارجي؛
- القسم الرابع: ضمانات؛
- القسم الخامس: نفقات محسومة من الإرادات.

العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام وإنما يحتوي على نفقات المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية).

العنوان الثالث :النفقات الخاصة بوسائل المصالح: ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- القسم الأول: الموظفون–مرتبات العمال؛
- القسم الثاني :الموظفون–المعاشات والمنح؛
- القسم الثالث: الموظفون–التكاليف الإجتماعية؛
- القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح؛

[1] بصديق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] إيمان بوعكاز،مرجع سبق ذكره، ص–ص 250-251.

- القسم الخامس: أشغال الصيانة؛
- القسم السادس: إعانات التسيير؛
- القسم السابع: مصاريف مختلفة.

العنوان الرابع: التدخلات العمومية: ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية.
- القسم الثاني: النشاطات الدولية؛
- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي؛
- القسم الرابع: النشاط الإقتصادي-التشجيعات والتدخلات؛
- القسم الخامس: النشاط الإقتصادي-تدخلات ومساعدات؛
- القسم السادس: النشاط الإجتماعي-المساعدة والتضامن؛
- القسم السابع: النشاط الإجتماعي-الوقاية.

إن تقسيم العناوين إلى أقسام تخضع له جميع الوزارات وذلك بناءً على مرسوم تنفيذي تصدره الحكومة، ويلاحظ أن هذا التقسيم يقسم ميزانية كل وزارة إلى سبعة عناوين، أربعة منها خاصة بنفقات التسيير، وثلاثة منها خاصة بنفقات التجهيز، ويعد إستثناء قاعدة الوحدة الإدارية (الوزارة) الأعباء أو التكاليف المشتركة وهي عبارة عن نفقات لا يمكن أن يحدد توزيعها حينما يتم التصويت عليها، ويمّكن هذا النوع من الإعتمادات خلال السنة وذلك عن طريق مراسيم تصدرها وزارة المالية، (المادة 21 القانون 84 المتعلق بقوانين المالية).

وتتكون الأعباء المشتركة من:

- الإعتمادات الموجهة لخدمة الدين؛
- تخصيصات خاصة بتمويل النقص الضريبي؛
- إعتمادات خاصة بالتشغيل –التضامن-السكن...الخ.

وميزانية الأعباء المشتركة توزع إعتمادات على مختلف العناوين مع ملاحظة أن النسبة الكبيرة من إعتمادات ميزانية الأعباء المشتركة خاصة بميزانية التسيير وبالخصوص العنوان الأول: أعباء الدين العمومي.

ثالثا: تطور نفقات التسيير

أخذت نفقات التسيير في الجزائر منحى تصاعديا والجدول رقم 13 يوضح تطور تلك النفقات خلال الفترة 2000-2018:

الجدول رقم 13: يوضح تطور نفقات التسيير من 2000–2018

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حجم نفقات التسيير	إجمالي النفقات	نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات %
2000	856.2	1178.100	72.68
2001	963.6	1321.000	72.94
2002	1053.36	1546.240	68.12
2003	1053.36	1730.900	67.21
2004	1241.2	1860.000	66.73
2005	1255.3	2303.000	54.51
2006	1443.4	2661.000	54.24
2007	1662.8	3143.400	52.90
2008	2363.2	4882.200	48.40
2009	2593.7415	5191.459	49.96
2010	3446	6468.810	53.27
2011	4291.18	8273.010	51.87
2012	4925.1	7745.500	63.59
2013	4335.6	6879.800	63.02
2014	4714.4	7629.100	61.79
2015	4972.3	8011.600	62.06
2016	4807.3	7984.100	60.21
2017	4757.8	7389.300	64.39
2018	4584.46	8627.770	53.14

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على:

– إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة من 2000–2011**، أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 280.

– تقرير بنك الجزائر لسنة (2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017):

- https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm (accessed 02/05/2019)
- https://www.eco-algeria.com/ (accessed 03/05/2019)

من خلال الجدول السابق يتضح مايلي:

– **تطور نفقات التسيير من 2000 إلى 2005**: من خلال الجدول السابق يلاحظ أن نفقات التسيير أخذت منحى تصاعدي خلال الفترة من 2000 إلى 2005 حيث إنتقلت نفقات التسيير من 856.2 مليار د.ج سنة 2000 لتصل في سنة 2002 إلى 1053.36 مليار د.ج أي بزياد قدرت بـ 197.16 مليار د.ج، لتبقى هذه النفقات مرتفعة خلال السنوات اللاحقة ،إذ وصلت سنة 2005 إلى 1255.3

مليار د.ج، أي أخذت ما نسبته 54.15% من إجمالي النفقات، ويعود هذا الإرتفاع في النفقات بسبب إرتفاع نفقات تسديد الديون والتي وصلت سنة 2003 إلى 1199 مليار د.ج وفتح مناصب شغل حيث تم فتح 728500 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004.

- **تطور نفقات التسيير من 2006 إلى 2010**: تواصلت نفقات التسيير في الإرتفاع حيث إنتقلت من 1443.4 مليار د.ج إلى 1662.8 مليار د.ج في 2007 أي بزيادة قدرت بـ 219.4 مليار د.ج، كما شهدت سنة 2009 إرتفاعا في نفقات التسيير مقارنة بسنة 2008 حيث وصلت هذه الأخيرة إلى 2593.7415 في سنة 2009، كما شهدت سنة 2010 إرتفاعا في النفقات بنسبة 32.58 %عن سنة 2009، ويعود هذا الإرتفاع في النفقات إلى إرتفاع الأجر القاعدي من 1000 إلى 12000 في جانفي 2007 من جهة وإرتفاع منح المجاهدين بـ 17.2%.
- **تطور نفقات التسيير من 2011-2018**: شهدت نفقات التسيير تذبذب خلال هذه الفترة بين الإرتفاع والإنخفاض ،حيث شهدت سنتي2011 و2012 إرتفاعا في نفقات التسيير حيث وصلت هذه الأخيرة إلى 4925.1 في سنة 2012 أي بزيادة بحوالي 633.92 مليار د.ج عن سنة2011، ويعود هذا الإرتفاع في النفقات إلى قيام الدولة بصب الأجور والمخلفات، أما في سنة 2013 فقد شهدت هذه الفترة تراجعا في النفقات حيث بلغت حوالي 4335.6 مليار د.ج، ويعود ذلك إلى تراجع التحويلات الجارية بقيمة 447.2-مليار د.ج ، أما الفترة من 2014 إلى 2018 فقد شهدت هذه الفترة تراجعا بسبب الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: نفقات التجهيز

تعد نفقات التجهيز من أبرز الأدوات المستخدمة من طرف الدولة الجزائرية، وتهدف هذه الآلية إلى تجهيز المرافق والهيئات الحكومية وذلك من أجل تسهيل قيام الدولة بمهامها.

أولا: مفهوم نفقات التجهيز

هي النفقات التي لها طابع إستثماري والذي يتولد عنه إزدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز إسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الإستثمار وتخصص للقطاعات الإقتصادية العمومية، حيث يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة من أجل تجهيز هذه القطاعات بالوسائل الضرورية بما يتماشى والأهداف الإنمائية الوطنية، وفي هذا الخصوص يجدر بنا الذكر أن نفقات الإستثمار تشكل خطرا على الجانب النقدي إذا كانت هناك ضغوط تضخمية، لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة.[1]

[1] نور الدين بريار ،"**اثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلى الاجمالي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة من (1990-2015)**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية عدد7 (جوان 2017)، ص 574.

ثانيا: تقسيمات نفقات التجهيز

يتم تقسيم نفقات التجهيز كما يلي:

1. تقسيم ميزانية التجهيز حسب الأبواب:

توزع نفقات التجهيز حسب قطاعات وفروع النشاط الإقتصادي، ووفقا للمادة 35 من القانون 84-17 "تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة[1] في ثلاثة أبواب هي:

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الإستثمارات الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى المتعلقة بالعمليات الرأسمالية.

ثالثا: تقسيم ميزانية التجهيز إلى قطاعات:

يحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتجمع نفقات التجهيز حسب القطاعات المحددة وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الإقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الإجتماعية والثقافة، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات. ويحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية.[2] وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية، والجدول رقم 14 يوضح ميزانية التجهيز:

[1] إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص252.

[2] المرجع نفسه،ص253

الجدول رقم 14: نموذج لميزانية التجهيز: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي بحسب القطاعات

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة الفلاحة والري دعم الخدمات المنتجة المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية التربية والتكوين المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية دعم الحصول على سكن مواضيع مختلفة المخططات البلدية للتنمية		
المجموع الفرعي للاستثمار		
دعم النشاط الإقتصادي (تخصيص لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد) إحتياطي لنفقات غير متوقعة تسوية الديون المستحقة على الدولة المساهمة الإستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.أ)		
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال		
مجموع ميزانية التجهيز		

المصدر: من إعداد الطلبة بناءً: القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ص 67.

رابعا: تطور نفقات التجهيز في الجزائر

أخذت نفقات التجهيز تتطور خلال الفترة 2000-2018، والجدول 15 يوضح تطور نفقات التجهيز خلال الفترة من 2000-2018:

الجدول 15: تطور نفقات التجهيز خلال الفترة من 2000-2018

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	حجم نفقات التجهيز	إجمالي نفقات	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات %
2000	321.900	1178.100	27.32
2001	357.400	1321.000	27.06
2002	492.880	1546.240	31.88
2003	567.500	1730.900	32.79

2004	618.800	1860.000	33.27
2005	1047.700	2303.000	45.49
2006	1217.600	2661.000	45.76
2007	1480.600	3143.400	47.10
2008	2519.000	4882.200	51.60
2009	2597.717	5191.459	50.04
2010	3022.810	6468.810	46.73
2011	3981.830	8273.010	48.13
2012	2820.400	7745.500	36.41
2013	2544.200	6879.800	36.98
2014	2914.700	7629.100	38.21
2015	3039.300	8011.600	37.94
2016	3176.800	7984.100	39.79
2017	2631.500	7389.300	35.61
2018	4043.310	8627.770	46.86

المصدر:

– إيمان بوعكاز، *أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة من* **2000–2011**، أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 280.

– تقرير بنك الجزائر لسنة (2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017):

- https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm (accessed 05/05/2019)(17:22
- https://www.sudhorizons.dz/ar/134-arabe/2016-10-21-15 (accessed 05/05/2019).

من خلال الجدول يتضح مايلي:

– **تطور نفقات التجهيز من سنة 2000 إلى غاية 2005**: من خلال الجدول يُلاحظ إرتفاع نفقات التجهيز من سنة 2000 إلى غاية 2005 حيث إنتقلت نفقات التجهيز سنة 2000 من 321.900 مليار د.ج إلى492.880 مليار د.ج في سنة 2002 أي بزيادة وصلت إلى 170.98مليار د.ج، لتستمر هذه الأخيرة في الإرتفاع حيث وصلت سنة 2004 إلى 618.800 مليار د.ج أي أخذت ما نسبته 33.27% من إجمالي النفقات، لتصل في سنة 2005 إلى 1047.700 مليار د.ج أي بنسبة 45.49% من إجمالي النفقات العامة، ويعود هذا الإرتفاع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الإقتصادي.

– **تطور نفقات التجهيز من سنة 2006 إلى غاية 2010**: إستمرت نفقات التجهيز بالإرتفاع خلال هذه الفترة (2006 -2010)، حيث إنتقلت نفقات التسيير من 1217.600 مليار د.ج سنة 2006 لتصل في سنة 2008 إلى 2519.000 أي بزيادة وصلت إلى 1301.4 مليار د.ج لتستمر في الإرتفاع خلال سنتي (2009-2010)، حيث وصلت سنة 2009 إلى 2597.717 مليار د.ج أي بنسبة

50.04% من إجمالي النفقات، لتصل في سنة 2010 إلى 3022.810 مليار د.ج، ويرجع هذا الإرتفاع في نفقات في الجزائر خلال هذه الفترة إلى تطبيق الجزائر لبرنامج النمو الاقتصادي.

- **تطور نفقات التجهيز من 2011 إلى 2018**: شهدت هذه الفترة تذبذب في نفقات التجهيز بين الإرتفاع والإنخفاض، حيث إنخفضت نفقات التجهيز خلال سنة 2013 عن سنة 2011 بمقدار (1437.63–) مليار د.ج ويعود هذا التراجع إلى سيطرة نفقات التسيير على إجمالي النفقات، أما الفترة (2014– 2018) فقد شهدت إستمرار في إرتفاع نفقات التجهيز حيث إنتقلت من 2914.700 مليار د.ج سنة 2014 لتصل إلى 4043.310 سنة 2018 أي بزيادة وصلت إلى 1128.61 مليار د.ج ويعود هذا الإرتفاع خلال الفترة (2014-2018) في نفقات التجهيز إلى تنفيذ الجزائر للبرنامج الخماسي الأخير(2015-2019)

المبحث الثالث: تأثير الصدمات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000–2018

تعتمد الجزائر في تغطية نفقاتها على الإيرادات المتأتية من النفط، حيث تتعدى نسب مساهمة في العوائد في تمويل الموازنة العامة نسبة 60% وهذا ما أدى لإرتباط النفقات العامة بشكل كبير بحركة أسعار النفط في السوق العالمية.

المطلب الأول: مساهمة الإيرادات النفطية في الإنفاق العام في الجزائر

تعتمد الجزائر في تغطية النفقات العامة بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من النفط وتتفاوت نسبة تغطية النفط للنفقات من سنة إلى سنة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: مساهمة الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة

الوحدة: مليار د.ج/%

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات النفطية	نسبة تغطية الإيرادات النفطية للنفقات العامة %
2000	3213.200	1 213.20	37.75675
2001	3002.400	1 001.40	33.35332
2002	3009.900	1 007.90	33.48616
2003	3353.000	1 350.00	40.26245
2004	3574.700	1 570.70	43.93935
2005	4357.700	2 352.70	53.98949
2006	4805.000	2 799.00	58.25182
2007	4803.800	2 796.80	58.22058
2008	6096.600	4 088.60	67.06361
2009	4421.700	2 412.70	54.56499
2010	4915.000	2 905.00	59.10478

2011	5990.700	3 979.70	66.4313
2012	6196.000	4 184.00	67.52744
2013	5691.100	3 678.10	64.62898
2014	5402.400	3 388.40	62.72027
2015	4388.500	2 373.50	54.08454
2016	3797.100	1 781.10	46.90685
2017	4389.500	2 372.50	54.04944
2018	3858.300	1 840.30	47.69717

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات:

- معطيات الجدول 15؛
- تقرير بنك الجزائر (2004، 2006، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017) المتوفر على الموقع الإلكتروني؛

https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm (accessed 06/05/2019)(17:07)

- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الجزائري حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 و2018 متوفر على الموقع الإلكتروني:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_apn122018.pdf(accessed) 6/05/2019

من خلال الجدول رقم 16 يلاحظ أن نسبة مساهمة النفط في الإنفاق العام في تذبذب خلال الفترة من 2000 إلى 2018، حيث إنتقلت مساهمة النفط في الإنفاق العام من 33.35% في سنة 2000 لتصل إلى 67.06% في سنة 2008، ويفسر هذا الإرتفاع في نسبة مساهمة النفط في تغطية النفقات إلى إرتفاع العوائد النفطية خلال هذه الفترة، أما سنة 2009 فقد تراجعت مساهمة النفط في الإنفاق العام بسبب التراجع الذي حصل في سوق النفط في هذه السنة، كما شهدت الفترة من 2010 إلى 2013 إرتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة حيث وصلت سنة 2013 إلى 62.42% ويفسر ذلك بإرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، أما في الفترة من 2014 إلى 2018 فقد شهدت هذه الفترة تراجع في مساهمة النفط في تغطية النفقات خلال هذه الفترة حيث إنتقلت نسبة تغطية النفط للنفقات من 62.70% في سنة 2014 لتصل إلى 47.69%،سنة 2018،ويفسر ذلك بسبب التقهقر الحاصل في سعر برميل النفط منذ المنتصف الثاني لسنة 2014.

المطلب الثاني: تأثير صدمة النفط لسنة 2004 على الإنفاق

شهدت أسعار النفط خلال الفترة من 2000 إلى 2004 إرتفاعا، الأمر الذي انعكس على السياسية المالية في الجزائر بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة.

أولا: تأثير تقلبات النفط على نفقات التسيير

عرفت نفقات التسيير منحى تصاعديا خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2004 في ظل تحسن أسعار النفط، والشكل رقم 10 يوضح العلاقة بين سعر النفط ونفقات التسيير:

الشكل رقم 10: تطور نفقات التسيير وسعر النفط خلال الفترة من 2000-2004

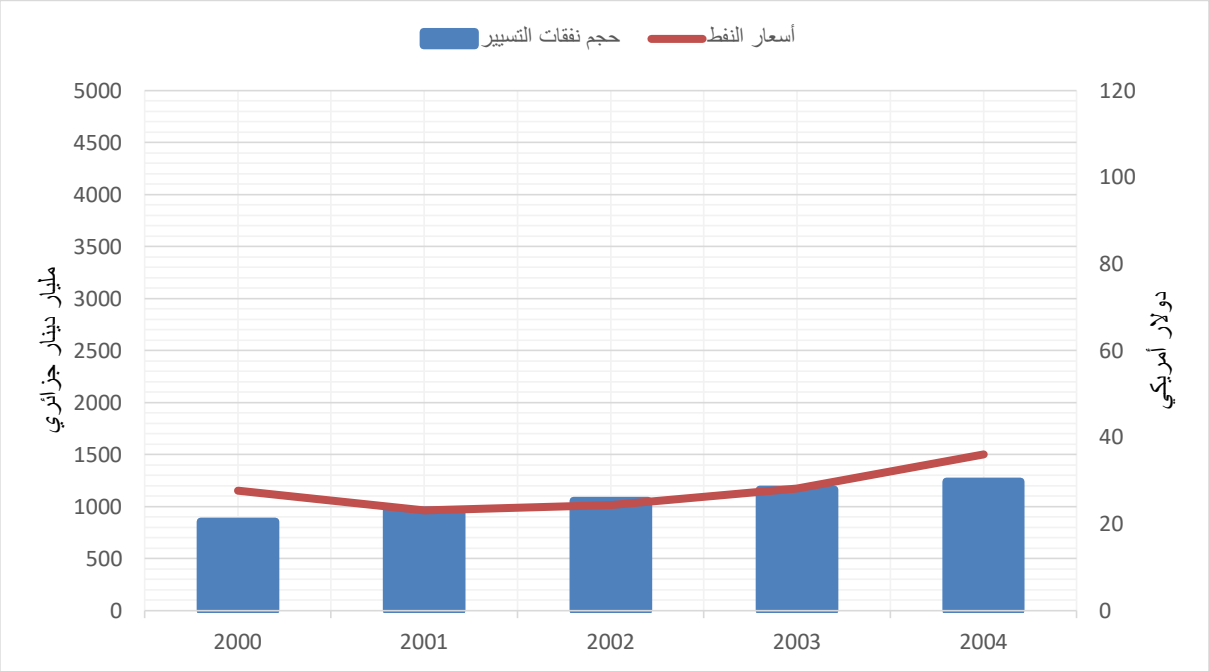

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات جدول 2-1 والجدول 16-3.

من خلال الشكل رقم 10 يلاحظ أن كل من نفقات التسيير وأسعار النفط أخذت منحى تصاعدي خلال الفترة من (2000-2004) بإستثناء سنة 2001 الذي سجل فيه سعر النفط تراجعا من 27.6 دولار للبرميل إلى 23.12 دولار للبرميل على عكس نفقات التسيير لم تتراجع بل تنامت بمقدار 107.4 مليار د.ج من سنة 2000 إلى 2001،ولكن يلاحظ أن أسعار النفط تعافت سنة 2002 لتأخذ بذلك منحى تصاعديا إلى غاية 2004 حيث بلغ سعر البرميل من النفط 36.5 دولار للبرميل وهو ما رافقه إرتفاع في حجم نفقات التسيير من سنة لأخرى حيث زادت بقيمة (89.76 مليار د.ج، 110.04 مليار د.ج، 77.8 مليار د.ج) على الترتيب أي بنسبة (9.31%،10.44%، 6.68%) خلال نفس السنوات، ويرجع السبب في تنامي حجم نفقات التسيير خلال هذه الفترة كون أن الجزائر يغلب على سياستها المالية الطابع الاجتماعي.

ثانيا: تأثير التقلبات على نفقات التجهيز

لتوضيح أثر تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2004 على نفقات التجهيز يمكن الإستعانة بالشكل الموالي:

الشكل 11: يوضح تطور سعر النفط ونفقات التجهيز

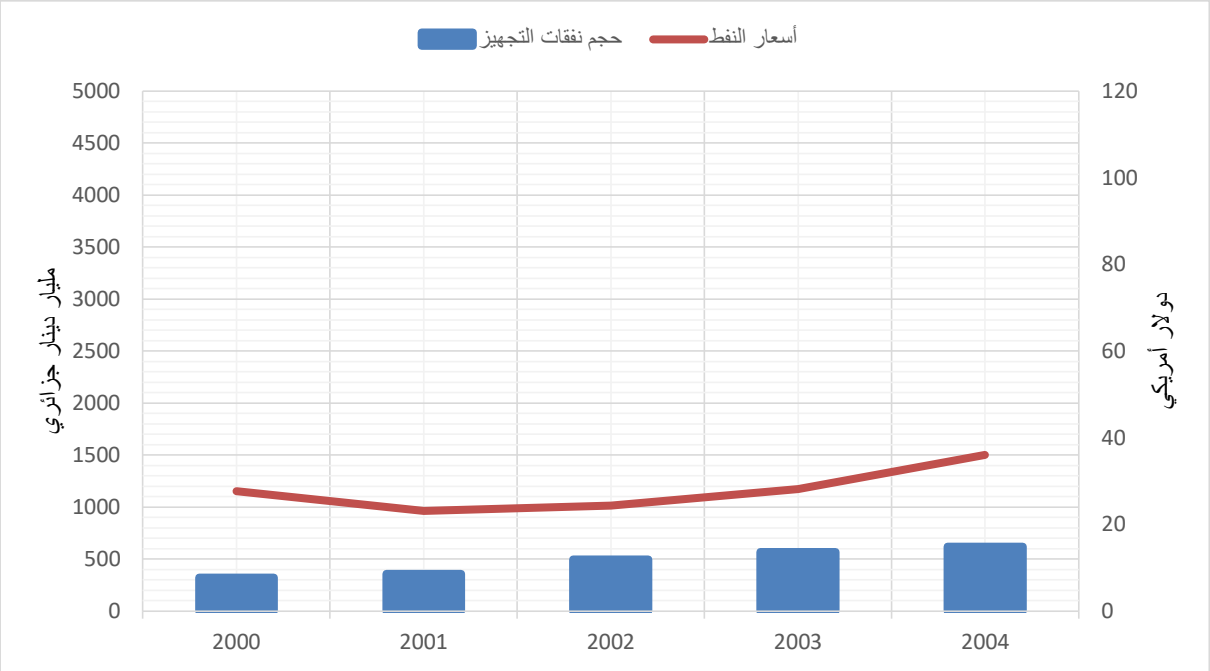

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 2-1 والجدول 17-3

من خلال الشكل رقم 11 يتضح أن أسعار النفط عرفت تراجعا طفيفا بنسبة 16.23% إذ بلغ سعر البرميل 23.12 دولار سنة 2001 بعد ما كان يساوي 27.6 دولار للبرميل، لكن سرعان ما عاود الإرتفاع ليبلغ 36.05 دولار سنة 2004 ، في حين شهد حجم نفقات التجهيز وتيرة تصاعديا من سنة إلى أخرى ليبلغ حجمها 618.8 مليار د.ج سنة 2004 أي بزيادة تقدر بـ 92.23% مقارنة بسنة 2000 ،ويرجع ذلك إلى تنامي أسعار النفط الذي بدوره أدى إلى زيادة حجم إيراداته مما أدى إلى التوسع في نفقات التجهيز.

المطلب الثالث: تأثير صدمة النفط لسنة 2009 على الإنفاق العام

مرت السوق النفطية خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2010 بصدمة نفطية حادة سنة 2009 عقب تراجع الطلب العالمي بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهذا ما إنعكس على السياسة المالية بصفة عامة والإنفاق بصفة خاصة.

أولا: تأثير الصدمة على نفقات التسيير

شهدت أسواق النفط عدة تقلبات خلال الفترة من 2005 وصولا لسنة 2010، الأمر الذي جعل فيها أسعار النفط تتأرجح بين الإرتفاع والإنخفاض وهذا ما ينعكس على نفقات التسيير والشكل رقم 12 يوضح تأثيرات تقلبات أسعار النفط للفترة من 2005 إلى 2010 على الإنفاق:

الشكل 12: العلاقة بين نفقات التسيير وسعر النفط خلال الفترة من 2005 -2010

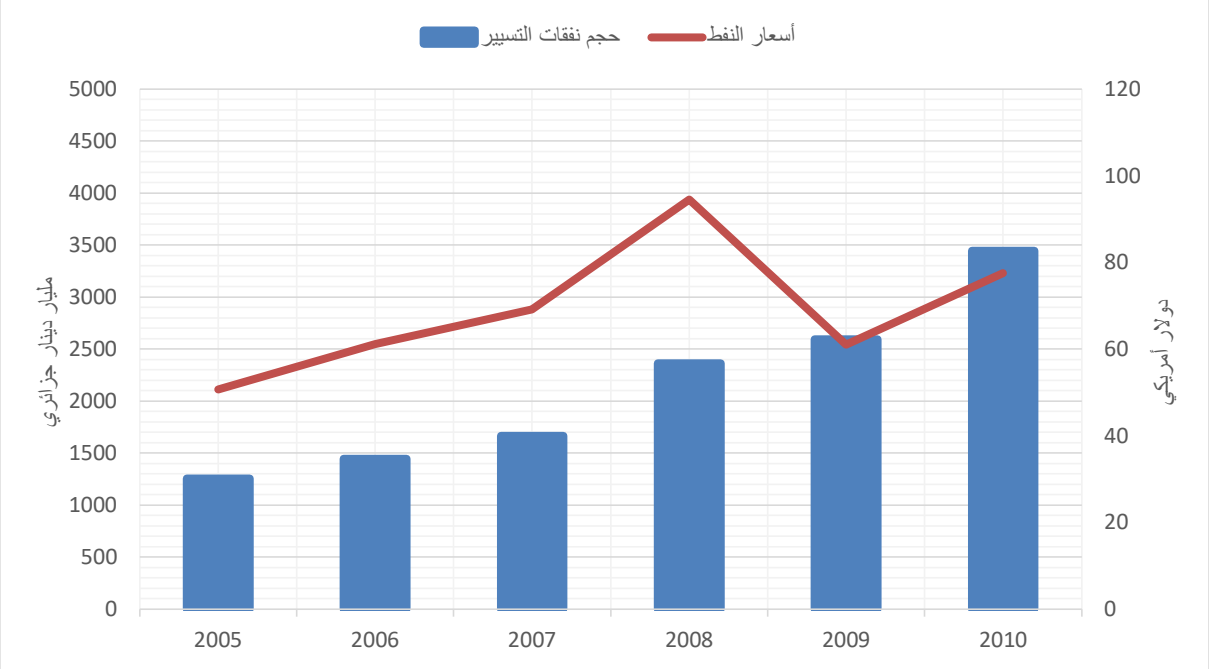

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات جدول 3-1 والجدول 16-3

من خلال الشكل السابق يلاحظ أنه هناك وتيرة تصاعدية لأسعار النفط إبتداءً من سنة 2005 إلى غاية 2008 حيث بلغ سعر البرميل 94.45 دولار سنة 2008 وهو أعلى سعر خلال الفترة (2005-2010) وهو ما رافقه تزايد في حجم نفقات التسيير من سنة إلى لأخر ليبلغ2363.2 مليار د.ج سنة 2008 ، ولكن رغم تقهقر سعر النفط سنة 2009 ببلوغه 61.06 دولار للبرميل بسبب ما يعرف بأزمة الرهن العقاري إلا أن حجم نفقات التسيير لم تعرف تراجعا، وذلك بسبب لجوء الجزائر إلى مصادر تمويلية أخرى كصندوق ضبط الإيرادات لتحافظ نفقات التسيير على حجمها التصاعدي إلى غاية 2010 الذي عرف إنتعاش في أسعار النفط من جديد على مستوى الأسواق العالمية.

ثانيا: تأثير الصدمة على نفقات التجهيز

إتسمت نفقات التجهيز خلال الفترة من 2005 إل غاية 2010 بالإرتفاع في ظل تذبذب أسعار النفط خلال هذه الفترة، والشكل رقم 13 يوضح تأثير تقلبات أسعار النفط على نفقات التجهيز:

الشكل رقم 13: يوضح تأثير تقلبات النفط على نفقات التجهيز خلال الفترة 2005–2010

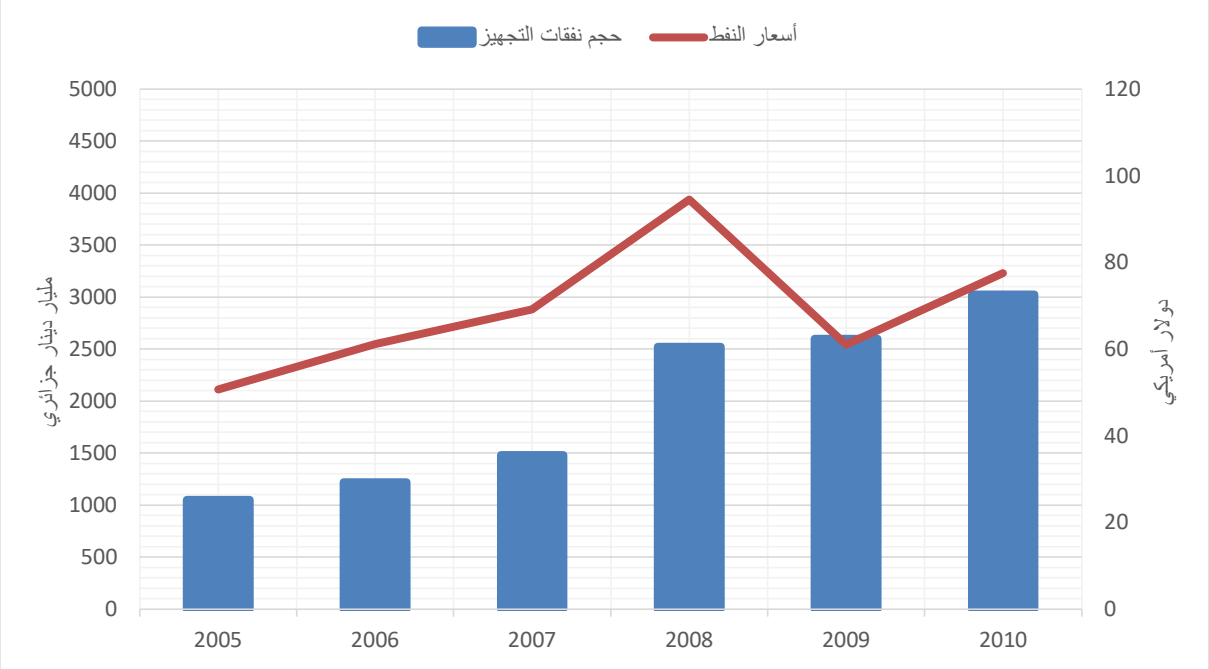

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول 3-1 والجدول 17-3

يُلاحظ من خلال الشكل رقم 13 أن كل من أسعار النفط وحجم نفقات التجهيز ترافقا بإتخاذهما إتجاها تصاعديا بنفس الوتيرة من سنة 2005 إلى غاية 2008 ،حيث بلغ سعر برميل النفط الخام 94.45 دولار للبرميل أي بزيادة قدرها 86.51% مقارنة بسنة 2005 في حين بلغ حجم نفقات التجهيز 2519 مليار د.ج سنة 2008 مقارنة بسنة 2005 أي بزيادة قدرها 1471.3 مليار د.ج ، لتبقى في الإتجاه التصاعدي إلى غاية 2010 رغم التراجع الحاصل في الأسواق العالمية للنفط في سنة 2009.

المطلب الرابع: تأثير صدمة النفط لسنة 2014 على الإنفاق

شهدت أسعار النفط تقلبات خلال الفترة 2011–2018 حيث سجلت إرتفاعا خلال الفترة من 2011 إلى غاية منتصف 2014 لتشهد الفترة بداية من السداسي الثاني لسنة 2014 تقهقرا في سعر برميل النفط الأمر الذي إنعكس على النفقات العامة في الجزائر.

أولا: تأثير أسعار النفط على نفقات التسيير

شهدت أسعار النفط تذبذبا في السوق العالمية الأمر الذي انعكس على نفقات التسيير خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2018، والشكل رقم 14 يوضح تأثير التقلبات خلال الفترة من 2011 -2018:

لشكل رقم 14: تطور أسعار النفط على نفقات التسيير خلال الفترة من2011 –2018

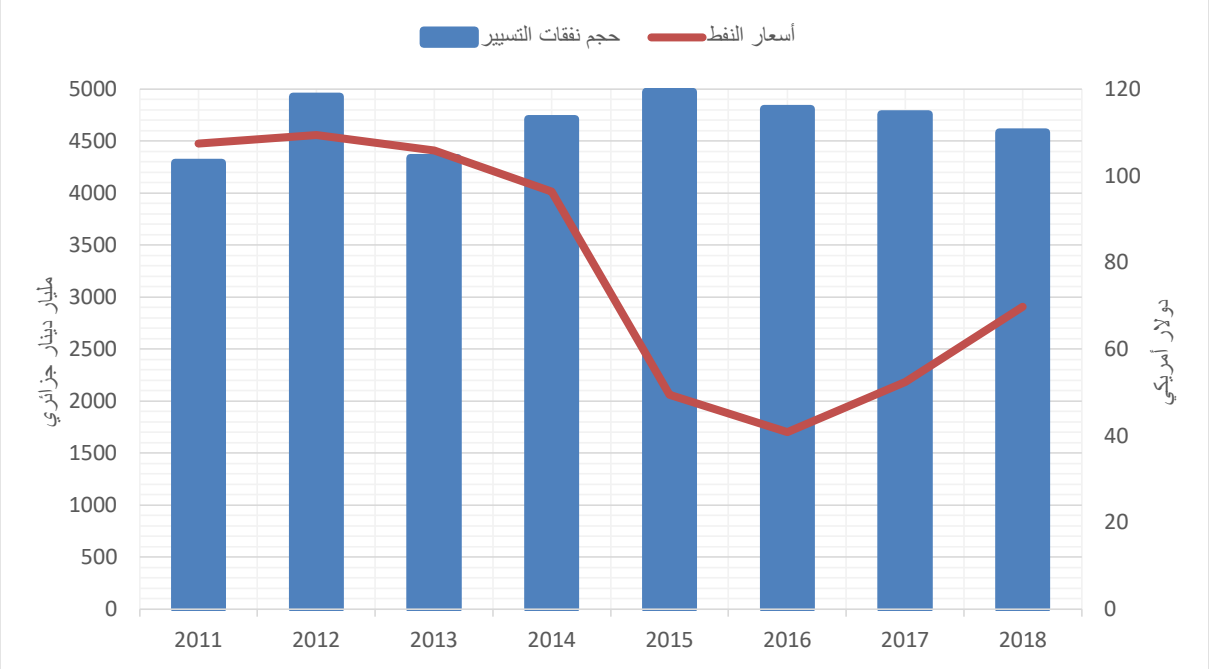

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الشكل 2-1 والجدول 16-3

يبين الشكل رقم 14 أن سعر النفط تخطى حاجز 100 دولار منذ بداية الألفية الثالثة حيث بقى سعر النفط يترنح بين 105 و 109 دولار للبرميل خلال الفترة (2011-2013) ،في حين سجلت نفقات التسيير تذبذبا مسجلا إرتفاعا في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 ويعود ذلك إلى القيام بصب المخلفات والرواتب، في سجلت سنة 2013 انخفاض بقيمة (589.5- مليار د.ج) مقارنة بسنة 2012 ويعود ذلك لإنخفاض التحويلات الجارية ونفقات المستخدمين، لكن في سنتي 2014 و2015 كان هناك تراجع حاد في أسعار النفط ليبلغ سعر البرميل 49.49 دولار سنة 2015 عكس حجم نفقات الذي أخذ إتجاه تصاعدي ليبلغ قيمة 4972.3 مليار د.ج سنة 2015 وهي أعلى قيمة خلال هذه الفترة، لكن سنة 2016 أخذ سعر النفط في التدحرج الأمر الذي جعل الحكومة تقوم بترشيد النفقات الأمر الذي أدى إلى تراجع نفقات التسيير لتبلغ 4584.25 مليار د.ج سنة 2018 رغم التعافي في أسعار النفط.

ثانيا: تأثير أسعار النفط على نفقات التجهيز

شهدت أسعار النفط خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2018 العديد من التقلبات الأمر الذي انعكس على نفقات التجهيز، والشكل رقم 15 يوضح تطور اسعار النفط خلال الفترة من 2011 إلى 2018 على نفقات التجهيز:

الشكل رقم 15: يوضح تأثير تقلبات أسعار على نفقات التجهيز خلال الفترة من 2011 –2018

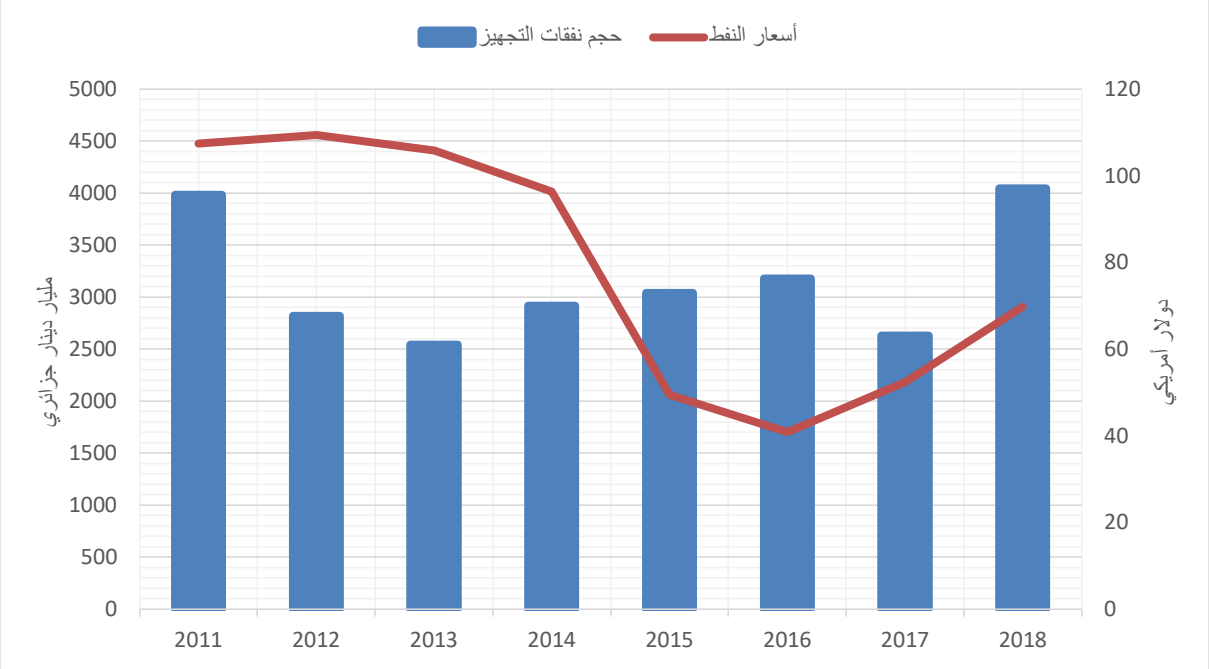

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الشكل 2-1 والجدول 17-3

يتضح من خلال الشكل رقم 15: أن أسعار النفط بقيت فوق مستوى 110 دولار للبرميل خلال الفترة (2011-2013) لكن نفقات التجهيز أخذت بالتراجع من سنة 2011 إلى 2013 حيث تقلص حجمها بمقدار 276.2 مليار د.ج سنة 2013 ويعود ذلك إلى سيطرة نفقات التسيير على إجمالي النفقات خلال هذه الفترة على عكس الفترة (2014-2016) التي شهدت فيها نفقات التجهيز منحى تصاعدي رغم أن أسعار النفط عرفت تراجعا حاداً في سنة 2015 ببلوغه 49.49 دولار للبرميل ليواصل التراجع إلى السنة الموالية حيث وصل إلى 40.76 دولار للبرميل ،كما يُلاحظ أن أسعار النفط تعافت من جديد إلا أن نفقات التجهيز تراجعت بمقدار 545.3 مليار د.ج سنة 2017، لكن سنة 2018 كان هناك إستمرار في إرتفاع سعر النفط ونفقات التجهيز، ويعود ذلك إلى إستمرار دول الأوبك في خفض الإنتاج وهذا ما سمح بانتعاش أسعار النفط ،ولجوء الجزائر إلى مصادر تمويلية أخرى في تمويل نفقات التجهيز.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على أهمية القطاع النفطي في الإقتصاد الجزائر حيث يعد عصب الحياة الإقتصادية وقلبها النابض الأمر الذي جعل الإقتصاد الجزائري يتأثر بحالة النفط في الأسواق العالمية حيث أن الفترة (2000-2018) شهدت العديد من الصدمات النفطية التي إنعكست على كافة جوانب الإقتصاد الجزائري .

وقد تم التطرق إلى النفقات العامة في الجزائر باعتبارها الآلية التي من خلالها يتم تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية، وتشكل الجباية النفطية حصة الأسد من النفقات العامة بنسبة قد تفوق في بعض الأحيان 50% ، ونظرا لحساسية السوق النفطية خلال هذه الفترة إلا أن الإنفاق العام لم يتأثر خاصة في صدمتي النفط لسنتي 2009 2014 والتي شهدت فيها السوق النفطية تراجعا إلا أن النفقات العامة شهدت إرتفاعا، في حين أن صدمة النفط لسنة 2004 قد ساهمت إلى حد كبير في تعزيز الموارد المالية في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن السوق النفطية قد مرت بالعديد من الصدمات خلال الفترة 2000-2018، حيث شهدت سنة 2004 صدمة نفط إتسمت فيها الأسعار بالإرتفاع، كما أن سنتي 2009 و 2014 شهدت فيهما الأسعار تقهقرا حادا. وتعد الجزائر من بين الإقتصاديات التي تعتمد بشكل شبه كلي على النفط إذ يعد عصب الحياة الإقتصادية وقلبها النابض، حيث يعتبر مصدر الدخل والمحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي، وتحتل صادراته طليعة الصادرات، ونظرا لما مرت به السوق النفطية خلال هذه الفترة إنعكس ذلك جليا على الإقتصاد الجزائري.

ويعد الإنفاق من أهم أدوات السياسة المالية باعتبارها الأداة التي تركن لها الحكومة في تنفيذ المخططات والبرامج التنموية، ونظراً للإرتباط بين الإنفاق العام في الجزائر والنفط، حيث يعتبر هذا الأخير المصدر الرئيسي للتمويل، وقد إتسمت هذه العوائد بالتذبذب خلال هذه الفترة، إلا أن إتجاه الإنفاق لم يتغير. فبالرغم من الإنخفاض في الأسعار خلال صدمتي النفط لسنة 2009 و2014 إلا أن الإنفاق بقي عند مستويات قياسية، وذلك بسبب لجوء الجزائر إلى مصادر تمويلية جديدة تمكنت من خلالها من تغطية العجز في النفقات العامة، أما الإرتفاع الذي شهدته أسعار النفط في الصدمة الأولى فقد ساهم في تعزيز القدرة المالية في الجزائر، ما انعكس على إتجاه النفقات العام.

أولا: نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- ساهمت العديد من العوامل و الأسباب في حدوث الصدمات النفطية المتتالية خلال فترة الدراسة؛
- كان للصدمات النفطية خلال الفترة الأخيرة اثار وخيمة على أغلب على الدول المنتجة؛
- ترتبط البنية المالية في الدول النفطية بشكل شبه كلي بالنفط؛
- يتم توجه النفقات في الدول النفطية نحو القطاع الإستهلاكي وليس الإنتاجي وهو ما يجعل النمو ضعيفا فيها؛
- الجزائر لم تستغل فرصة إرتفاع النفط من أجل تنويع إقتصادها وإخراجه من هيمنة النفط وهذا كلفها الثمن غاليا؛
- يحتل النفط مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري، فالجزائر تعتمد عليه إعتماد شبه كلي في تمويل الموازنة؛
- إن الإعتماد المفرط على العائدات النفطية يبين مدى هشاشة الإقتصاد الجزائري وعدم تنوعه؛

- بتم تمويل النفقات العامة في الجزائر بنسب عالية من الإيرادات النفطية؛
- لم يتأثر الإنفاق العام في الجزائر بتراجع أسعار النفط خاصة في صدمتي النفط 2009 -2014.

ثانيا: الإقتراحات

من خلال الدراسة يمكن تقديم مجموعة من الإقتراحات فيمايلي:

- على الجزائر أن تنوع من إقتصادها وأن تخرج من هيمنة قطاع المحروقات على الإقتصاد؛
- على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة الدعم وذلك من أجل ترشيد النفقات؛
- يجب أن ترفع الجزائر من حصيلة العوائد غير النفطية عن طريق تحسين الأنظمة الجبائية الأخرى؛
- فيما يخص سياسة الإنفاق العام يجب إعادة توجيهها، وهذا من خلال الإهتمام بالمجالات التي تشجع النمو الإقتصادي، وخلق جهاز إنتاجي يتكيف مع التقلبات النفطية؛
- يجب على الجزائر أن تعمد إلى تفعيل أدوات الرقابة المالية على المال العام، وذلك من أجل تجنب التبذير.

ثالثا: آفاق الدراسة

في النهاية يمكن عرض بعض مواضيع الدراسة، والتي يمكن أن تكون محورا لدراسات مستقبلية فيما يلي:

- تأثير الصدمات النفطية على الإنفاق العام في الدول النفطية؛
- إنعكاسات الصدمات النفطية على الإيرادات العامة في الجزائر؛
- السياسة النقدية والمالية في الجزائر في ظل الصدمات النفطية؛
- واقع التنمية في الجزائر في ظل تذبذب أسعار النفط.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أسامة عبد الرحمان، **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربي ضمن الشامل للتنمية المنشودة**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).
2. حسن مصطفي حسين، **المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية**، (سنة 2001)؛
3. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير سامية، أسس **المالية العامة**، الطبعة الثانية، (الأردن، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2008)؛
4. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، (مصر: الدار الجامعية، سنة 2011)؛
5. ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2005)؛
6. طارق الحاج، **المالية العامة**، (الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، سنة 2009)؛
7. طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، (بغداد العراق، كلية القانون، بدون سنة النشر)؛
8. فليح حسن خلف، **المالية العامة**، (الأردن: دار عالم الكتب الحديث، سنة 2008)؛
9. نوري مُحَمَّد عبيد الكصب، **التنويع الإقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية المرض الهولندي، لعنة الموارد وعدم اليقين**، الطبعة الأولى، (مصر المكتب الجامعي الحديث، 2015).

ثانيا: المذكرات

10. إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة من 2000-2011**، (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2015)؛
11. إيمان زويان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2010 -2011)؛
12. داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2012)؛
13. زروق بن موفق، **إستراتيجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة**، (أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018)؛
14. سمية موري، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، (مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2009-2010)؛

15. كلثوم صافي، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة 1990–2010**، (مذكرة ماجستير، جامعة وهران، سنة 2015)؛

16. مُحَمَّد بصديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2008)؛

17. مُحَمَّد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009**، (مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)؛

18. نعيمة حمادي، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الدول العربية خلال الفترة من 1986 –2008**، (مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، سنة 2009)؛

19. يوسف معلاش، **مدى مساهمة الإنفاق في تفعيل المنظمات غير سوقية دراسة حالة مراكز التكوين المهني**، (مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، سنة 2011).

ثالثا: المجلات

20. أمين مخفي، عبير زاواد، **أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010–2016**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15، (ديسمبر 2018)؛

21. بتول مطر الجبوري، دعاء مُحَمَّد الزاملي، **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في العراق للمدة 2003–2012**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد 1، (سنة 2014)؛

22. براهيم بلقلة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000–2009**، مجلة الباحث، عدد 12، (سنة 2013)؛

23. جاسم عبد الهادي حسين، **الصدمة النفطية الثالثة الأسباب والنتائج المحتملة**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 07، (بدون سنة النشر)؛

24. حمد الحساوي، **مخاطر تراجع سعر النفط**، مجلة المصارف، العدد 135، (فيفري 2015)؛

25. حيدر حسين وأحمد آل الطعمة، هاني مالك عطشان، **النفط وأنماط الإنفاق العام في الإقتصاديات الريعية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 20، (سنة 2017)؛

26. حيدر حسين، وأحمد آل طعمة، كاظم سعد الاعرجي، **الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في بلدان الريع النفطي ديناميكيات التلازم والارتباط**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12؛

27. راهم فريد وبوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، (سنة 2015)؛

28. رمضان بلوكل، رزق قطوش، **تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، العدد 17، (سنة 2017)؛

29. شراف عقون وبوقجان وسام وبوفنغور خديجة، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019**، مجلة سماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، (أفريل 2019)؛

30. عبد الرحمان، دور **عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الإقتصادية الجزائرية حالة 2000-2011**، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 5، (جون 2011)؛

31. على قرود، نسرين كزير، سناء مرغاد، **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات الدول المصدرة، دراسة حالة سعودية والجزائر**، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، العدد 02، (ديسمبر 2017)؛

32. العمرية لعجال ومُحَّد يعقوبي، **تحليل الاثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، **المجلة** الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (ديسمبر 2016)؛

33. فاطمة فوقه وكلثوم مرقوم، **أي بدائل متاحة للإقتصاد الجزائري**، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 03، (سنة 2016)؛

34. فوزي مرابط، نادية شطاب، **أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر 1997-2011 دراسة قياسية وفق سببي ةGranger** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، (سنة 2015)؛

35. لطيفة طوبال، **أثار الصدمات البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط**، مجلة المدير، العدد 05، (ديسمبر 2017)؛

36. مايح شبيب ألشمري، **مضاعفات المرض الهولندي في الإقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الإقتصادي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد 03، (سنة 2008)؛

37. مُحَّد حسن عودة، **دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية في العراق للمدة (1975-2014)**، مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 31، (سنة 2017)؛

38. مُحَّد صالح سليمان الكبيسي، عبد الحميد عبد الهادي حميد اللامي، **دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية الأسباب والنتائج**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية العدد 104، (سنة 2017)؛

39. محي الدين حداب، ثابتي الحبيب، **دراسة إحصائية لأثر العنة الهولندية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة من 1980-2013**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 02، (سنة 2014)؛

40. منال منصور، **لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها**، مجلة الدراسات، العدد 03، (ديسمبر 2015)؛
41. نور الدين بريار، **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلى الإجمالي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة من (1990–2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية عدد 7، (جوان 2017)؛
42. يوسف علي عبد الأسدي وهيثم عبد الحميد روضان، **تحليل أثر المرض الهولندي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 37، (2014).

رابعا: الملتقيات

43. براهيمي بن حراث حياة، **قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001–2014)**، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 21 سنة 2017؛
44. مريم شبطي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة في أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الإدارة والإقتصاد، جامعة قسنطينة، يوم 14 ماي 2015؛
45. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية سياسية الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000–2010)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، سنة 2013.

خامسا: التقارير، مراسيم وقوانين

46. القانون رقم 17-11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017، والمتضمن قانون المالية لسنة 2018؛
47. تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الجزائري حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 و2018.

المراجع باللغة الأجنبية

أولا: المقالات

48. Nouriel Roubini and Brad Setser, "**The Effects of the Recent Oil Price Shock on the U.S. and Global Economy**", (Working Paper Series, University College, Oxford, August 2004);

ثانيا: المذكرات

49. Haoua Kahina, **L'impact des Fluctuations du Prix du Pétrole sur les Indicateurs Economique en Algérie**, (Mémoire Magister en Sciences Economique, Université de Tizi Ouzou, 2012).

ثالثا: المواقع الإلكترونية

50. https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
51. https//oilprice.com/Energy/Oil-Prices/Current-Oil-Price-Slump-Far-From-Over.html

52. https://asb.opec.org/index.php/data-download
53. https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.XGLD.CD
54. https://www.eco-algeria.com/
55. https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
56. https://www.sudhorizons.dz/ar/134-arabe/2016-10-21-15-
57. www.psiru.org

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر، التي يعتبر اقتصادها من بين الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على العائدات النفطية في تغطية النفقات العامة، ومن هنا جاءت الدراسة لتوضيح إنعكاسات الصدمات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام في الجزائر أخذ منحى تصاعديا على عكس أسعار النفط التي شهدت في بعض الأحيان زيادة وفي أخرى تراجعا، وبالتالي فإن الإنفاق في الجزائر تأثر أحيانا بتقلبات أسعار النفط، ولم يتأثر أحيانا أخرى خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الصدمات النفطية، الإنفاق العام في الجزائر.

Abstract:

This study aims to search the impact of oil price fluctuations on public spending in Algeria, where the Algerian economy is one of the rentier economies that depend on oil revenues to cover its expenses; hence the study aims to clarify the implications of oil shocks on public expenditure in Algeria.

The study found that public spending in Algeria took an upward trend in contrast to oil prices, which sometimes witnessed a further increase in the number of times. Thus, spending in Algeria was sometimes affected by fluctuations in oil prices during the study period.

Keywords: oil prices, oil shocks, public expenditures in Algeria.